دراسة

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

النفط في اليمن
حقائق ومؤشرات

فهد راوح

النفط في اليمن

حقائق ومؤشِّرات

إعداد: أ. فهد راوح

باحث في الشئون النفطية اليمنية

القيـــــــاس : 14 X 20 سم
عـدد الصفحات : 248 ص
ISBN:

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م

جميع الحقوق محفوظة

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيـــا - إسـطنبـول - برج إسطنبول - +905318883336
الموقـــع الإلكتـــرونـي: www.mokhacenter.org
البـــريـــد الإلكتـــرونـي: info@mokhacenter.org
@MOKHACENTER

المخا للدراسات الاستراتيجية
MOKHA for strategic studies

Baskı Cilt: baskı Yılmaz Basımevi (Mat. Sert. Nu: 49749), kapak baskısı Salkım Ofset'te gerçekleştirildi

مقدِّمة

بدأ إنتاج النَّفط في اليمن عام ١٩٨٦م، وبدأ في الانخفاض -وما زال- منذ عام ٢٠٠٣م، ما أدَّى إلى وضع اليمن أمام تحدِّيَّات كبيرة، أبرزها صعوبة قيام الدَّولة في تمويل مشاريعها التَّنموية والإيفاء بذلك أمام المجتمع.

لعلَّ مِن الأسباب الرَّئيسة في تردِّي الوضع العام لقطاع النَّفط في فترة ما قبل الحرب الحالية وجود ضعف في البنية المؤسَّسيَّة والتشريعية، وغياب بعض السِّياسات والبرامج الهادفة في تنمية الثَّروة النَّفطيَّة، كغياب خطَّة إستراتيجية طويلة الأجل لقطاع النَّفط، وجمود سياسات وبرامج الحكومات المتعاقبة منذُ قيام الوحدة اليمنية، وعدم قدرتها على توفير الأموال والتَّقنيات الحديثة اللَّازمة للنُّهوض بالقطاع النَّفطي، وحاليًّا لم تتمكَّن الحكومة «الشَّرعيَّة» حتَّى الآن مِن بلوغ الهدف المحدَّد في تنمية الثَّروة النَّفطيَّة، بسبب ما تواجهه مِن معوِّقات وتحدِّيات وعقبات فرضتها ظروف الحرب والصِّراع.

وممَّا زاد مِن مشكلة تنمية الثَّروة النَّفطيَّة في اليمن انعدام الأمن، وتعرُّض بعض المنشآت النَّفطيَّة للتَّخريب والتَّدمير، واعتماد الدَّولة

بشكل كلّي على قطاع النَّفط في تمويل الموازنة العامة، في ظلّ إهمال شبه تامٍّ مِن قبل الحكومات المتعاقبة في تنمية القطاعات الواعدة الأخرى الصِّناعيَّة، والسِّياحيَّة، والزِّراعيَّة، والسَّمكيَّة.

وخلال السَّنوات المنصرمة، وتحديدًا في فترة ما قبل عام ٢٠١٤م، لعب قطاع النَّفط في اليمن دورًا ملحوظًا في النَّشاط الاقتصادي، وتمويل محدود لبرامج التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. فقد ساهم قطاع النَّفط بـ٢٤,١٪ مِن النَّاتج المحلِّي الإجمالي، وما يقارب ٩٠٪ مِن الصَّادرات السِّلعيَّة الخارجيَّة، و٧٥٪ مِن إجمالي إيرادات الموازنة العامَّة للدَّولة، وتعتبر عائدات النَّفط أهمَّ مصادر تدفُّق العملة الصَّعبة الَّتي تغذِّي الاحتياطيَّات الخارجيَّة مِن النَّقد الأجنبي، وتموِّل واردات السِّلع الغذائيَّة وغير الغذائيَّة، وتدعم استقرار سعر الصَّرف.

أمَّا الفترة (٢٠١٥م-٢٠٢٠م) فقد مثَّلت مرحلة تحوُّل استثنائيَّة في تاريخ قطاع النَّفط في اليمن واقتصاده الوطني، بسبب انسحاب الشَّركات النَّفطيَّة المشغِّلة مِن معظم القطاعات النَّفطيَّة، وتوقُّف أعمال الاستكشاف كليًّا، وإعلان تلك الشَّركات حالة القوَّة القاهرة في تلك القطاعات، وتوقف الإنتاج النَّفطي جزئيًّا في بعض القطاعات الإنتاجية، ومِن ثمَّ ترتَّب على ذلك أثار سلبيَّة، وخسائر اقتصاديَّة كبيرة، على اليمن والقطاع الخاص المستثمر. وتقدَّر هذه الخسائر بعشرات المليارات مِن الدُّولارات. فقد انكمش النَّاتج المحلِّي لقطاع

النَّفط والغاز بحوالي ٧٤,٥٪ عام ٢٠١٥م، ليصل الانكماش التَّراكمي عام ٢٠١٩م إلى ٨٠,١٪، مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١٤م.

ويكتسب إعادة دعم وإنعاش وتعافي القطاع النَّفطي أهميَّة بالغة، باعتباره مِن أهمِّ مصادر النَّقد الأجنبي، لمساهمته بقوَّة في تحسين المؤشِّرات والموازين الاقتصاديَّة الكلِّيَّة، بما في ذلك الاحتياطيَّات الخارجيَّة مِن النَّقد الأجنبي، وتوفير سيولة في الموازنة العامة، والجهاز المصرفي، والحدِّ مِن تصاعد أزمة سعر الصَّرف.

إنَّ الحفاظ على هذا المورد المهم هو مِن اختصاص وزارة النَّفط والمعادن بدرجة أساسيَّة، وهي مَن يقع على عاتقها تنميته، والبحث عن اكتشافات نفطية جديدة فيه. فاليمن لا يزال دولة المستقبل بالنِّسبة للصِّناعة النَّفطيَّة، لكنَّه في أمسِّ الحاجة إلى صياغة حديثة لهذا القطاع؛ يرافق ذلك الاهتمام بتوسيع وتطوير أعمال التَّنقيب عن النَّفط والغاز على المدى الطَّويل في إطار خطط منهجيَّة وعلميَّة، لا في مناطق شبوة ومأرب والمسيلة فقط، بل في المساحات الأخرى وفي المياه الإقليميَّة، وهذا بحدِّ ذاته طريق طويل، وعمليَّة ذات جوانب عديدة ومتكاملة، لأنَّ التَّنقيب هو الوسيلة لكشف الموارد وزيادة المعارف التي بدورها تقود إلى نجاحات متلاحقة.

ويُبين الجدول رقم (١): خلاصة عامَّة لكافَّة المعلومات والبيانات والمؤشِّرات الخاصَّة بالثَّروة النَّفطية والغازية في الجمهورية اليمنية، والتي يحسن بالقارئ الإلمام بها كمدخل في عرض قضيَّة البحث.

جدول رقم (١): أهمُّ المؤشرات النَّفطية والغازية في الجمهورية اليمنية:

يمثِّل النَّفط ٢٤٪ مِن النَّاتج المحلِّي الإجمالي، وما يقارب ٧٥٪ مِن إجمالي الإيرادات العامَّة للدَّولة، و٩٠٪ مِن حصيلة الصَّادرات السِّلعيَّة الخارجيَّة.
يوجد في الجمهوريَّة اليمنيَّة (١٣) حوضًا رسوبيًّا، المستغل مِنها حتَّى الآن حوضين رسوبيّين فقط.
يقدر الانكماش التَّراكمي للنَّاتج المحلِّي لقطاع النَّفط والغاز للفترة (٢٠١٥م-٢٠٢٠م) بأكثر مِن ٨٠٪ مقارنة عمَّا كان عليه في العام ٢٠١٤م.
المخزون النَّفطي المثبت (٧,٩٢١) مليار برميل، والمحتمل (٩,٢٧٠) مليار برميل، والممكن (١١,٩٥٠) مليار برميل.
الاحتياطي النَّفطي المثبت (٣,٥١٢) مليار برميل، والمحتمل (٣,٩٨٨) مليار برميل، والممكن (٤,٧٨٨) مليار برميل.
النَّفط القابل للاستخراج بالطُّرق الأوليَّة والحاليَّة (3P) (٤,٧٨٨) مليار برميل.
الاحتياطي النَّفطي (3P) حتَّى مارس ٢٠١٥م (١,٨١٦) مليار برميل.
حجم الاحتياطيَّات المحتملة غير المكتشفة تقدَّر بحوالي (٢٠) مليار برميل نفط خام، و(٦٠) تريليون قدم مكعَّب مِن الغاز.
إجمالي المخزون الغازي المثبت مِن كافَّة القطاعات النَّفطيَّة المنتجة يقدَّر بحوالي (١٨,٢٨٣) تريليون قدم مكعَّب، يمكن استثماره لمدَّة (٢٠) عامًا قادمة.
كميَّة الغاز الطَّبيعي المسال المخصَّصة لمبيعات مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال (Y.L.N.G) تقدَّر بحوالي (٩,١٥) تريليون قدم مكعَّب.

الحصص السَّنوية للشُّركاء مِن الغاز الطَّبيعي المسال الصَّافي للتَّصدير حتَّى نهاية عقد الشَّراكة (٣٤٨,٧٢٠,٠٠٠) مليون وحدة حرارية سنويًّا، بما يعادل (٦,٧) مليون طن متري سنويًّا (الطَّن المتري = ٥٢,١٨ مليون وحدة حرارية).
إجمالي الخسائر والأضرار الفعليَّة على الشَّركة اليمنيَّة للغاز الطَّبيعي المسال نتيجة بيع الغاز الطَّبيعي المسال بأسعار أقلَّ مِن الأسعار السَّائدة في السُّوق العالميَّة، خلال الفترة مِن نوفمبر ٢٠٠٩م وحتَّى ديسمبر ٢٠١٣م، تقدَّر بـ(٩,٠٠٤,٢٦٤,٥٧٧) دولار.
تكلفة الاستثمار في مشروع الغاز الطَّبيعي المسال (L.N.G) تقدَّر بأكثر مِن (٤) مليار دولار.
عدد قطاعات الامتياز في الجمهوريَّة اليمنيَّة (١٠٥) قطاعًا.
عدد القطاعات النَّفطيَّة الاستكشافيَّة حتَّى نهاية عام ٢٠١٤م (٢٠) قطاعًا استكشافيًّا، انخفضت مع نهاية عام ٢٠٢٠م إلى (١١) قطاعًا استكشافيًّا، بسبب انسحاب عدد مِن الشَّركات النَّفطيَّة المشغِّلة لها.
عدد القطاعات النَّفطيَّة المفتوحة (٧٣) قطاعًا.
عدد الشَّركات النَّفطيَّة الاستكشافيَّة (١٣) شركة.
عدد الشَّركات النَّفطيَّة الإنتاجيَّة (١٠) شركات.
عدد القطاعات قيد المصادقة على الـ(P.S.A) قطاعين، وتوقَّف استكمال الإجراءات بسبب الحرب.
عدد القطاعات الإنتاجيَّة (١٣) قطاعًا إنتاجيًّا، مِنها (٨) قطاعات في حوض المسيلة، و(٥) قطاعات في حوض السَّبعتين.

في ٨ يوليو ١٩٨٤م تم تدشّين أوَّل بئر إنتاجيَّة للنَّفط في قطاع مأرب، رقم ١٨، بمعدَّل إنتاج (٧,٨٠٠) برميل يوميًّا.
في ١٢ أبريل ١٩٨٦م احتفلت اليمن بافتتاح ثاني مصفاة لتكرير النفط (مصفاة مأرب).
أعلى معدَّل إنتاج للنَّفط الخام مِن كافَّة القطاعات الإنتاجيَّة كان في عام ٢٠٠٢م، حيث بلغ حوالي (٤٥٠) ألف برميل يوميًّا. وأدنى معدَّل لإنتاج للنَّفط الخام بلغ حوالي (١٤٧) ألف برميل يوميًّا، مع بداية عام ٢٠١٥م، وما زال الإنتاج في انخفاض مستمرٍّ.
إجمالي النَّفط الخام المنتج خلال الفترة ١٩٨٦م وحتَّى مارس ٢٠١٥م (٢,٩٧٢) مليار برميل.
صافي إنتاج النَّفط الخام القابل للتَّقاسم بين الدَّولة والشُّركاء خلال الفترة (١٩٨٦م- ٢٠١٣م) (٢,٨٥٣,٠١٠,٤٧٤) برميل.
حصَّة الدَّولة مِن صافي إنتاج النَّفط الخام القابل للتَّقاسم خلال الفترة (١٩٨٦م- ٢٠١٣م) (١,٦٨٥,٦٤٢,١٦٧) برميل.
حصَّة الشُّركاء مِن صافي إنتاج النَّفط الخام القابل للتَّقاسم خلال الفترة (١٩٨٦م- ٢٠١٣م) (١,١٤٨,٧٧٤,٣١٨) برميل.
حصَّة الدَّولة مِن صادرات النَّفط الخام خلال الفترة (١٩٨٨م- أبريل ٢٠١٥م) (١,١٢٤,٨١٧,٨٠٧) برميل.
تقدر إيرادات حصَّة الدَّولة مِن صادرات النَّفط الخام خلال الفترة (١٩٨٨م- أبريل ٢٠١٥م) (٤٦,٨١٧,٤٨٦,٩٠٨) دولار.

كميَّة الصَّادرات الخارجيَّة مِن الغاز الطَّبيعي المسال (L.N.G) خلال الفترة (نوفمبر ٢٠٠٩م- ديسمبر ٢٠١٣م) (٣٢,٥٥٨) مليون طن متري.
قيمة الصَّادرات الخارجيَّة مِن الغاز الطَّبيعي المسال (L.N.G) خلال الفترة (نوفمبر ٢٠٠٩م- ديسمبر ٢٠١٣م) (٨,٦٨٩) مليار دولار.
قيمة حصَّة الحكومة مِن الصَّادرات الخارجيَّة مِن الغاز الطَّبيعي المسال (L.N.G) خلال الفترة (نوفمبر ٢٠٠٩م- ديسمبر ٢٠١٣م) (١,٦٩٩) مليار دولار.
كل برميل نفط خام يحتوي على (٥,٨) مليون وحدة حرارية، فإذا كان سعر البرميل من النفط الخام (١٠٠) دولار يكون سعر المليون وحدة حرارية من النفط نحو ١٧ دولار.
خلال العامين (٢٠١٥م- ٢٠١٦م) انسحبت ثلاث شركات أجنبيَّة، مشغِّلة لأربع قطاعات إنتاجيَّة؛ ومع نهاية عام ٢٠٢٠م لا زالت هناك ثلاث شركات وطنيَّة وثلاث شركات أجنبيَّة مشغِّلة لثماني قطاعات نفطيَّة إنتاجيَّة.
عدد القطاعات الاستكشافيَّة التي أُوقِف العمل فيها تمامًا بعد عام ٢٠١٥م (١٦) قطاعًا استكشافيًّا.
يتسبَّب تفجير وتخريب خطوط أنابيب النَّفط الرَّئيسة النَّاقلة للنَّفط الخام، أو وقف العمل عبرها، في خسائر تقدَّر بحوالي (١٥) مليون دولار يوميًّا.
تقدَّر الخسائر والأضرار الَّتي تعرَّض لها قطاع النَّفط والغاز بسبب الحرب، بكلِّ أصوله ومنشآته، ونتيجة توقُّف أنشطته الرَّئيسة، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠م، بحوالي (٥٧,٢٧٦,٦١٣,٠٠٠) دولار.

عدد الشَّركات الأجنبيَّة ومصافي تكرير النَّفط العالميَّة المتعامل معها في شراء النَّفط الخام اليمني، بما في ذلك المؤهَّلة، يقارب (٤٥) شركة ومصفاة عالمية.
يوجد (٣) خطوط أنابيب رئيسة لنقل النَّفط الخام لموانئ التَّصدير، هي: - أنبوب مأرب-رأس عيسى، قطاع (١٨)، بطول ٤٤٠كم، وبسعة (٨٣٣) ألف برميل. - أنبوب المسيلة-الشِّحر، قطاع (١٤)، بطول (١٣٩) كم، وبسعة (٢٣٤) ألف برميل. - أنبوب غرب عياد، قطاع (٤)، بطول (٢٠٤) كم، وبسعة (٢٦٠) ألف برميل. وهناك أنبوب رابع (مأرب-بلحاف)، لنقل الغاز الطَّبيعي المسال، بطول (٣٢٠) كم، وبسعة (١٥٩) ألف طن متري، بما يعادل (٢١٩) ألف متر مكعب.
يوجد (٣) موانئ لتصدير النَّفط الخام، هي: ميناء رأس عيسى على البحر الأحمر، وميناءي الضَّبَّة والنُّشيمة على البحر العربي؛ ويوجد ميناء رابع لتصدير الغاز الطَّبيعي المسال على البحر العربي ألا وهو ميناء بلحاف.
عدد القطاعات المفتوحة المروَّج لها دوليًّا في عام ٢٠١٣م (٢٠) قطاعًا بحريًّا وبريًّا، تقدَّمت للمنافسة عليها (٤٥) شركة عالميَّة، وتأهَّلت (١٨) شركة نفطيَّة (ثم توقَّف استكمال الإجراءات بسبب الحرب).

النفط والغاز.. مجال واعد وفُرص مهدرة:

تعدُّ قطاعات النَّفط والغاز مِن القطاعات المنتجة الواعدة، ويكمن ذلك في وجود مكامن متعدِّدة في صخور رمليَّة، وكربونيَّة، وصخور الأساس، والَّتي تحتوي على كميَّة مِن المخزون النَّفطي والغازي (المثبت، والمحتمل، والممكن)، وذلك في ثماني قطاعات في حوض المسيلة، وخمس قطاعات في حوض السَّبعتين. وتتركَّز القطاعات النَّفطية المنتجة حاليًّا في الجمهوريَّة اليمنيَّة في حوضين رسوبيّين فقط، هما المسيلة والسَّبعتين، وذلك مِن إجمالي (١٣) حوضًا رسوبيًّا، بينما لا يزال (١١) حوضًا رسوبيًّا مِنها غير مكتشفة؛ حيث تضمُّ خارطة الامتيازات النَّفطيَّة المنتجة والاستكشافية والمفتوحة (١٠٥) قطاعات، مِنها (١٢) قطاعًا إنتاجيًّا فقط.

والطُّموح لأنَّ تكون اليمن دولة نفطيَّة يعدُّ مشروعًا قابلًا للتَّحقُّق بكلِّ التَّفاصيل، بناء على أنَّ هذا القطاع واعد بالكثير مِن المبشِّرات. وربَّما لا يمكن مقارنة هذه المبشِّرات بكثير مِن دول المنطقة الَّتي لها احتياطيَّات هائلة، لكن اليمن يمتلك أرضًا واسعة ورحبة تنتظر عقل ويد إنسانها، وقبل ذلك إرادته الواعية، وهذا هو الطَّريق نحو المستقبل.

لعب النَّفط دورًا رئيسًا في تحديد مسار التَّنمية، منذ أوائل السَّبعينيَّات وحتَّى وقتنا الحاضر، سواء في الأقطار العربيَّة المنتجة أو المستوردة له. وقد جاءت أهميَّة النَّفط باعتباره سلعة إستراتيجية،

ومادَّة أساسيَّة في الصِّناعة، ولها أثرها الفعَّال على مختلف أوجه النَّشاط الاقتصادي. وقد ساعدت عائدات النَّفط على إرساء قاعدة اقتصاديَّة متينة، نتيجة للدَّور والوظيفة الموكلان لقطاع النَّفط.

وقد اعتمدت الحكومة اليمنيَّة، خلال العقدين الماضيين، في تمويل موازناتها، وتنفيذ معظم خططها التَّنمويَّة، الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة المتواضعة على الإيرادات النَّفطيَّة، فقد كان الجزء الأكبر مِن تمويل الموازنة العامَّة للدَّولة ما قبل الوحدة اليمنية يقدَّم مِن قبل بعض دول الخليج العربي، ثمَّ انخفض هذا الدَّعم إلى حدٍّ كبير جدًّا، ما أثَّر على معدَّل النُّمو الاقتصادي بشكل عام. بعدها بدأت ملامح الاهتمام بالسِّياسة النَّفطيَّة مِن قبل الحكومة اليمنيَّة بعد الوحدة مباشرة، في ظلِّ تحدِّيَّات قائمة آنذاك، تمثَّل أهمُّها في عودة مئات الآلاف مِن المغتربين اليمنيِّين بعد حرب الخليج الثَّانية إلى اليمن، وما خلفته حرب ١٩٩٤م مِن ظروف اقتصاديَّة صعبة، وتدهور في قيمة العملة الوطنيَّة.

هذه التَّحدِّيَّات حدت بالحكومة اليمنيَّة، بالتَّعاون مع الشُّركاء مِن المنظَّمات الدُّوليَّة، مثل البنك الدُّولي وصندوق النَّقد الدُّولي، للعمل على وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في كافَّة قطاعات الدَّولة، بما في ذلك قطاع النَّفط. واستمرَّت الحكومة في وضع وتنفيذ الإصلاحات المؤسَّسيَّة والقطاعيَّة مِن خلال إعداد وتنفيذ ثلاث خطط خمسيَّة، هي امتداد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الَّذي بدأته الحكومة في عام ١٩٩٥م، إلَّا أنَّ معظم مخرجاتها ومؤشِّراتها كانت سلبية.

وحتَّى عام ٢٠١٤م، لعب قطاع النَّفط في اليمن أهميَّة عالية في النَّشاط الاقتصادي وتمويل برامج التَّنمية؛ فقد ساهم بـ(٢٤,١٪) مِن النَّاتج المحلّي الإجمالي، و(٩٠٪) مِن الصَّادرات السِّلعيَّة، ومِن (٤٥٪) إلى (٧٥٪) مِن إجمالي إيرادات الموازنة العامَّة للدَّولة. وتعتبر عائدات النَّفط أهمُّ مصادر تدفُّق العملة الصَّعبة الَّتي تغذِّي الاحتياطيَّات الخارجيَّة مِن النَّقد الأجنبي، وتموِّل واردات السِّلع الغذائيَّة وغير الغذائيَّة، وتدعم استقرار سعر الصَّرف[1]. وهذا لا يمنع مِن أنَّ قطاع النَّفط شهد -منذ عام ٢٠٠٣م- انخفاضًا مستمرًّا في إنتاج النَّفط، بالرَّغم مِن دخول قطاعات إنتاجيَّة جديدة في فترة ما بعد العام ٢٠٠٥م.

وفي حين وفرَّ ارتفاع إيرادات النَّفط، بارتفاع الأسعار العالميَّة للنَّفط، موارد كبيرة للموازنة العامَّة للدَّولة، فقد شجَّع على مزيد مِن الإنفاق العام -المبرَّر أحيانًا، وغير المبرَّر أحيانًا أخرى. غير أنَّ هذا الوضع لن يستمر، كون هذا المصدر ليس قابلًا للاستدامة، كونه محكومًا بانخفاض احتياطي النَّفط، وانخفاض أسعار النَّفط العالميَّة. وفي ظلِّ التَّوقُّعات المحتملة لنضوب النَّفط المكتشف في اليمن، والَّتي تشير إلى أنَّ النَّفط سينضب خلال سنوات قادمة إذا لم يكن هناك اكتشافات جديدة للنَّفط مِن جهة، وترشيد الإنتاج لما هو متوفِّر مِن جهة أخرى، ينبغي التَّأهُّب وإعداد البدائل المستقبليَّة والمتمثِّلة بالطَّاقة المتجدِّدة.

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، النفط والغاز في اليمن التعافي ضرورة ملحة، العدد (١٤)، مايو ٢٠١٦م: ص٢.

مِن ناحية أخرى، يطلُّ اليمن على ممرَّات إستراتيجية، بحريَّة وبريَّة، إذ أنَّ البحر الأحمر وخليج عدن يمثِّلان شريانًا حيويًّا للتِّجارة العالميَّة، بما في ذلك إمدادات الطَّاقة (النَّفط والغاز). وتمتلك اليمن سواحل بحريَّة طويلة تمتدُّ مِن البحر الأحمر حتَّى بحر العرب، وهو ما يوفِّر تنوُّعًا طبيعيًّا لإقامة منافذ عدَّة لتصدير النَّفط الخام والغاز، عدا عن بناء موانئ ومنشآت ذات طبيعة صناعيَّة متعدِّدة. ويضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي لليمن بالقرب مِن المناطق الغنيَّة بالنَّفط والغاز على الخليج العربي. كلُّ تلك العوامل تشكِّل تكاملًا نوعيًّا، مع إمكانية تطوُّر الصِّناعة البتروليَّة والنَّشاطات الاقتصاديَّة الأخرى محليًّا، وهو ما يؤهِّل اليمن للقيام بدور أساسي في التَّكامل الإقليمي إذا ما قدِّر له أن يرى النَّور في المستقبل[٢].

ويمكن القول بأنَّ الاقتصاد اليمني يعتمد بصورة رئيسة على إنتاج النَّفط؛ وهناك ثلاث مجالات رئيسة يؤدِّي فيها النَّفط دورًا مؤثِّرًا، ألا وهي[٣]:

نمو اقتصادي مدفوع بقطاع النَّفط، حيث يسهم قطاع النَّفط والغاز بنحو ٢٤٪ مِن النَّاتج المحلِّي الإجمالي، بالرَّغم مِن أنَّ معدَّل النُّمو الحقيقي لإنتاج النَّفط قد أصبح سالبًا.

(٢) انظر: د. أحمد علي عبدالله، البترول والتنمية في اليمن (كتابات مختارة)، مؤسسة المستثمر للصحافة والنشر، ٢٠١٠م: ص٣٣.

(٣) انظر: اليمن ٢٠٢٠م سيناريوهات المستقبل، مؤسَّسة فريدريش إيبرت الألمانية ومنتدى السياسة، صنعاء، ٢٠١٠م.

أن ارتفاع نسبة الصَّادرات النَّفطية التي تمثِّل ٩٠٪ مِن إجمالي الصَّادرات، يكشف الاختلال البنيوي الذي يعاني مِنه الاقتصاد اليمني، والذي يتمتَّع بمحدودية قاعدته الإنتاجية، وهو الأمر الذي انعكس على ضيق ومحدودية هيكل الصَّادرات اليمنية، والتي تشتمل إضافة إلى النَّفط على بعض الصَّادرات الزِّراعية.

تشكِّل الإيرادات النَّفطية نحو ٧٠٪ في المتوسِّط مِن إجمالي الإيرادات العامة للدَّولة، أي أنَّ الإيرادات غير النَّفطية (الضَّريبيَّة وغيرها) لا تشكِّل سوى ٣٠٪ في المتوسِّط، بما في ذلك التَّمويل الخارجي.

هذا الاختلال ليس وليد اليوم، وإنَّما هو تركة ثقيلة ناتجة عن الفشل الاقتصادي الذي انتهى إليه شطري اليمن قبل الوحدة، ثمَّ واصلت دولة الوحدة مسيرة الفشل نفسها، في الخطط والسِّياسات التَّنموية التي اتَّبعتها، خاصَّة خلال الفترة ٢٠٠١م- ٢٠١٤م، ممَّا فاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأدَّى إلى توالي الأزمات السِّياسية والاقتصادية، منذ عام ٢٠١٠م وحتَّى يومنا هذا.

إنَّ تداخل العوامل السِّياسية والاقتصادية، وتفاعلاتها وتأثيراتها، ساهم -بصورة مباشرة- في فشل السِّياسات الاقتصادية والتَّنموية، خلال الفترة ٢٠٠١م- ٢٠١٤م، والذي تبيَّن مِن خلال الإخفاق في إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد، وكذلك الدَّفع في تحقيق تنمية اقتصادية

واجتماعية حقيقيَّة ومستدامة. ويمكن إجمال الأسباب الأساسية وراء ذلك الفشل في عاملين أساسيّين هما[٤]:

أنَّ السُّلطة السِّياسية أصبحت المصدر الأوَّل والأهم للثَّروة والدَّخل، الأمر الذي أدَّى إلى هيمنة القرار السِّياسي وتوجُّهاته ومصالحه على السِّياسات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية. لذلك سيطرت فئة محدودة على مقاليد الأمور السِّياسية والاقتصادية، مِن خلال التَّحالف بين رجال السُّلطة ورجال الأعمال، والتي سعت لتعزيز تركز السُّلطة والثَّروة لديها، مستفيدة مِن ضعف الجهاز الإداري والمؤسَّسي للدَّولة واستشراء الفساد.

طبيعة وسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، إذ لم يركِّز على تقليص سيطرة العوامل الاقتصادية الخارجية، والتي لا يمكن التَّحكُّم بها، أو التَّأثير عليها محليًّا، وتحديدًا في استخراج النَّفط وتصديره وتحديد أسعاره، وكذلك استمرار اعتماد الزِّراعة على عامل الأمطار فقط، بالإضافة إلى ضعف شبكة الأمان الاجتماعي أمام الآثار السَّلبية للبرنامج.

(٤) انظر: المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ٢٠١١م-٢٠١٥م، ٢٠١٦م: ص٦٣- ٦٤.

مشكلة الدِّراسة:

تعتبر عمليَّة تنمية الثَّروة النَّفطيَّة، بكلِّ أبعادها، مسألة محوريَّة بالغة الأهميَّة والتَّعقيد؛ وتبرز كأحد أهمِّ القضايا في اليمن، وأكثرها إلحاحًا، وهي تتطلَّب حلولًا شاملة وعاجلة؛ فقد أصبحت الحاجَّة ملحَّة لتوجُّهات حقيقيَّة تعمل على تنمية هذه الثَّروة، وفقًا لحاجات المرحلة والظُّروف المحيطة بها، وتوظيفها في المسار الصَّحيح، لتفادي التَّعثُّر الَّذي يلاحق البنية المؤسَّسيَّة لقطاع النَّفط، ووقف مزيدٍ مِن التَّدهور في قطاع الثَّروة النَّفطيَّة.

لذا كان لزامًا علينا البحث في أسباب العجز وضعف الممارسات، الَّتي انعكست آثارها على قيام الحكومة بواجباتها الَّتي وجِدت مِن أجلها، ومدى تنفيذها لمسئوليَّاتها نحو تنمية المجتمع. ومِن هذا المنطلق تتبلور المشكلة الرَّئيسة لموضوع الدِّراسة في بحث واقع قطاع النَّفط في اليمن.

ويمكن تلخيص مشكلَّة الدِّراسة في سؤال رئيس، وهو: ما هي طبيعة التَّحدِّيَّات التي يواجهها قطاع النَّفط في اليمن؟ وكيف يمكن معالجتها؟

ويتفرَّع عن هذا السُّؤال الرَّئيس عدد مِن الأسئلة الفرعيَّة، وهي:

ما هو واقع الوضع العام لقطاع النَّفط خلال الفترة ١٩٨٦م-٢٠١٤م؟

ما هو واقع الوضع العام لقطاع النَّفط خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٠م؟

ما حقيقة الإمكانات والاحتياطيَّات النَّفطيَّة والغازيَّة؟

ما هي أبرز التَّأثيرات الدَّاخليَّة والخارجيَّة في نشاط قطاع النَّفط؟

ما هي أبرز الفرص والتَّحدِّيَّات في إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطيَّة؟ وما مدى قدرة قطاع النَّفط على الاستفادة مِنها أو تجنُّبها؟

ما هي معوِّقات وتحدِّيَّات تنمية الثَّروة النَّفطيَّة؟

ما هي متطلَّبات تنمية الثَّروة النَّفطيَّة في اليمن؟

أهميَّة الدِّراسة:

تكمن أهميَّة الدِّراسة فيما يلي:

أهمية موضوع الثَّروة النَّفطيَّة لما لها مِن تأثير مباشر وداعم في تمويل برامج التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في الدُّول المختلفة، بما فيها اليمن.

استدعاء الآثار السَّلبيَّة للتَّحوُّلات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة، الَّتي شهدها اليمن، في قطاعي النَّفط والغاز، خلال السَّنوات المنصرمة، تقييم الوضع القائم وفق رؤية موضوعيَّة ودراسة علميَّة.

الدِّراسة تسهم في رفع مستوى الوعي لدى الجهات المعنيَّة في الحكومة، ووحدات قطاع النَّفط في اليمن، بأهميَّة دورها في تنمية الثَّروة النَّفطيَّة في ظلِّ افتقارها للدِّراسات حول هذا الموضوع.

تردِّي النَّشاط العام في قطاع النَّفط والغاز، وهو ما يتطلَّب إيجاد واتِّباع سياسات وإجراءات جديدة، تهدف إلى إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطيَّة بصوره مختلفة عمَّا هي عليه حاليًّا.

امتلاك الباحث، بكونه أحد العاملين في قطاع النَّفط، وبحكم عمله، للمعلومات والبيانات والمؤشِّرات والإحصائيَّات المرتبطة بهذا الشَّأن.

هذه الدِّراسة الأولى في تطرُّقها لموضوع واقع قطاع النَّفط في اليمن خلال فترة الحرب والصِّراع الدَّائر.

الإضافة التي تقدِّمها دراسة مِن هذا النُّوع في ظلِّ ندرة الأبحاث والدِّراسات ذات العلاقة بالثَّروة النَّفطيَّة في اليمن.

أهداف الدِّراسة:

تهدف الدِّراسة بصورة عامَّة إلى معرفة و اقع الوضع العام لقطاع النَّفط في اليمن، وذلك مِن خلال الآتي:

معرفة واقع الوضع العام لقطاع النَّفط في اليمن خلال الفترتين (١٩٨٦م- ٢٠١٤م)، و(٢٠١٥م- ٢٠٢٠م).

التَّعرُّف على حقيقة الإمكانات والاحتياطيَّات النَّفطيَّة والغازيَّة في اليمن.

تشخيص أبرز التَّأثيرات الدَّاخليَّة والخارجيَّة في نشاط قطاع النَّفط والغاز في اليمن.

تشخيص أبرز الفرص والتَّحدِّيَّات في إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطيَّة في اليمن، وقدرة قطاع النَّفط على الاستفادة مِنها أو تجنُّبها.

التَّعرُّف على معوِّقات الصِّناعة النَّفطيَّة في اليمن.

التعرف على علاقة النِّزاعات بملكية وإدارة وتقاسم الموارد الطَّبيعية.

المساعدة في اقتراح الحلول والبدائل اللَّازمة، والآليَّات الملائمة، والتَّوصُّل إلى توصيات ومقترحات لمضاعفة استفادة الجهات المعنيَّة الرَّسميَّة بشأن تهيئة المناخ العام، وتوفير المتطلَّبات الضَّروريَّة، واللَّازمة نحو إدارة سليمة وتنمية حقيقيَّة للثَّروة النَّفطيَّة، والتَّحوُّل نحو الاقتصاد الحقيقي الشَّامل.

منهج الدِّراسة:

مِن أجل تحقيق أهداف هذه الدِّراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التَّحليلي، باعتباره مِن أكثر المناهج استخدامًا في دراسة الظَّواهر السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وتتناسب مع الظَّاهرة موضوع الدِّراسة؛ وذلك اعتمادًا على البيانات والمعلومات والإحصاءات والمؤشِّرات، الرَّسميَّة والميدانيَّة، وفق منهج موضوعي ومعايير علميَّة. وسوف يجري عرض البيانات موثَّقة بشكل منظَّم، ومتسلسل، بحسب ارتباطها بمباحث الموضوع.

حدود الدِّراسة:

الحدود الموضوعيَّة: تركِّز هذه الدِّراسة على معرفة واقع الوضع العام لقطاع النَّفط في الجمهوريَّة اليمنيَّة، وما يواجهه مِن فرص وتحدِّيَّات، سواء ما يتعلَّق بالنَّفط الخام أو الغاز الطَّبيعي المسال.

الحدود الزَّمانيَّة: تقتصر حدود الدِّراسة على الفترة (١٩٨٦م-٢٠٢٠م)، مع إطلالة تاريخيَّة يسيرة حول الموضوع.

الحدود المكانيَّة: تغطِّي الدِّراسة واقع قطاع النَّفط في الجمهوريَّة اليمنيَّة، وما يرتبط بالموضوع مِن جهات حكوميَّة، كوزارة النَّفط والمعادن، وقطاعات خاصَّة واستثماريَّة.

مصادر جمع البيانات والمعلومات:

المصادر الأوَّليَّة: وهي المصادر الَّتي يجري الحصول عليها ميدانيًّا، أو مِن خلال الخبرة العمليَّة للباحث.

المصادر الثَّانويَّة: وتتمثَّل في كلِّ ما توفَّر للباحث مِن: الكتب والمراجع العلمية، والرَّسائل والأطروحات العلميَّة، والتَّقارير، والنَّشرات الإحصائيَّة، والأوراق العلمية، وأوراق العمل، والوثائق الصَّادرة عن الجهات النَّفطيَّة الحكومية والخاصَّة.

المصطلحات والتَّعريفات الإجرائيَّة للدِّراسة:

النَّفط الخام اليمني: ويقصد به حصَّة الحكومة اليمنية في جميع القطاعات النَّفطية المنتجة، وفقًا لاتِّفاقيات المشاركة في الإنتاج (A.S.P.)، وكذلك حصص الشَّركات الحكومية ذات الصِّفة التجارية الشريكة ببعض قطاعات الإنتاج، كحصَّة الشَّركة اليمنية للاستثمارات النَّفطية «YICOM»، وحصَّة المؤسسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز مِن القطاعات المشاركة فيها، والمصدَّرة تجاريًّا باسم[٥]:

(٥) دليل الخدمات للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز وشركاتها التابعة: ص٤.

نفط خام مأرب الخفيف (45API oil crude light Marib)، والمصدَّر عبر ميناء رأس عيسى البترولي-البحر الأحمر.

نفط خام مزيج المسيلة (API 32 oil crude Blend Masila)، والمصدَّر عبر ميناء الشِّحر البترولي -البحر العربي.

نفط خام شبوة (Shabwa API 34 oil crude Light)، والمصدر عبر ميناء رضوم البترولي -البحر العربي.

الغاز الطبيعي المسال: الغاز الطَّبيعي هو مركَّب كربوني يحتوي على نفس العناصر الرَّئيسة المكوِّنة للبترول، وإذا كان الأخير يوجد في حالة سائلة فإنَّ الغاز الطَّبيعي يوجد على صورة غازية، وهو مركَّب لا لون له، ولا شكل، ولا رائحة. وهو يتواجد في شكلين هما[٦]:

الغاز الحر (Gas Free): ويوجد في حقول حرَّة تحت أعماق الأرض، ويكون على الأغلب مِن النَّوع الجاف، أي يحتوي على الإيثان والميثان بصورة أساسية.

الغاز المصاحب (Gas Associated): ويظهر مصاحبًا للبترول عند استخراجه، مِن أعماق الأرض، ويفصل في محطَّات عزل الغاز (تثبيت البترول).

(٦) هشام مزوار، تقييم سياسة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر مقارنةً بدولة قطر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ٢٠١٣م: ص٣.

نفط الكلفة: وفقًا لأحكام عقود المشاركة في الإنتاج يحقُّ للشَّركة النَّفطية (المقاول) استعادة كلِّ التَّكاليف والمصروفات الخاصَّة بالعمليات النَّفطية في حدود الحدِّ الأقصى للنِّسبة المتَّفق عليها في عقد المشاركة في الإنتاج مِن الزَّيت الخام المنتج والمدخَّر في السَّنة. ويسمَّى هذا النَّفط الخام المخصَّص لاستعادة التكاليف «نفط الكلفة» (cost oil). وتتمثَّل التكاليف والمصروفات التي يتمُّ استعادتها فيما بعد بمصاريف الاستكشاف والتَّطوير الفعليَّة، وذلك في حدود نسب معيَّنة كلَّ سنة، وفقًا لما يرد في عقد الاتِّفاق، بالإضافة إلى استرداد تكاليف تشغيل الفترة بنسبة ١٠٠٪[٧].

حصَّة الدولة مِن النَّفط الخام: هي حصَّة الدَّولة مِن النَّفط الخام في جميع القطاعات النَّفطية المنتجة، وفقًا لاتِّفاقيات المشاركة في الإنتاج (A.S.P.)، وكذلك حصص الشَّركات الحكومية ذات الصِّفة التجارية الشَّريكة ببعض قطاعات الإنتاج، كالشَّركة اليمنية للاستثمارات النَّفطية والمعدنية، والمؤسَّسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز، مِن القطاعات المشاركة فيها.

حصص الشركات النَّفطية: هي نسب المشاركة في الإنتاج النَّفطي بين الحكومة اليمنية والشَّركات النَّفطية الأجنبية (الشُّركاء)، والتي يتم تحديدها وفق اتِّفاقيات المشاركة في الإنتاج (A.S.P.).

(٧) د. عبدالملك إسماعيل حجر، محاسبة النفط: المبادئ والإجراءات- دور الدول المضيفة في عقود المشاركة في الإنتاج، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ط١/٢٠٠٧م: ص٥١٢.

السِّياسة النَّفطية: هي مجموعة مِن الإجراءات والتَّدابير، ذات البعد الاقتصادي والسِّياسي والفنِّي والتَّنظيمي، المتَّبعة مِن قبل شركة أو مؤسَّسة أو وزارة أو دولة في استغلال الثَّروة النَّفطيَّة.

البرميل: يتكوَّن مِن (٤٢) جالون أمريكي كيلًا سائلًا، عند درجة حرارة (٦٠) درجة فهرنهايت.

البترول: يقصد به النَّفط الخام السَّائل على اختلاف كثافته، والإسفلت، والغاز، وكافَّة المواد الهيدروكربونيَّة الأخرى.

المقاول: يقصد به الشَّركة النَّفطيَّة الأجنبيَّة المشغِّلة للقطاع النَّفطي وشركائها الأجانب في الاتِّفاقيَّة أو أيِّ مِن المتنازل لهم.

القوَّة القاهرة: هي حالة إعلان توقُّف المشغِّل عن العمل في القطاع النَّفطي، نتيجة ظروف قاهرة، قد تكون طبيعيَّة كالزَّلازل والسُّيول والفيضانات.. الخ، أو غير طبيعيَّة كالحروب والاختلالات والمشاكل الأمنيَّة والعسكريَّة.. الخ، أو تلك الظُّروف والشُّروط الَّتي تحدِّدها بنود الاتِّفاقيَّة النَّفطيَّة بين الشُّركاء.

القطاعات النَّفطيَّة المفتوحة: هي قطاعات لم يبدأ الاستثمار فيها بعد، وقابلة للاستثمار أمام الشَّركات النَّفطيَّة المستثمرة.

الشَّركة أو المؤسَّسة الوطنيَّة للنَّفط: هي شركة أو مؤسَّسة مملوكة للدَّولة ١٠٠٪، تعمل على أسس تجاريَّة، ويناط بها إدارة واستغلال

الثَّروة النَّفطيَّة، وينضوي تحتها كافَّة الشَّركات النَّفطيَّة الوطنيَّة العاملة في مجالات الصِّناعة النَّفطيَّة، بشقَّيها الاستخراجيَّة والتَّحويليَّة.

قانون النَّفط والغاز: هو قانون يهدف إلى توحيد كافَّة السِّياسات ذات العلاقة في إدارة واستغلال الثَّروة النَّفطيَّة والغازيَّة، بما يضمن اتِّخاذ القرارات السَّليمة، ويؤسِّس لقواعد الكفاءة والمهنيَّة والشَّفافيَّة في قطاع النَّفط.

المحافظة/الإقليم المنتجة/المنتج: هي/هو الَّتي/الَّذي تحقِّق/يحقِّق مستويات في إنتاج النَّفط والغاز، لفترة طويلة، بكمِّيَّات تجاريَّة يحدِّدها قانون النَّفط والغاز.

الاتِّفاقيَّة النَّفطيَّة: هي عقد بين طرفين، يمثِّل الطَّرف الأوَّل وزارة النَّفط والمعادن نيابة عن الدَّولة، ويمثِّل الطَّرف الثَّاني شركة أو مجموعة شركات نفطيَّة مستثمرة.

الصِّناعة الاستخراجيَّة في مجال النَّفط: هي كافَّة الأنشطة في عمليَّات استكشاف وإنتاج واستخراج النَّفط والغاز.

الصِّناعة التَّحويليَّة في مجال النَّفط والغاز: هي كافَّة الأنشطة في عمليَّات تكرير النَّفط الخام في مصافي تكرير النَّفط، وتسييل الغاز في معامل تسييل الغاز، بهدف إنتاج مشتقَّات نفطيَّة وغازيَّة.

الموارد الطَّبيعيَّة: هي الموارد المستخرجة مِن الطَّبيعة سواء مِن سطح الأرض أو باطنها.

التَّحكيم في القانون: ذهب القانون الفرنسي في المادَّة الأولى، مِن قانون التَّحكيم الفرنسي، رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٣م، إلى أنَّ التَّحكيم هو إجراء خاصٌّ لتسوية بعض أنواع الخلافات، بواسطة محكمة تحكيم يعهد إليها الأطراف بمهمَّة القضاء فيها بمقتضى اتِّفاق تحكيم[٨].

المقاييس المستخدمة في الدِّراسة:

البرميل من النفط: ١٥٨,٩٨٧٢ لتر.

البرميل من النفط: ٥,٦١٤٦ قدم مكعَّب.

القدم المكعَّب من النفط: ٢٨,٣٢ لتر.

المتر المكعب من النفط: ٦,٢٨٩٨ برميل.

الطن المتري من الغاز الطبيعي المسال: ٥٢,١٨ مليون وحدة حرارية.

(٨) حاتم نظمي عثمان، اتفاقيات البترول والغاز وسلطة الدولة في تعديلها، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤م: ص٢٨١.

المبحث الأوَّل

البناء التشريعي والتنظيمي لوزارة النَّفط والمعادن

يتناول المبحث الأوَّل البناء التَّشريعي والتَّنظيمي لوزارة النَّفط والمعادن، وعرض عام لمنظومة التَّشريعات والسِّياسات ذات العلاقة بأنشطة الوزارة ووحداتها التَّابعة (تاريخ صدورها، مرجعيتها، وحجم المواد والأحكام فيها)، وتعريف عام عن كلِّ وحدة نفطيَّة، وقرارات إنشائها، على النَّحو الآتي:

أوَّلًا: البناء التشريعي:

حدَّد القرار الجمهوري، رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٠م، بشأن اللَّائحة التَّنظيمية لوزارة النَّفط والثَّروات المعدنيَّة، مهام واختصاصات وزارة النَّفط والمعادن وأهدافها، لتشمل الأمور النَّظريَّة والتَّطبيقيَّة والفنيَّة، وجوانب التَّخطيط والتَّنظيم والإشراف والرَّقابة والمساءلة[٩].

وتمنح اللَّائحة التَّنظيميَّة الوزارة قدرًا مِن السِّعة في استيعاب أعمال وصناعة النَّفط والغاز والمعادن، سواء على سبيل القيام بالدِّراسات الاقتصادية والفنية لمكامن النَّفط والغاز والمعادن، أو وضع السِّياسات

(٩) القرار الجمهوري رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٠م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة النفط والثروات المعدنية: ص١ – ٣.

والاتِّجاهات المتعلِّقة بتسويق وتصدير النَّفط الخام والغاز، وخامات المعادن والمحاجر والصُّخور الإنشائية والصِّناعيَّة، أو وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية لتوفير احتياط كافٍ مِن المشتقَّات النَّفطية، أو وضع الدِّراسات الخاصَّة بتوفير احتياجات السُّوق المحلي مِن المنتجات النَّفطية والخامات الأولية والوسيطة.

كما تكل إليها مهمَّة التَّفاوض مع الغير، لإبرام الاتِّفاقيات الخاصَّة بالاستكشاف والإنتاج والتَّطوير والاستغلال للنَّفط والغاز والمعادن..؛ وإصدار الإجازات والرُّخص، وإبرام العقود، فيما يتَّصل باستغلال هذه الخامات والثَّروات؛ وإعداد الأنظمة واللَّوائح والنُّظم الخاصَّة بالمستويات والمعايير المتعلِّقة بالعمليَّات النَّفطية والمعدنية والخدمات المساعدة لها، وتصنيف الجهات المشتغلة بها فنيًّا، والرَّقابة عليها بما يتَّفق وأصول الصناعة النَّفطية والمعدنية العالمية، وبما يضمن الحفاظ على الثروة النَّفطية والمعدنية، وحماية البيئة، وضمان الأمن والسلامة، وكفاءة تلك العمليَّات؛ إضافة إلى وضع المعايير والإجراءات والقواعد الكفيلة بحسن اختيار الشركات المتقدِّمة بطلبات البحث والتَّنقيب أو الاستثمار في مجالات النَّفط والغاز، والثروات المعدنيَّة، للتَّأكُّد مِن قدراتها المالية والفنية للقيام بالنشاط؛ والرَّقابة الفنية والمالية والقانونية على أعمال الشَّركات في مجال البحث عن الثَّروة النَّفطية والمعدنية، واستثمارها في الجمهورية طبقًا لما تنصُّ عليه الاتِّفاقيَّات

والعقود النَّافذة والتراخيص الممنوحة لهذه الشركات، وتسهيل عملها في مجال العمليات التي تقوم بها.

وهناك عدد مِن القوانين والقرارات واللَّوائح المنظِّمة لأنشطة وزارة وقطاع النَّفط والغاز والمعادن، والتي تمثِّل أرضيَّة تشريعيَّة لهذا القطاع الحيوي، يمكن الرجوع إليها، والاطِّلاع عليها، والبناء على أيِّ عملية نقديَّة أو إصلاحيَّة مِن خلال تقييم ملاءمتها للواقع، وظروف اليمن القائمة على الصَّعيد الاقتصادي أو على صعيد البنى التَّحتيَّة والخدمات العامَّة.

جدول رقم (٢): يبيّن منظومة التَّشريعات والسِّياسات ذات العلاقة بأنشطة وزارة النَّفط والمعادن ووحداتها التابعة:

م	موضوع التشريع	عدد المواد
١	قرار جمهوري رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٠م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة النفط والثروات المعدنية.	٣١
٢	قرار جمهوري رقم (١٥٥) لسنة ٢٠١٢م بشأن إنشاء وتنظيم المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية.	٢٥
٣	قرار جمهوري رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٨م بإنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى.	٧
٤	قرار جمهوري رقم (١٨١) لسنة ٢٠٠٨م بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للطاقة الذرية.	٣

٥	قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٧٦) لسنة ٢٠٠٥م بشأن لائحة تنظيم عمليات تحصيل وتوريد وإنفاق المبالغ المستحقة لوزارة النفط والمعادن من الشركات النفطية العاملة في اليمن.	١٨
٦	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٣) لسنة ٢٠٠٨م بشأن الضوابط والإجراءات الواجب مراعاتها عند إبرام القروض والتوقيع على الاتفاقيات التي تحال إلى مجلس النواب.	٢
٧	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٧٦) لسنة ٢٠١٠م بشأن اللائحة المنظمة لتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية الممولة من وزارة النفط في المحافظات البترولية.	٣٦
٨	قرار جمهوري رقم (٥) لسنة ٢٠١٠م بشأن إعادة إنشاء وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية بوحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط.	٢٦
٩	قرار وزاري رقم (١٢١) لعام ٢٠٠٢م بشأن أسس وإجراءات إنشاء وعمل غرفة للعمليات في ديوان عام الوزارة.	٨
١٠	قرار وزاري رقم (٣٢) لعام ٢٠٠٩م بشأن إنشاء وتنظيم إدارة خدمة الجمهور بديوان عام الوزارة.	٢٠

١١	قرار وزاري رقم (٣٧) لعام ٢٠١٠م بشأن اللائحة الطبية لموظفي الوزارة ومكاتبها في المحافظات وبعض الوحدات التابعة لها.	٦٣
١٢	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٢م بشأن لائحة التدريب والتأهيل لموظفي وزارة النفط والمعادن ووحداتها.	٥٠
١٣	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٣) لسنة ٢٠١١م بشأن إنشاء مركز التدريب البترولي والمعدني.	٢٥
١٤	قرار جمهوري رقم (٨٠) لسنة ١٩٩٣م بإنشاء المؤسسة العامة للغاز.	١٦
١٥	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠٨م بإعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	
١٦	قرار جمهوري رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٦م بشأن إنشاء المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	٢٦
١٧	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣٦) لسنة ١٩٩٧م بشأن اللائحة التنظيمية للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	٣١
١٨	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٠م بتعديل اللائحة التنظيمية للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	

١٩	قرار وزاري رقم (٤٣) لسنة ٢٠١١م بشأن لائحة التقسيمات التنظيمية الفرعية لدوائر وإدارات المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	٤٨
٢٠	قرار جمهوري رقم (٢٠٤) لسنة ١٩٩٧م بشأن إنشاء هيئة استكشاف وإنتاج النفط.	١٣
٢١	قرار وزاري رقم (١٥٦) لسنة ١٩٩٨م بشأن اللائحة التنظيمية لهيئة استكشاف وإنتاج النفط.	٤٨
٢٢	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٢) لسنة ٢٠٠٨م بشأن لائحة تنظيم إجراءات المنافسات الدولية للقطاعات الاستكشافية المفتوحة.	٣٥
٢٣	قرار وزاري رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٩م بشأن إصدار لائحة تنظيم الموارد المالية عن الأعمال والخدمات التي تقدمها هيئة استكشاف وإنتاج النفط.	١٣
٢٤	قرار وزاري رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠م بشأن اللائحة التنظيمية لهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية.	٢٨
٢٥	قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن المناجم والمحاجر.	١٤٤
٢٦	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ٢٠١٢م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون المناجم والمحاجر.	٨٧
٢٧	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠١) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة المالية للمناجم والمحاجر.	٢٧

٢٨	قرار جمهوري رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٩م بالمصادقة على مذكرة التفاهم في مجال علوم الأرض بين هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بالجمهورية اليمنية وسلطة المصادر الطبيعية بالمملكة الأردنية الهاشمية.	
٢٩	قرار جمهوري رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٩م بالمصادقة على اتفاقية التعاون العلمي والثقافي بين جامعة عدن، ممثلة بكلية النفط والمعادن بالجمهورية اليمنية، وجامعة الهندسة والتكنولوجيا، في ولاية لاهور، بجمهورية باكستان الإسلامية.	
٣٠	قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٧م بالموافقة على عقد استغلال وتطوير الزنك والرصاص والفضة، في منطقة جبل صلب، بمديرية نهم (محافظة صنعاء)، بين كل من وزارة النفط والمعادن، وتمثلها هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، وشركة جبل صلب (اليمن) المحدودة.	
٣١	قرار جمهوري رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٩م بتعديل القرار الجمهوري رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٦م بشأن إنشاء مركز رصد ودراسة الزلازل.	٥
٣٢	قانون رقم (١٥) لعام ١٩٧٧م بشأن إنشاء شركة مصافي عدن.	١٩
٣٣	قرار وزاري رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٠م بشأن النظام الأساسي لشركة مصافي عدن.	٣٩

٣٤	قرار وزاري رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٣م بشأن اللائحة التنظيمية لشركة مصافي عدن.	٣٢
٣٥	قرار وزاري رقم (٤) لعام ١٩٩٩م بشأن النظام الأساسي لشركة توزيع المنتجات النفطية.	٤١
٣٦	قرار وزاري رقم (٦٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن اللائحة التنظيمية لشركة توزيع المنتجات النفطية.	٣٥
٣٧	قرار إداري رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٦م بشأن اللائحة المنظمة لإجراءات وشروط إنشاء محطات الوقود والغسيل والتشحيم.	٧
٣٨	قرار وزاري رقم (١٠٤) لسنة ١٩٩٦م بشأن تنظيم الشركة اليمنية للغاز.	٥
٣٩	النظام الأساسي للشركة اليمنية للغاز.	٤٦
٤٠	قرار وزاري رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م بشأن اللائحة التنظيمية للشركة اليمنية للغاز.	٣١
٤١	قرار إداري رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٣م بشأن العمل بشكل مؤقت بلائحة تنظيم الموارد المالية عن الأعمال والخدمات التي تقدمها الشركة اليمنية للغاز.	١٣
٤٢	قانون رقم (١) لسنة ١٩٨٩م بشأن المصادقة على اتفاق استثمار المنطقة المشترك بين شطري اليمن.	٣٤
٤٣	قرار وزاري رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٠م بشأن اللائحة التنظيمية للشركة اليمنية لتكرير النفط.	٣٥

٤٤	قرار وزاري رقم (٢) لسنة ١٩٩٧م بشأن تأسيس الشركة اليمنية لتكرير النفط.	٤
٤٥	النظام الأساسي للشركة اليمنية لتكرير النفط.	٤٥
٤٦	قرار جمهوري رقم (٣١٧) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية.	١٥
٤٧	قانون رقم (١٨) لعام ١٩٩٧م بشأن إنشاء صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج.	٤
٤٨	قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠٠٥م بشأن تولي شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج القيام بالعمليات البترولية في قطاع ١٨ مأرب- الجوف.	١٠
٤٩	مشروع تعديل اللائحة التنظيمية لشركة توزيع المنتجات النفطية.	

ثانيًا: البناء التَّنظيمي:

يتكوَّن البناء التَّنظيمي الأساسي لوزارة النَّفط والمعادن مِن عدد مِن الوحدات العاملة في مجال وأنشطة الصِّناعة الاستخراجية والتحويليَّة، على النَّحو الآتي:

وزارة النَّفط والمعادن: وهي هيئة حكوميَّة، تمثِّل أعلى سلطة تنظيميَّة في قطاع النَّفط، يناط بها مسئوليَّة إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية في اليمن نيابةً عن الدَّولة. وتعتبر الوزارة مِن أهمِّ الوزارات مقارنة بالوزارات الأخرى لما لها مِن أهميَّة اقتصادية واجتماعية. وهي الجهة المسئولة عن

تنظيم وترويج الاستثمارات النَّفطية، واستقطاب الشَّركات النَّفطية الأجنبية، وإعلان المنافسة للقطاعات النَّفطية أمام هذه الشَّركات، وتأهيل وإرساء العقود التي فازت بامتيازها، ومِن ثمَّ الرقابة على برامج العمل التي تنفِّذها تلك الشَّركات.

ينضوي تحت وزارة النَّفط والمعادن عدد مِن المؤسَّسات والهيئات والشَّركات النَّفطية الوطنية العاملة في مجالات النَّفط الخام، والغاز الطَّبيعي المسال، والمشتقَّات النَّفطية، والغاز المنزلي، وهي كالتَّالي:

المؤسَّسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز: مؤسَّسة عامة مستقلَّة ماليًّا وإداريًّا، تتبع هيكليًّا وزارة النفط. تأسَّست وفقًا للقرار الجمهوري، رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٦م. وتشرف على خمس شركات وطنية عامَّة -تابعة لها، في مجالات إنتاج وتكرير النَّفط الخام، وتوزيع وبيع المشتقات النَّفطية والغاز المنزلي. وهي تعمل تحت إشراف ورقابة وزارة النَّفط.

وتتبع المؤسَّسة الشَّركات الوطنية التالية:

شركة النَّفط اليمنية: شركة عامَّة مستقلَّة ماليًّا وإداريًّا، وتتبع هيكليًّا المؤسَّسة اليمنية العامَّة للنَّفط والغاز، وتخضع لرقابتها وإشرافها، وتختصُّ بتوزيع وبيع المشتقَّات النَّفطية في السُّوق اليمنية.

شركة مصافي عدن: شركة عامَّة مستقلَّة ماليًّا وإداريًّا، وتتبع هيكليًّا المؤسَّسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز، وتخضع لرقابتها وإشرافها، وتختصُّ بتكرير النَّفط الخام لتموين السُّوق المحليَّة بالمشتقَّات

النَّفطية. وتكرِّر المصفاة فعليًّا (٧٠) ألف برميل يوميًّا، وتنتج البنزين والدَّيزل والمازوت والكيروسين كمنتجات رئيسة، كما تنتج الغاز المنزلي، والإسفلت والنافتا كمنتجات ثانويَّة. وتغطِّي الشَّركة ما نسبته ٩٠٪ مِن حاجة السُّوق اليمنية مِن المشتقَّات النَّفطية. وهي الجهة الرَّسميَّة الوحيدة المخوَّلة باستيراد المشتقَّات النَّفطية مِن الخارج نيابة عن الحكومة ووزارة النَّفط حتَّى العام ٢٠١٤م.

الشَّركة اليمنية لتكرير النَّفط (مصافي مأرب): شركة عامَّة مستقلَّة ماليًّا وإداريًّا، وتتبع هيكليًّا المؤسَّسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز، وتخضع لرقابتها وإشرافها، وتختصُّ بتكرير النَّفط الخام لتموين السُّوق اليمنية بالمشتقَّات النَّفطية. وتكرِّر الشَّركة (١٠) آلاف برميل يوميًّا؛ وتنتج المصافي البنزين والدَّيزل والمازوت، وتغطِّي ما نسبته ١٠٪ مِن حاجة السُّوق اليمنية مِنها.

الشَّركة اليمنية للاستثمارات النَّفطية والمعدنية: شركة عامَّة مستقلَّة ماليًّا وإداريًّا، تتبع هيكليًّا المؤسَّسة اليمنية العامَّة للنَّفط والغاز، وتخضع لرقابتها وإشرافها. أُنشِئت بموجب قانون خاصٍّ، رقم (١) لعام ١٩٨٩م، لاستثمار النَّفط والمعادن، في المنطقة المشتركة بين الشَّمال والجنوب سابقًا، (قطاع جنة-٥). ولا تزال الشَّركة تعمل بهذا القانون منذ ذلك الوقت. وهي تساهم بـ٢٠٪ مِن تجمُّع الشَّركات العالمية (هنت الأمريكية - أكسون الأمريكية - توتال الفرنسية - كوفبيك الكويتية

- نيوكو اليونانية). وقد انتقلت ملكيَّة «جنَّة هنت» المشغَّلة مِن شركة «هنت» الأمريكية إلى شركة «كويت إنرجي» الكويتيَّة، في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢م؛ ومن ثمَّ انتقلت إلى شركة صينيَّة، هي «UEG»، ولم يبق لمالكها الأوَّل سوى الاسم فقط. كما تقوم شركة الاستثمارات النَّفطية بتشغيل قطاع (غرب عياد- ٤) في شبوة.

هيئة استكشاف وإنتاج النَّفط: هيئة تابعة لوزارة النَّفط والمعادن، يناط بها مسئوليَّة الرَّقابة والإشراف على كافَّة أعمال الشَّركات النَّفطية الأجنبية في القطاعات الاستكشافية والإنتاجية في الجمهورية اليمنية. تأسَّست بموجب القرار رقم (٢٠٤) لعام ١٩٩٧م. وهي توفِّر لمستثمري النَّفط كافَّة أنواع الدَّعم، وأيَّ مساعدة تقييم. وتقوم بتنسيق الأنشطة بينها. وتحثُّ وتدير كافَّة أنشطة تعزيز الامتيازات في اليمن. وبحلول عام ٢٠١١م كانت الهيئة قد قامت بأربع جولات ترخيص امتياز دوليَّة كبرى.

شركة صافر لعمليَّات الاستكشاف والإنتاج: هي شركة نفطيَّة وطنيَّة، مملوكة للدَّولة ١٠٠٪، وتتبع هيكليًّا وزارة النَّفط والمعادن. وهي المشغِّلة لقطاع مأرب - الجوف رقم (١٨)، بعد انتهاء الاتِّفاقيَّة النَّفطية بين الحكومة اليمنية وشركة «هنت» الأمريكية، في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥م.

شركة المسيلة لاستكشاف وإنتاج النَّفط (بترو مسيلة): هي شركة نفطيَّة وطنيَّة، مملوكة للدَّولة ١٠٠٪، وتتبع هيكليًّا وزارة النَّفط والمعادن. تأسَّست عام٢٠١١م، بعد موافقة المجلس الاقتصادي

الأعلى، لتحلَّ محلَّ شركة «كندیان نكسن بتروليوم يمن»، المشغِّلة لقطاع المسيلة - حضرموت، رقم (١٤)، بعد انتهاء الاتِّفاقية النَّفطية، في ١٧ ديسمبر ٢٠١١م. وخلال السنوات الأخيرة، ما بعد عام ٢٠١٥م، ضُمَّ عدد مِن القطاعات الإنتاجيَّة التي جرى التَّخلِّي عنها أو انتهت اتِّفاقيَّاتها النَّفطية لشركة «بترو مسيلة»، وهي قطاعات شرق شبوة رقم (١٠)، وشرق الحجر رقم (٥١)، وشرق سار رقم (٥٣).

الشَّركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال «G.N.L.Y»: وهي مشروع مشترك بين «الشَّركة اليمنية للغاز - YEG»، وشركات عالميَّة، بما فيها شركة «توتال - TOTAL» المشغِّل للمشروع، وشركة «هِنت - HUNT»، وشركة «إس. كي. إنوفيشن - CORP SK»، وشركة الغاز الكورية «كوجاز - KOGAS»، وشركة «هونداي - HYUNDAI» الكورية، و«الهيئة العامَّة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات - GASSP».

جدول رقم (٣): يبيِّن قرارات إنشاء وزارة النَّفط والمعادن والوحدات التابعة لها:

١	١٩٥٤/٧/٢٩م بدأ العمل في مصفاة عدن التي أنشأتها شركة الزَّيت البريطانية.
٢	عام ١٩٦١م تأسيس شركة المحروقات اليمانية، كشركة مساهمة.

٣	١٩٦٥/٧/٥م تأسَّست شركة مساهمة يمنيَّة للمحروقات، كانت مشاركة رأس المال فيها موزَّعة على حصَّتين: ٥١٪ للبنك اليمني للإنشاء والتَّعمير، و٤٩٪ للمؤسَّسة المصرية العامَّة للبترول.
٤	١٩٦٩/١١/١٧م صدر القرار الجمهوري رقم (٩)، بنقل حصَّة المؤسَّسة المصريَّة للبترول في شركة المحروقات إلى شركة النَّفط اليمنية.
٥	عام ١٩٧٣م صدر قرار وزاري، في وزارة الاقتصاد، برقم (٤) لسنة ١٩٧٣م، بتغيير اسم شركة المحروقات إلى شركة النَّفط اليمنية.
٦	عام ١٩٧٨م صدر قرار جمهوري بإنشاء المؤسَّسة العامَّة لشئون النَّفط والثَّروات المعدنيَّة، وبموجبه أصبحت شركة النَّفط أحد الوحدات التَّابعة للمؤسَّسة.
٧	فبراير ١٩٨٥م تشكَّل المجلس الأعلى للنَّفط والثَّروات المعدنية.
٨	سبتمبر ١٩٨٥م صدر القرار الجمهوري، رقم (١) لسنة ١٩٨٥م، بإنشاء وزارة النَّفط والثروات المعدنية، وفي عام ٢٠٠١م جرى تعديل اسم الوزارة إلى: وزارة النَّفط والمعادن.
٩	١٩٩٦/٤/٢٤م صدر القرار الجمهوري، رقم (٤٤) لسنة ١٩٩٦م، بشأن اللَّائحة التنظيمية لوزارة النَّفط والمعادن.
١٠	١٩٩٦/٤/٢٤م صدر القرار الجمهوري، رقم (٤٥) لسنة ١٩٩٦م، بإنشاء المؤسَّسة اليمنية العامة للثَّروات المعدنية والمسح الجيولوجي.

١١	١٩٩٦/١/٢٤م صدر القرار الجمهوري، رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٦م، بإنشاء المؤسَّسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز وتتبعها الشَّركات التالية: - الشَّركة اليمنية للاستثمارات النَّفطية والمعدنية. - شركة مصافي عدن. - الشركة اليمنية لتكرير النَّفط. - الشركة اليمنية للغاز. - الشركة اليمنية لتوزيع المنتجات النفطية (شركة النَّفط اليمنية). - مركز التَّدريب النَّفطي والمعدني.
١٢	١٩٩٧/٨/١١م صدر القرار الجمهوري، رقم (٢٠٤) لسنة ١٩٩٧م، بإنشاء هيئة استكشاف وإنتاج النَّفط.
١٣	عام ١٩٩٧م صد القرار الجمهوري، رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧م، بإنشاء شركة صافر لاستكشاف وإنتاج النَّفط.
١٤	١٩٩٩/٩/١٣م صدر القرار الجمهوري، رقم (٣١٧) لسنة ١٩٩٩م، بإنشاء هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية.

المبحث الثاني

الإمكانات والاحتياطيَّات النَّفطية والغازية في الجمهورية اليمنية

يتناول هذا المبحث الإمكانات والاحتياطيَّات النَّفطية والغازية في الجمهورية اليمنية، ويتضمن طبيعة الأحواض الرُّسوبية، والتَّطور التَّاريخي للاحتياطيات النَّفطية والغازية في الجمهورية، وتفاصيل المخزون النَّفطي والمستخرج مِنه على مستوى كلِّ قطاع نفطي إنتاجي، كما يعرض المبحث الإمكانات البترولية لمنطقتي البحر الأحمر ومحافظة الجوف، والعمليَّات الاستكشافية التي نفِّذت فيهما، وإمكاناتهما البترولية المتوقَّعة، ومخاطرهما الاستكشافية. وذلك على النحو الآتي:

وتعدُّ القطاعات المنتجة واعدة في ظلِّ وجود مكامن متعدِّدة في صخور (رمليَّة، كربونيَّة، صخور الأساس)، تحتوي على كميَّة مِن المخزون النَّفطي والغازي (المثبت، والمحتمل، والممكن)، في (٨) قطاعات في حوض المسيلة، و(٥) قطاعات في حوض «السَّبعتين»؛ وبذلك فإنَّ القطاعات المنتجة حاليًّا في الجمهورية اليمنية تتركَّز في حوضين فقط، هما حوضي «المسيلة» و«السَّبعتين» مِن إجمالي (١٣) حوضًا رسوبيًّا لم يتم الإنتاج النَّفطي مِنها، وما تزال غير مكتشفة؛

حيث تضمُّ خارطة الامتيازات النَّفطية فيها (١٠٥) قطاعًا، مِنها (١٢) قطاعا إنتاجيًّا فقط[١٠].

وتعدُّ اليمن دولة المستقبل بالنِّسبة لصناعة البترول، لكنَّها في أمسِّ الحاجة أوَّلًا لصياغة حديثة لهذا القطاع، يرافق ذلك الاهتمام بتوسيع وتطوير أعمال التَّنقيب عن النَّفط والغاز على المدى الطَّويل، في إطار خطط منهجيه وعلميَّة، ليس في مناطق شبوة ومأرب والمسيلة فقط، بل في المساحات الأخرى وفي المياه، وهذا بحدِّ ذاته طريق طويل وعمليَّة ذات جوانب عديدة ومتكاملة، لأنَّ التَّنقيب هو الوسيلة لكشف الموارد وزيادة المعارف التي بدورها تقود إلى نجاحات متلاحقة.

وبالرَّغم مِن أنَّ هناك حقولًا جديدة، بعضها في طور التَّقييم، والأخر لم يصل إلى ذروته الإنتاجيَّة، أو كما يُوصف بـ«الأوج الإنتاجي»، إلَّا أنَّ اليمن -وبمفردات لا تقبل التَّأويل-بحاجة ماسَّة إلى اكتشافات جديدة. والأرض اليمنية مِن الجوف غربًا، مرورًا بمأرب وشبوة وحجر وهضبة حضرموت والمهرة، وحتَّى الحدود الشَّرقيَّة، جميعها مناطق تنقيب؛ وكلُّ مناطق السُّهول على امتداد سواحل البحر الأحمر وخليج عدن، وغالبية المناطق البحريَّة الضَّحلة والعميقة، ومناطق جنوب الرُّبع الخالي على امتداد الخطِّ الحدودي الشمالي، وحتَّى الهضبة الوسطى،

(١٠) محمد قائد العبدلي، هيئة استكشاف وإنتاج النفط، ورقة عمل مقدمة لمجلة النفط والمعادن، العدد (٤٣)، نوفمبر ٢٠١٣م: ص٦٨.

مِن المساحات الشَّاسعة، مناطق تنقيب[١١]. واليمن بأجزائه الواقعة على ما يسمَّى بالأحواض الرُّسوبيَّة، «المناطق المؤهلَّة لتكوين وتراكم البترول»، فإنَّ ما يربو على ٨٠٪ مِنه ما زال مناطق غير مكتشفه، ولم يتم تقدير مواردها البترولية المحتملة والممكنة.

ولا تزال المناطق التي ظهرت فيها اكتشافات نفطية وغازية محصورة في مساحات محدودة مِن حوضي المسيلة ومأرب-شبوة. وهناك سبعة أحواض رسوبيَّة أخرى لم تتم فيها أيُّ اكتشافات حتَّى الآن، وذلك نظرًا لشحَّة الأعمال فيها، بالإضافة إلى المناطق المتبقيَّة مِن مأرب-شبوة-المسيلة[١٢].

والطَّموح لأن تصبح اليمن دولة نفطيَّة يعدُّ مشروعًا قابلًا للتَّحقُّق بكلِّ التَّفاصيل بناء على واعديَّتها، وربَّما لا يمكننا المقارنة مع كثير مِن دول المنطقة التي لها احتياطيَّات هائلة؛ لكنها أرض واسعة ورحبة تنتظر عقل ويد إنسانها، وقبل ذلك إرادته الواعية، وهذا هو الطَّريق إلى المستقبل[١٣].

(١١) أحمد علي عبدالله، البترول والتنمية في اليمن، كتابات مختارة، مؤسسة المستثمر للصحافة والنشر، ٢٠١٠م: ص٥٤.
(١٢) د. أحمد علي عبدالله، المرجع السابق: ص٢٩-٣٠.
(١٣) د. أحمد علي عبدالله، المرجع السابق: ص٤٠- ٤١.

أوَّلًا: الأحواض الرُّسوبية[١٤]:

يبلغ عدد الأحواض الرُّسوبية في اليمن (١٣) حوضًا رسوبيًّا، رئيسا، تتوزَّع على مساحة كبيرة مِن اليمن كالآتي:

حوض السَّبعتين (مأرب- شبوة) (حوض مشترك):

حوض السَّبعتين (الجوارسي العمر) هو أحد الأحواض الرَّئيسة المنتجة للنَّفط والغاز في اليمن. اكتشف في الحوض (٣٨) حقلًا. ومجمل احتياطاتها المؤكَّدة تزيد عن (٣) مليار برميل مِن النَّفط. ويتمُّ إنتاج النَّفط والغاز مِن أغلب الطَّبقات الرَّملية والجيرية والمترسبة، وأعلى وداخل وأسفل طبقات الملح، بالإضافة إلى صخور القاعدة المشقَّقة.

وتؤكِّد المعلومات الجيولوجية أنَّ حوض السَّبعتين يمتلك إمكانات بترولية ممتازة في أغلب أنحاء الحوض؛ وتسعى الأعمال الاستكشافية المستقبلية إلى استكشاف طبقات جديدة يمكن أن تكون خازنة للنَّفط، بالإضافة إلى أنواع أخرى مِن التَّراكيب النَّفطية.

حوض سيئون- المسيلة (حوض مشترك):

حوض المسيلة- سيئون (الجوارسي العمر) هو كذلك أحد الأحواض الرَّئيسة المنتجة للنَّفط. ويضمُّ الحوض أكثر مِن (٣٣) حقلًا نفطيًّا

(١٤) د. سامي محمد المونسي، سياسات تسويق النفط الخام اليمني وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، ط١/٢٠١٥م: ص٧١- ٧٣.

منتجًا، إجمالي احتياطاتها المؤكَّدة تزيد عن (٤) مليار برميل مِن النَّفط، تنتج الحقول المكتشفة مِن أغلب الطَّبقات الرُّسوبية (رمليَّة وجيريَّة)، بالإضافة إلى صخور القاعدة المشقَّقة. وتؤكِّد المعلومات الجيولوجيَّة أنَّ حوض المسيلة-سيئون يمتلك إمكانات بتروليَّة ممتازة في أغلب أنحاء الحوض، وتسعى الأعمال الاستكشافية إلى استكشاف طبقات جديدة يمكِّن أن تكون خازنة للنَّفط.

حوض جيزع- القمر (حوض مشترك):

يمتدُّ حوض جيزع- القمر (الجوارسي الكريتاسي العمر) على الجزء الشَّرقي مِن اليمن؛ فأغلب الطَّبقات الرُّسوبيَّة بالإضافة إلى صخور القاعدة المشقَّقة مكامن خازنة للنَّفط. والحوض لم يدرس بالقدر الكافي، ومع ذلك فقد ظهرت مؤشِّرات جيِّدة تشير إلى وجود العناصر الرَّئيسة اللَّازمة لتراكمات بتروليَّة في حوض (جيزع-القمر). وتقوم عدد مِن الشَّركات العالمية بعمليَّات استكشافية في جميع قطاعات الحوض.

حوض بلحاف القريب مِن شبوة:

لا يزال الحوض منطقة غير مدروسة.

حوض المُكلَّا- سيحوت البحري (حوض مشترك):

أثبتت الاستكشافات الأوليَّة واقعيًّا وجود نظام بترولي متكامل في المناطق البحريَّة الضَّحلة والعميقة (البحر الأحمر مياهه ضحلة)، أي

أنَّها مناطق واعدة، تخزّن احتياطات ممكنة، وبحاجة إلى حملات استكشافيَّة متعدِّدة.

حوض عدن- أبين (اليابسة، البحر) (حوض مشترك):

وفقًا للمعلومات المتوفِّرة والأعمال الجيولوجية السَّطحية فإنَّ هذه المنطقة تعدُّ جزءًا مِن بعد الشَّقيق الثَّالث لحوض المسيلة، وحوض شبوة-مأرب، مِن حيث المكوِّنات الرُّسوبيَّة والأعمار مع وجود الصُّخور المولِّدة لمادة الهيدروكربونات.

حوض تهامة:

لا يزال منطقة بكرًا، بسبب شحَّة المعلومات فيه.

شكل رقم (١): يبين خريطة لمجموعة الأحواض الرُّسوبية في الجمهورية اليمنية:

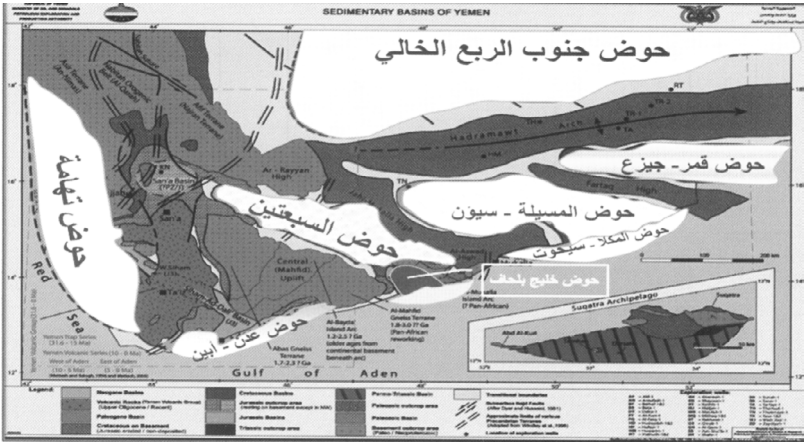

ثانيًا: تطوُّر الاحتياطيات النفطية والغازية:

الاحتياطيات النَّفطية:

ترتب على عمليَّات الاستثمار في القطاعات الإنتاجيَّة وقطاعات الاستكشاف أن تزايد حجم الاحتياطيَّات النَّفطيَّة مِن (٤) مليار برميل في عام ١٩٩٠م، إلى (٤,٧) مليار برميل في عام ٢٠٠٠م؛ ثمَّ ارتفع إلى (٥,٧) مليار برميل في عام ٢٠٠٣م، وإلى (١٠,٤) مليار برميل في عام ٢٠٠٨م. وقدِّر الاحتياطي مِن الغاز الطَّبيعي المسال بحوالي (٤٥٠) مليار متر مكعب. وفي تقديرات رسميَّة أخرى لاحتياطيات النَّفط الخام في عام ٢٠٠٧م وصلت إلى (٩,٧) مليار برميل؛ وفي تقدير آخر بلغت حوالي (١٠,٩) مليار برميل في عام ٢٠٠٨م.كما زاد الاحتياطي مِن الغاز الطَّبيعي إلى (١٨,٢) تريليون قدم مكعب. وفي تقدير آخر بلغ المخزون الاحتياطي النَّفطي (المثبت والمحتمل والممكن) حوالي (١١,٩) مليار برميل.

وفي التَّقرير الاقتصادي العربي تراجع حجم الاحتياطي إلى (٣) مليار برميل عامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م. وفي مصادر بريطانيَّة تزايدت حجم الاحتياطيات النَّفطية اليمنية مِن (٢) مليار برميل في عام ١٩٩٠م، إلى (٢,٤) مليار برميل في عام ٢٠٠٠م، ثمَّ إلى (٢,٩٢) مليار برميل في عام ٢٠٠٥م، ثمَّ تراجعت إلى (٢,٦٧) مليار برميل في عام ٢٠٠٩م. كما أنَّ هناك أرقام غير منشورة لحجم المخزون النَّفطي والاحتياطيات

النَّفطيَّة تختلف نسبيًّا عمَّا ورد أعلاه حول حجم الاحتياطيات النَّفطية. وقد ميَّزت البيانات الرَّسميَّة بين المخزون النَّفطي الذي يشمل الاحتياطيات المثبتة والممكنة والمحتملة، وبين المخزون القابل للاستخراج. حيث ارتفع حجم المخزون النَّفطي القابل للاستخراج مِن (٢,٩) مليار برميل في عام ٢٠٠١م، إلى (٣,١٦) مليار برميل في عام ٢٠٠٣م، ثمَّ تراجع إلى (٢,٨٢) مليار برميل في عام ٢٠٠٥م، وعاد إلى الارتفاع إلى (٣,٩٣) مليار برميل في عام ٢٠٠٨م، وتراجع مجدَّدًا إلى (٣,٣) مليار برميل في عام ٢٠٠٩م[١٥].

وتركَّزت الاكتشافات النَّفطية في حوض المسيلة في السَّنوات السَّابقة، إذ جاءت الاكتشافات الأخيرة في حوض شبوة، الذي يجري العمل على تقييمها حاليًّا لتثبت بما لا يدع مجالًا للشَّك بأنَّ منطقة شبوة تربض على احتياطيات نفطية وغازية كبيرة، ينتظرها المستقبل القريب[١٦].

ووفق الدِّراسات التي تمَّت خلال العقدين الماضيين، تؤكِّد البيانات الرَّسمية الصَّادرة عن هيئة استكشاف وإنتاج النَّفط -حتَّى نهاية عام ٢٠١٨م- أنَّ كمِّيَّات المخزون والاحتياطي النَّفطي في الجمهورية اليمنية هي كالتالي:

---

(١٥) عبدالودود شرف الزبيري، سياسات استغلال النفط وتوظيف عوائده في اليمن، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أسيوط، مصر، ٢٠١٢م: ص٢٩٧-٢٩٨.
(١٦) د. أحمد علي عبداللاه، البترول والتنمية في اليمن، مرجع سابق: ص٦٥.

جدول رقم (٤): يبيَّن المخزون والاحتياطي النَّفطي حتَّى نهاية العام ٢٠١٨م[١٧]:

البيان	مثبت	محتمل	ممكن
المخزون النفطي	٧,٩٢١ مليار برميل.	٩,٢٧٠ مليار برميل.	١١,٩٥٠ مليار برميل.
الاحتياطي النفطي	٣,٥١٢ مليار برميل.	٣,٩٨٨ مليار برميل.	٤,٧٨٨ مليار برميل.

مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التَّالية:

المخزون النَّفطي قابل للتَّحديث المستمر، بناءً على ظهور تراكيب مكمنيه جديدة، ونتائج عمليَّات الحفر التطويري.

الاحتياطي النَّفطي قابل للتحديث المستمر، بناءً على الخطط التطويرية، وزيادة معامل الاستخراج.

الاحتياطيات النَّفطية المتبقية تتطلَّب بيانات الإنتاج التراكمي المحدث.

وللمزيد من التفصيل في هذا الجانب يبين الجدول التالي المخزون النفطي المثبت، والنفط القابل للاستخراج، والنفط المنتج والاحتياطي المتبقي منه، على مستوى كل قطاع نفطي إنتاجي حتى نهاية العام ٢٠١٣م.

جدول رقم (٥): يبيَّن المخزون النَّفطي المثبت في القطاعات المنتجة حتَّى نهاية العام ٢٠١٣م:

(١٧) وزارة النفط والمعادن، الخطة الخمسية للوزارة ووحداتها التابعة ٢٠١٩م-٢٠٢٣م: ص١٠.

القطاع	المخزون النفطي (مليون برميل)	النفط القابل للاستخراج (مليون برميل)	معامل الاستخلاص ٪	النفط المنتج التراكمي (مليون برميل)	الاحتياطي المتبقي (مليون برميل)
مأرب-١٨	١,٧٩٩	١,١٧٦	٦٥	١,٠٩٣,١١	٨٢,٨٩
المسيلة-١٤	٢,٥٣١	١,٢٤٥	٤٩	١,١٢٧	١١٨
شرق شبوة-١٠	٨٠١	٢٧٢	٣٤	٢٢٢,٨٨	٤٩,١٢
غرب عياد-٤	١٢٤	٣٢	٢٦	٩,٧٠	٢٢,٣٠
جنة-٥	٥٢٩	٣٠٧	٥٨	٢٤٠,٤٠	٦٦,٦٠
حواريم-٣٢	١١٦	٥٧	٤٩	٤٢,٧٤	١٤,٢٦
شرق سار-٥٣	١٤٨	٥٩	٤٠	٥٢,٤٢	٦,٥٨
داميس-S١	٧٠٤	١٢٤	١٨	٢٥,٥٣	٩٨,٤٧
شرق الحجر-٥١	١٠٣	٤٢	٤١	٤٠,٨٧	١,١٣
مالك-٩	٢٥٥	٦٧	٢٦	١٣,٦٥	٥٣,٣٥
جنوب حواريم-٤٣	٦١	١٨	٣٠	١٣,٤٩	٤,٥١
العقلة S٢	٧٥٠	١١٣	١٥	٢٥,٢٥	٨٧,٧٥
الإجمالي	٧,٩٢١	٣,٥١٢	٤٤	٢,٩٠٧	٦٠٥

الاحتياطيات الغازية:

جاء اكتشاف الغاز في اليمن متزامنًا مع الاستكشافات النَّفطية في عام ١٩٨٤م، في قطاع مأرب- الجوف (١٨)، بنوعيه المصاحب والحر. وفي عام ١٩٩٧م، جرى التَّوقيع على اتِّفاقيَّة تنفيذ مشروع تسييل وتصدير الغاز الطَّبيعي المسال «L.N.G.»، الذي يعتبر واحدًا مِن بين عشرين مشروعًا مماثلًا في العالم، وهو مِن المشاريع الاستثمارية الكبرى، حيث خصِّص للمشروع كميَّة مِن الغاز، تقدَّر بحوالي (٩,١٥) تريليون قدم مكعب.

ومِن خلال دراسة تقييميه شاملة للمخزون والاحتياطي الغازي، في جميع الحقول بالقطاعات النَّفطية المنتجة، ظهرت النَّتائج بحسب الجدول التَّالي[١٨]:

جدول رقم (٦): يبيِّن المخزون الغازي المثبت مِن كافة القطاعات النَّفطية المنتجة:

القطاع	المخزون الغازي (تريليون قدم مكعب)
مأرب- ١٨	١٤,٧٩٠
جنة- ٥	١,٢٨٢
داميس (S1)	٠,٦٠٦

(١٨) وزارة النفط والمعادن، مجلة النفط والمعادن، العدد (٣٩)، مايو ٢٠١٠م: ص٣٤.

شرق الحجر- ٥١	٠,٠٥٣
العقلة (S2)	٠,٥٤٨
جنوب حواريم- ٤٣	٠,٠٢٨
شرق شبوة- ١٠	٠,٤٤٩
حواريم- ٣٢	٠,٠١٤
مالك- ٩	٠,٢٢٩
شرق سار- ٥٣	٠,٠٠٣
المسيلة- ١٤	٠,٢١٣
الإجمالي:	١٨,٢١٥

والاحتياطي المخصَّص مِنه لمبيعات الغاز الطَّبيعي المسال تقدَّر بحوالي (٩,١٥) تريليون قدم مكعَّب، لمدَّة عشرين عامًا. ويجتمع الشُّركاء المساهمون تحت مسمَّى «الشَّركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال- Y.L.N.G» وهم المموِّلين لمشروع الغاز الطَّبيعي المسال، والمكوَّنة مِن الحكومة اليمنيَّة، ممثَّلة بالشَّركة اليمنية للغاز، بحصَّة (١٦,٧٣٪)، والهيئة العامة للتَّأمينات الاجتماعية والمعاشات، بحصَّة (٥٪)، وشركة «توتال» الفرنسية، بحصَّة (٣٩,٦٢٪)، وشركة «هنت» الأمريكية، بحصَّة (١٧,٢٢٪)، ومؤسَّسة «إس. كي» الكورية الجنوبية، بحصَّة (٩,٥٥٪)، ومؤسَّسة «كوجاز» الكورية، بحصَّة (٦٪)، وشركة «هيونداي» الكورية، بحصَّة (٥,٨٨٪).[١٩]

(١٩) وزارة النفط والمعادن، مجلة النفط والمعادن، العدد (٣٩)، مايو ٢٠١٠م: ص٣٤.

شكل رقم (٢): يبيّن الشُّركاء المساهمون في مشروع الغاز الطبيعي المسال (G.N.L.Y):

اعتمد تسويق الغاز الطَّبيعي المسال الحصول على مزيج مِن المبيعات بين الأسواق الآسيويَّة التي تعطي دخلًا جيِّدًا ثابتًا، والأسواق الأمريكية التي تعطي أسعارًا متغيِّر لأنَّها أكثر عرضة للتَّغيُّرات نتيجة اعتمادها على الأسعار الفورية[٢٠]. وعليه، وفي أغسطس ٢٠٠٥م، وقعَّت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال (G.N.L.Y.) على عقود بيع طويلة الأجل، تمتدُّ لعشرين عامًا، مع ثلاث مِن كبريات الشَّركات العالمية، وهي:

(٢٠) وزارة النفط والمعادن، الإدارة العامة للإعلام النفطي والمعدني، عدد خاص بمناسبة الذكرى العشرون للوحدة اليمنية، ٢٠١٠م: ص٤٢.

شركة «سويس للغاز الطبيعي المسال»، بكميَّة (٢,٥٥) مليون طن متري، في العام.

مؤسَّسة «الغاز الكورية الجنوبية»، المعروفة ب «كوغاز»، بكميَّة (٢) مليون طن متري، في العام.

شركة «توتال للغاز والطاقة المحدودة»، بكميَّة (٢) مليون طن متري، في العام.

وتتطلَّب تطوُّرات الاحتياطيات النَّفطيَّة والغازية الآتي[٢١]:

دخول قطاعات استكشافية جديدة تعمل على تعويض النقص الحاصل في النفط المنتج من القطاعات الإنتاجية المنتجة حالياً.

عودة الإنتاج مِن القطاعات الإنتاجية التي لم تستكمل خطط التطوير فيها.

الحد مِن الغاز المحروق في القطاعات المنتجة للغاز المصاحب للنَّفط.

الإسراع بإدخال القطاعات الاستكشافية التي ثبت وجود النَّفط فيها أثناء اختبارات الآبار.

وضع آليَّة مناسبة للبحث عن شركات عالميَّة تمتلك قدرات فنيَّة وماليَّة، لتطوير القطاعات الاستكشافية والإنتاجيَّة التي لم تأخذ حقَّها بالتطوير في القطاعات التي تخلَّت عن تشغيلها الشركات الأجنبيَّة، أو يتم تمكين هيئة استكشاف وإنتاج النَّفط مِن إدارة تلك القطاعات.

(٢١) وزارة النفط والمعادن، الخطة الخمسية للوزارة ووحداتها التابعة ٢٠١٩م- ٢٠٢٣م: ص٣٦.

ثالثاً: الإمكانات البترولية لمنطقتي البحر الأحمر ومحافظة الجوف[٢٢]:

في هذا الجانب يمكن تقديم ملخَّص لبعض المناطق الواعدة المحتملة في الجمهورية اليمنية، وإمكاناتها النَّفطية، وهي البحر الأحمر ومحافظة الجوف، وعلى النحو التَّالي:

منطقة البحر الأحمر:

الأعمال السَّابقة:

تمتدُّ قطاعات حوض البحر الأحمر (٢٢-٢٣-٢٤-٢٥)، على الرَّف الصَّخري للمنطقة اليابسة، وفي المنطقة المغمورة مِن البحر الأحمر (الجزء الواقع في الجمهورية اليمنية). ففي بداية السِّتينيَّات حفرت شركة «جون ميكوم» عدَّة آبار استكشافية في البرّ، حدَّدت مواقعها بعد تنفيذ مسوحات مغناطسية. وفي السَّبعينيَّات وحتَّى الثَّمانينيَّات مِن القرن الماضي، نفَّذت شركات «شِل» الإيطاليَّة، و«بي بي.» البريطانية، و«هنت» الأمريكية، و«توتال» الفرنسية، مسوحات جيوفيزيائية مختلفة، في المنطقة، وحفرت عدَّة آبار استكشافية في البر والبحر. وفي التسعينيَّات نفَّذت شركة «مايفير» خلال أربع مراحل استكشافية مسوحات جيوفيزيائية وحفر آبار استكشافية.

(٢٢) هيئة استكشاف وإنتاج النفط، تقرير رُفع لوزارة النفط والمعادن، في تاريخ: ٢٠٢١/١١/٢م.

جدول رقم (٧): يُبين الآبار الاستكشافية التي حُفرت في قطاعات حوض البحر الأحمر ونتائجها خلال الفترة ١٩٦١-٢٠٠٦م:

البئر	الشركة	التاريخ	العمق (متر)	النتيجة
صليف-١	ميكوم	١٩٦١م	١٣٧٨	جاف
صليف-٢	ميكوم	١٩٦١م	٢٢٢٢	جاف
زيديه-١	ميكوم	١٩٦١م-١٩٦٢م	٣٠١٨	شواهد غازية
الحديدة-١	ميكوم	١٩٦٢م	١٧٢٩	جاف
الحديدة٢	ميكوم	١٩٦٢م	٢٧٢٣	شواهد نفطية وغازية
كثيب-١	شل	١٩٧٦م	٢٤٥٩	شواهد غازية
العش-١	شل	١٩٨٠م	٢٨١٢	شواهد غازية
عباس-١	شل	١٩٨٠م-١٩٨١م	٣٤١٤	غاز ومكثفات
الميثاق-١	هنت	١٩٨٦م	١٨٣٦	شواهد نفطية وغازية
الميثاق-٢	هنت	١٩٨٧م	٢٠٤٦	شواهد نفطية
جنبيه-١	توتال	١٩٨٩م	٣١٦٦	جاف
انتوفاش-١	BP	١٩٩٢م	٢٠٦٢	شواهد نفطية ضئيلة
ألفا-١	مايفير	١٩٩٦م	٢٠٠٠	شواهد غازية ضئيلة

جاما-١	مايفير	١٩٩٨م	٢٤٤٥	شواهد غازية
دلتا-١	مايفير	١٩٩٨م	٢٢٣٦	شواهد غازية
بيتا-١	مايفير	٢٠٠٥م	٢٥٣٨	شواهد نفطية وغازية
فاطمة-١	مايفير	٢٠٠٦م	٢٤٤٥	شواهد نفطية

الإمكانات البترولية المتوقَّعة والمخاطر الاستكشافية:

المؤشِّرات الجيوبترولية تشير إلى وجود تراكمات غازية ونفطية جيِّدة في الجزء الواقع مِن حوض البحر الأحمر في اليمن.

ظهرت شواهد غازية ونفطية أثناء حفر الآبار، ولم تثبت في كميَّات اقتصادية.

عدد مِن التَّراكيب والمواقع التي يمكن أن تكون خازنة للغاز والنَّفط الخفيف، تمَّ تحديدها في اليابسة وفي المنطقة المغمورة.

على الرغم مِن عدم اكتشاف النفط بكميَّات تجارية في المنطقة إلَّا أنَّ الدَّلائل النفطية الموجودة على سطح الأرض (seeps oil) في مناطق مختلفة مِن القطاع، في اليابسة وفي قاع البحر، وكذلك ظهور شواهد نفطيَّة جيِّدة في أكثر مِن مقطع تمَّ اختراقه بالحفر، تعطي الدَّليل على توفُّر إمكانات استكشافيَّة جيِّدة في القطاع.

الإخفاقات السَّابقة قد تعود إلى نوعيَّة وعمر التراكيب التي استهدفت، وإلى عدم التَّأكُّد مِن دقَّة مواقع بعض الآبار ورداءة بعض الخطوط

الزلزالية، وتأثُّرها بمقاطع الملح السَّميكة والتي لا تعطي إمكانية لاستنباط نوعيَّة الرُّواسب.

تمكُّن المخاطرة الجيولوجية في احتماليَّة ضعف الخصائص الخزنيَّة لبعض الطَّبقات التي يمكن أن تكون خازنة للغاز أو النَّفط، والذي يؤدِّي إلى مخاطر اقتصاديَّة، بسبب قلَّة المخزون القابل للاكتشاف والاستخراج.

منطقة الجوف:

الأعمال السَّابقة:

الجزء الجنوبي من منطقة الجوف:

يمتدُّ الجزء الجنوبي مِن منطقة الجوف (قطاع الجوف-١٩)، في الجزء الغربي مِن حوض مأرب-شبوة التَّصدُّعي، ويغطِّي القطاع ما مساحته (٨,٤٢٤)كم٢، وقد تمَّ اكتشاف النَّفط والغاز في بداية الثمانينيَّات في المنطقة المجاورة في حوض مأرب-شبوة (السَّبعتين) ضمن منطقة القطاع (١٨).

استكشفت «شركة هنت» منطقة القطاع (١٩)، في الثمانينيَّات، وذلك في الجزء الشَّرقي مِن القطاع؛ ونفَّذت مسوحات جيولوجية وجيوفيزيائية وجيوكيميائية مختلفة، وحفرت عددًا مِن الآبار الاستكشافية الَّتي أعطت نتائج غازية مشجِّعة، ولكنَّها ليست بكميَّات اقتصادية.

وفي بداية التَّسعينيَّات، نفَّذت شركة «فليبس» مسوحات جيوفيزيائية وجيوكيميائية في الجزء الغربي؛ وفي العام ٢٠٠٩م حصلت شركة «C.P.S.G.» الهندية على حقوق الاستكشاف، ثمَّ انسحبت ولم تنفِّذ أيَّ أعمال استكشافية.

جدول رقم (٨) يُبين الآبار الاستكشافية التي حُفرت في الجزء الجنوبي من منطقة الجوف ونتائجها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ م:

البئر	الفترة	العمق (متر)	النتائج
سباء-١	١٩٨٦م	١٧٧١	غاز في طبقات سباء
حمير-١	١٩٨٦م	٢٥٤٠	غاز في طبقات أروى + شواهد نفطية
أروى-١	١٩٨٦م	١٣٤١	جافة
سين با تا-١	١٩٨٧م	١٧٥٦	شواهد نفطية
صرواح-١	١٩٨٧م	١٣٣٣	غاز في طبقات سباء
ST-AK-١	١٩٨٧م	٣١٣٤	شواهد نفطية
ST-AL-١	١٩٨٧م	٢٠٦٨	شواهد نفطية وغازية
ذمار علي-١	١٩٨٧م	٤٠٦٠	شواهد غازية

الجزء الشَّمالي مِن منطقة الجوف:

يمتدُّ الجزء الشَّمالي مِن منطقة الجوف، القطاعين (٥٧) و(٥٨)، على حوض جنوب غرب الرُّبع الخالي، ومرتفع حضرموت تحت السَّطحي. ويُغطِّي القطاعان ما مساحته (٢٠,٥٢٥) كم٢. ويعتبر حوض الرُّبع الخالي مِن الأحواض المنتجة للنَّفط والغاز، وينتج حاليًّا في السعودية وعُمان.

ويعتبر الجزء الجنوبي الغربي مِن حوض الرُّبع الخالي، الواقع في اليمن، مِن المناطق غير المستكشفة، ويحتاج لتنفيذ عمليَّات استكشافية واسعة وتفصيلية. وقد نفَّذت عدد مِن الشركات في فترات مختلفة (١٩٨٨-٢٠٠٤م) عددًا محدودًا مِن الخطوط الزلزاليَّة، وحفرت بئرًا استكشافية واحدة في الطرف الجنوبي الشرقي مِن القطاع (٥٧)، بينما لم تنفِّذ أيَّ أعمال في القطاع (٥٨).

الإمكانات البترولية المتوقَّعة والمخاطر الاستكشافية:

الجزء الجنوبي مِن منطقة الجوف:

الجزء الجنوبي مِن منطقة الجوف يمتدُّ غرب حوض مأرب- شبوة المنتج للنَّفط والغاز. وقد أثبتت الآبار المحفورة في القطاع (١٩) أنَّ المنطقة الجنوبية مِن الجوف يمكن أن تخزِّن كمِّيَّات مِن الغاز، بالإضافة إلى النَّفط. ومِن المتوقَّع أن تكون في طبقات مِن الحجر الجيري، وبعض الطَّبقات الرملية. وقد أنتجت بعض الآبار غازًا، أثناء اختبارها،

وظهرت شواهد غازيَّة ونفطية أثناء حفر عدد مِن الآبار، لكنَّها لم تكن بكميات اقتصادية مناسبة.

الجزء الشمالي مِن منطقة الجوف:

يعتبر مقطع رواسب الباليوزوي هدفًا للاستكشافات البتروليَّة منذ اكتشاف عدد مِن الحقول التي تضمُّ احتياطيات ممتازة مِن النَّفط والغاز، وذلك في أجزاء مختلفة مِن حوض الرُّبع الخالي، والواقعة في عُمان والسُّعودية (هناك ١١ حقلًا في السعودية، شمال قطاعات الربع الخالي تنتج في الوقت الحالي (٢٠٠) ألف برميل في اليوم مِن مكامن الباليوزوي الفتاتية).

أثبتت الآبار المحفورة في الحوض، وجود المكامن الجيِّدة، وفي عام ٢٠١٣م صرَّح رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط أنَّ هناك ثلاثة قطاعات نفطيَّة واعدة في محافظة الجوف، وجرى عرضها على الشركات العالميَّة للاستثمار فيها، وهي القطاعات (بالأرقام: ١٩- ٥٧- ٥٨)، وقال: إنَّها قطاعات واعدة بالخير الوفير. وهناك رهان في واعديه هذه القطاعات، وتمَّ عرضها للاستثمار ضمن القطاعات الـ(٢٠) التي عُرِضت في المناقصة الدُّولية السادسة لوزارة النفط والمعادن في العام ٢٠١٣م[٢٣].

(٢٣) وزارة النفط والمعادن، الإدارة العامة للإعلام البترولي والمعدني، مجلة النفط والمعادن، العدد (٤٣)، نوفمبر ٢٠١٣م: ص١٨.

المبحث الثَّالث

تطوُّر الإنتاج النَّفطي

يتناول المبحث الثَّالث تطوُّر الإنتاج النَّفطي، مع تقديم خلفية تاريخية عن تطوُّر استكشاف وإنتاج النَّفط في اليمن، ثمَّ عرض بقوائم القطاعات النَّفطية الاستكشافية والإنتاجية مِن حيث: مواقعها، ومساحتها، ونسب مساهمة الشَّركات النَّفطية الأجنبية والوطنية فيها، وكذلك بيانات القطاعات النَّفطية المفتوحة مِن حيث مواقعها ومساحتها كلًّا على حده، والتي يمكن الاستثمار فيها مستقبلًا مِن قبل الشَّركات النَّفطية الأجنبية العالمية. كما يتناول المبحث واقع إنتاج النَّفط خلال سلسلة زمنية محدَّدة، وهي الفترة (١٩٨٦م-٢٠٢٠م)، وتقاسم الإنتاج النَّفطي الصَّافي لحصص كلٍّ مِن الدَّولة والشُّركاء بمؤشراتها الإحصائية المختلفة، مع عرض تحليلي بسيط عنها. على النحو الآتي:

أوَّلًا: خلفية تاريخية عن تطوُّر استكشاف وإنتاج النَّفط في اليمن:[٢٤]

اليمن بلد واسع المساحة، تتنوَّع فيه التَّضاريس، وهو جزء مِن شبه الجزيرة العربية، ويدخل ضمن رقعته جزءٌ مِن الرُّبع الخالي (الجزء الجنوبي)، والَّذي جرى فيه اكتشاف النَّفط والغاز في الثَّلاثينيَّات مِن القرن الماضي، وهي منطقة جذب استكشافي للشَّركات في العالم.

ونتيجة للدِّراسات الجيولوجية التي قامت بها البعثات العلميَّة، أصبحت اليمن في منتصف القرن الماضي موصوفة بالمنطقة ذات الآفاق النَّفطيَّة الكبيرة. وقد جاءت تبعًا لذلك شركات عدَّة تنقِّب عن النَّفط. أولى هذه الشَّركات اختارت المرتفع الجيولوجي لمنطقة حضرموت، اعتقادًا مِنها بأنَّ المرتفع تركيب جيولوجي لخزَّان نفط واسع. ولهذا بدأت شركة «بان أمريكان» في مطلع الستينيَّات مِن القرن الماضي تمسح وتحفر، بعد أن اشترت المعلومات ونتائج المسوح التي نفَّذتها شركة «نفط العراق»، وهي شركة بريطانيَّة/ هولندية/ فرنسية/ أمريكية، تحت الإدارة البريطانية، حيث حفرت ثلاث آبار غير عميقة في منطقة «ترفايت». باءت عمليَّات الحفر في حينه بالفشل، ولم يجر اكتشاف أيِّ نفط تجاري. ولا يزال الأمر كذلك إلى يومنا هذا في تلك المنطقة.

(٢٤) مجلس الشورى- اللجنة الاقتصادية، تقرير عن إنتاج النفط والغاز: الواقع والمستقبل، فبراير ٢٠١٠م: ص٥- ٧.

سبق هذه المحاولة توقيع شركة «ديلمان» الألمانيَّة، اتِّفاقيَّة تنقيب، سنة ١٩٥٣م، وشركة «ميكوم» الأمريكية سنة ١٩٦١م. أمَّا في نهاية السَّبعينيَّات مِن القرن العشرين، وبعد الاستقلال، فقد نقَّب الفريق الوطني للمسح، بالتَّعاون مع فريق مِن المهندسين الجيولوجيِّين والفيزيائيين، في موقع ثمود، وكانت النَّتيجة سلبيَّة. وفي نهاية السَّبعينيَّات، وبداية الثَّمانينيَّات، وفي مناطق متعدِّدة، برًّا وبحرًا، أتت شركات نفطيَّة مختلفة؛ مثل «براس بترو» البرازيلية، في المنطقة بين المهرة وحضرموت، والمجموعة البترولية المستقلَّة «الكويتية»، بمشاركة شركة «ألف أكتين» الفرنسية، في منخفض بلحاف، والشَّركتان «سيبينس» الكندية و«أجيب» الإيطاليَّة في جزيرة سمحة مِن أرخبيل سُقطرى شرقي خليج عدن. وبالرَّغم مِن حصول شركة «أجيب» على نتيجة إيجابيَّة إلَّا أنَّ الاكتشاف كان غير تجاري، من النَّفط الخفيف (٣٧) درجة، في «بئر شرمة- ١»، إذ جرى الحفر مِن قبل شركة «أجيب» على عمق يتراوح (٢١٥٢- ٢١٥٦) مترًا، بإنتاجيَّة قدِّرت عند الاختبار بـ(٣) ألف برميل في اليوم.

وفي عام ١٩٨١م جرى التَّوقيع على اتِّفاقية المشاركة في الإنتاج مع شركة «هنت» الأمريكية للتَّنقيب عن النَّفط في محافظة مأرب، وقد كانت للعمليَّات الاستكشافيَّة الواسعة نتيجة إيجابيَّة في الحصول على احتياطيَّات كبيرة مِن الهيدروكربون في تلك المنطقة. في الوقت نفسه، نشطت شركة «زاروبيج جيولوجيا» الرُّوسيَّة في التَّنقيب عن النَّفط في المنطقة اليابسة مِن خليج القُمر في محافظة المهرة، بعد أن وقَّعت على

اتّفاقية «المفتاح الجاهز» مع وزارة النَّفط والمعادن في الشطر الجنوبي سابقًا. ولاحقًا، انتقلت الشركة إلى محافظة شبوة (ممَّا يُسمَّى بحوض مأرب- شبوة-الحجر)، والَّذي يتميَّز بوجود الطَّبقات الملحيَّة، وذلك بناء على تقرير العالم الرُّوسي المشهور «كالينين»؛ حيث قامت الشركة بأعمال متكاملة مِن مسوح وحفر أبار استكشافيَّة وتطويريَّة نتج عنها اكتشاف النَّفط في منطقة عياد.

بعد فترة وجيزة مِن عام ١٩٨٦م، وقَّعت شركة «كندیان أوكسي» سابقًا، «كندیان نكسن» حاليًّا، مع دائرة الاستكشافات النَّفطية، التابعة لوزارة الطاقة والمعادن في الشَّطر الجنوبي، اتّفاقيَّة تقسيم الإنتاج لقطاع المسيلة في محافظة حضرموت؛ وتلتها شركة «توتال» الفرنسية في شرق شبوة، وشركة «ألف أكتين» في عدن أبين، وشركة «بترو كندي» في حَبروت بمحافظة المهرة. وتمتاز القطاعات التي عملت فيها هذه الشَّركات بسعة المساحة، الأمر الذي جعل الأخيرة غير قادرة في المرحلة الأولى (الإلزاميَّة) مِن الاستكشاف، ومدُّتها ثلاث سنوات، على المسح المكثَّف لأجزاء كثيرة مِن مساحة هذه القطاعات، وذلك لعدم كفاية المدَّة أو محدودية الميزانية المعتمدة لهذه الأعمال.

أنشئت «شركة الاستثمارات النَّفطية والمعدنية- YICOM» كثمرة رؤية اقتصادية مشتركة لقيادتي شطري اليمن، قبل قيام الوحدة اليمنية، وتكوَّنت الشَّركة مِن مجموعة مِن الشركات العاملة مِن

الشَّطرين. وقد دخلت في هذا التَّجمُّع كلٌّ مِن شركة «توتال» و«هنت»، و«زاربيج جيولوجيا» الرُّوسية. وعملت في المنطقة المشتركة على حدود ما كان يعرف بالشَّطرين الشَّمالي والجنوبي سابقًا. وكانت نتائج الأعمال إيجابيَّة، حيث اكتُشِفت حقول نفطيَّة وغازيَّة.

تعتبر فترة ما بعد الوحدة اليمنية، في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، فترة انتعاش نفطي، وذلك نتيجة تمكُّن الوحدة مِن تهيئة الأرضيَّة الآمنة والمستقرَّة للاستثمار؛ حيث وقَّعت كبريات الشركات العالمية الأمريكية والأوربِّيَّة، وغيرها، عددًا مِن الاتِّفاقيات في قطاعات أصغر حجمًا مِن ذي قبل. وقد رصدت هذه الشَّركات مبالغ ضخمة كميزانيَّات لأنشطتها، فقد وصلت ميزانيَّة إحدى هذه الشركات ما يقارب (٥٠) مليون دولار في إحدى مراحل عمليَّة الاستكشاف.

وخلال الفترة (١٩٩٠م- ١٩٩٩م) شهدت اليمن توقيع عدد كبير مِن اتِّفاقيات المشاركة في الإنتاج، بين الحكومة وشركات ذات جنسيَّات مختلفة، أمريكية، وكندية، وبريطانية، ونرويجية، وإيطالية، ومجريَّة، وإماراتية، وأندونيسية، وغيرها. ومِن خلال الأنشطة المختلفة استطاعت بعض هذه الشَّركات أن تحصل على نتائج إيجابيَّة، واكتشفت حقولًا نفطيَّة وغازية. أمَّا أكثرها فقد ذهبت دون أن تجد نفطًا أو غازًا. واستمر قطاع النَّفط -بعد ذلك- في استقطاب جملة مِن الشركات عبر إعلان المزايدة الدُّولية للقطاعات البرية والبحرية، إلَّا أنَّ المناقصة الرابعة

الخاصَّة بالقطاعات البحرية فشلت، بسبب دخول الشركات النَّفطية الصغيرة ذات التجربة القليلة، وغياب الشركات الكبيرة التي تمتلك الخبرة في العمل الاستكشافي في البحار، خاصةً العميقة مِنها.

كان أوَّل ظهور لإنتاج النَّفط التجاري في اليمن في محافظة مأرب؛ حيث جرى تدشين أوَّل بئر إنتاجيَّة بمعدَّل (٧,٨٠٠) برميل يوميًّا، وذلك في ٨ يوليو ١٩٨٤م. وبهذا أصبح الحلم الذي كان يراود أبناء اليمن مِن عشرات السِّنين حقيقة.

مع تزايد استهلاك البلاد مِن المشتقَّات النَّفطية، وتزامنها مع اتِّساع العمليات البترولية في المنطقة، شجَّعت مؤشِّرات الطَّاقة الإنتاجيَّة لآبار النَّفط التي حُفِرت على إنشاء مصفاة مأرب لتكرير النَّفط. وفي ١٢ أبريل ١٩٨٦م احتفلت اليمن بافتتاح ثاني مصفاة لتكرير النَّفط الخام.

في أبريل ١٩٨٧م، أسفرت العمليَّات الاستكشافية في منطقة شبوة عن وجود النَّفط بكميَّات تجارية في حقل (غرب عياد) في محافظة شبوة. وفي نوفمبر مِن العام نفسه جرى تدشين خطِّ الأنبوب إيذانًا بتصدير أوَّل شحنة نفط مِن حقول مأرب- الجوف.

مع توفُّر مناخ الاستثمار الملائم للشركات النَّفطية، ساعد الاتِّساع في إنتاج النَّفط بكميَّات تجاريَّة مِن قبل شركتي «كندیان نكسن- NEXEN» و«توتال- TOTAL» في حوض سيئون المسيلة بمحافظة حضرموت، توالى ظهور قطاعات منتجة جديدة؛ حيث تحوَّل قطاع (٥) جنة إلى

قطاع منتج. وعملت «الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية- YICOM» بالتعاون مع المشغِّل للقطاع على بذل أقصى الجهود للحفاظ على معدَّلات إنتاجيَّة جيِّدة، ومستمرَّة بالرَّغم مِن بلوغ فترة الاستخراج أكثر مِن (١٢) عامًا تقريبًا.

ويلي قطاع جنة قطاعات منتجة أخرى واقعة في محافظة حضرموت، وهي قطاعات (٣٢، ٥١، ٥٣)، والَّتي تشغِّلها شركة «دوف- DOV»، وشركة «دي. إن. أو- DNO»، وشركة «كندیان نكسن- NEXEN». مع العلم أنَّ إنتاج هذه القطاعات، بالإضافة إلى إنتاج قطاع «توتال- TOTAL» (١٠ شرق شبوة)، يصدَّر عبر الأنبوب الرَّئيس الذي تشغِّله شركة «كندیان نكسن»، حيث يجتمع في صهاريج ميناء الضبَّة، بالقرب مِن مدينة الشَّحر، استعدادًا لنقله عبر النَّاقلات البحريَّة إلى أسواق العالم.

في عام ٢٠٠٤م، قامت شركة «فنتج» الأمريكيَّة (اشترتها شركة «أوكسيدينتال- OCCIDENTAL» مؤخَّرًا) بتحميل النَّفط على القاطرات مِن قطاع (داميس-S١) بشبوة إلى منشآت شركة « SAFER صافر»، واستغرق ذلك مدَّة طويلة نسبيًّا. وتعتبر هذه العمليَّة غير مشجِّعة للدَّولة، كونها تسمح للشَّركة المقاولة أو المشغِّلة بالتَّباطؤ في إقامة المنشآت، ممَّا يعمل على تأخير الإنتاج. فضلًا عن ذلك فإنَّ عمليَّة نقل النَّفط على ظهور النَّاقلات لا يضاهي النَّقل عبر الأنبوب، وتسهم في تلوُّث البيئة أيضًا.

وفي قطاع (مالك- ٩) بمحافظة حضرموت، قامت شركة «كالفالي- CALVALLY» القبرصية، وشركة «أو. أم. في.- OMV» النَّمساوية، والتي تعمل في قطاع (العقلة-S٢)، بمحافظة شبوة، بالإعلان عن الإنتاج النَّفطي التِّجاري، في عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م، على التوالي. كما دخل قطاع (جنوب هود- ٤٧) بحضرموت الإنتاج النَّفطي مِن قبل شركة «دي. إن. أو.- DNO» النَّرويجية، المشغِّل للقطاع، ليصبح عدد القطاعات الإنتاجيَّة للنَّفط الخام في اليمن حتَّى نهاية عام ٢٠٢٠م (١٣) قطاعًا إنتاجيًّا (قطاع ٤٧ جنوب هود لم يتم تدشين الإنتاج والتصدير مِنه فعليًّا)[٢٥].

ثانيًا: القطاعات النَّفطية والشركات الأجنبية المساهمة فيها حتَّى نهاية العام ٢٠١٤م.

تقوم هيئة استكشاف وإنتاج النَّفط بعمل تحديث مستمر لخارطة القطاعات النَّفطية في الجمهورية اليمنية، وحتَّى نهاية العام ٢٠١٤م، توزَّعت هذه الخارطة على عدد مِن القطاعات النَّفطية الإنتاجية، والاستكشافية، والمفتوحة، ومساهمة الشركات الوطنية والأجنبية فيها. وذلك بحسب الجداول على النحو الآتي[٢٦]:

(٢٥) المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، العمليات البترولية وتسويق النفط الخام في الجمهورية اليمنية، مطابع فن للطباعة، صنعاء، ط١/٢٠٠١م: ص٢١- ٢٢.
(٢٦) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠١٣م: ص٢- ٦.

جدول رقم (٩): عدد القطاعات النَّفطية الاستكشافية والإنتاجية والمفتوحة حتى نهاية العام ٢٠١٤م:

م	قطاعات الامتياز	١٠٥
١	القطاعات الاستكشافية	٢٠
٢	القطاعات قيد المصادقة على (PSA)	٢
٣	القطاعات المنتجة (مع ملاحظة أنَّ قطاع رقم ٤٧ جنوب هود لم يتم تدشين الإنتاج والتصدير مِنه فعليًّا)	١٣
٤	القطاعات المفتوحة	٧٠
٥	الشركات الاستكشافية	١٣
٦	الشركات الإنتاجية	١١

(المصدر: وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠١٣م: ص٢-٦).

جدول رقم (١٠): القطاعات النَّفطية الإنتاجية حتَّى نهاية عام ٢٠١٤م ومساهمة الشركات النَّفطية الأجنبية فيها:

م	القطاع		المحافظة	المساحة	الشركة المشغِّلة	الجنسية	الشركاء		نسب المشاركة
	رقمه	اسمه							
١	١٨	مأرب- الجوف	مأرب- الجوف	٨٤,٩٧٩	صافر	يمنية	لا يوجد		١٠٠٪
٢	١٤	المسيلة	حضرموت	١,٢٥٧	بترومسيلة	يمنية	لا يوجد		١٠٠٪
٣	١٠	شرق شبوة	حضرموت	٩٦٤	توتال يمن	فرنسية	توتال		٢٨,٥٧٪
							أوكسيدنتال		٢٨,٥٧٪
							كوميكو		٢٨,٥٧٪
							كوفبيك		١٤,٢٩٪

٤	حواريم	٣٢	حضرموت	٥٩ ٢	دي. إن.أو.	٪٣٨,٩٥
					إنسان ويكفس	٪٤٢,٩٣
					ترانس جلوب	٪١٣,١٢
					المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	٪٥
٥	شرق سار	٥٣	حضرموت	٤٧٤	دوف إنرجي ليمتد	بريطانية
					دوف	٪٢٤,٤٥
					دي. إن.أو.	٪٢٤,٤٥
					إم. أو.آي. بترولين	٪١٦,١٠
						٪١٠
					المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	٪٢٥

٦	٥	جنة	شبوه	٢٨٠	جنة هنت	أمريكية	جنة هنت	٪١٥
							الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية	٪٢٠
							كوفبيك	٪٢٠
							إكسون	٪١٥
							توتال	٪١٥
							نيوكو	٪١٥
٧	٤	غرب عياد	شبوة	١,٩٩٨	كي.إن.أو.سي.	كورية جنوبية	كي.إن.أو.سي.	٪٥٠
							الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية	٪٥٠

٨	٥١	شرق الحجر	حضرموت	٢,٠٠٤	كنديان نكسن	كندية	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	٪١٢,٥٠
							نكسن المحدودة	٪٨٧,٥٠
٩	S١	داميس	شبوة	١,١٥٠	أوكسيدنتال	أمريكية	أوكسيدنتال	٪٦٠,٣٨
							أجنت	٪٢
							ترانس جلوب	٪٢٠,١٣
							المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	٪١٧,٥٠

١٠	٤٣	جنوب حواريم	حضرموت	١,٧٢٧	دي.أن.أو.	نرويجية	كويت إنرجي	٢٨,٣٣٪
							المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	١٥٪
١١	م	مالك	حضرموت	٣,٥٥٠	كالفالي	كندية	كالفالي	٤٢,٥٠٪
							ميدكو إنرجي	٢١,٢٥٪
							هود أويل	٢١,٢٥٪
							المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	١٥٪
							دي.أن.أو.	٥٦,٦٧٪

١٢	S٢	العقلة	شبوة	٢,١٠٠	أو.أم.في.	نمساوية	يمن ريسورسيس	٦٪
							سينوبيك	٣٧,٥٠٪
							أو.أم.في.	٤٤٪
							المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	١٢,٥٠٪

جدول رقم (١١): القطاعات النفطية الاستكشافية حتّى نهاية عام ٢٠١٤م ومساهمة الشركات النفطية الأجنبية فيها:

م	القطاع		المحافظة	المساحة	الشركة المشغلة	الجنسية	الشركاء	نسب المشاركة
	رقمه	اسمه						
١	٢	المعبر	شبوة- حضرموت	٣,٠١٢	أو. أم. في.	نمساوية	أو. أم. في.	٨٧,٥٠٪
							سومت بتروليم	٥,٥٠٪
							المؤسسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز.	٧,٠٠٪
٢	٣	جردان	شبوة	٢,٩٥٠	توتال	فرنسية	توتال	٤٠,٠٠٪
							أو. أم. في.	٣٤,٠٠٪
							باكستان بتروليم	٢٠,٠٠٪
							المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	٦,٠٠٪

٣	٧	البرقاء	شبوة	٤,٩٣٩	أويل سيرش	٣٤,٠٠٪
					كوفبيك	٢١,٢٥٪
					فوياجر أنرجي	٢١,٢٥٪
					ميتسوي	٨,٥٠٪
					أسترالية	
٤	١٣	العرمة	المهرة	٥,٥١٦	جالو أيل	١٠٠٪
					إندونيسية	
٥	٢٠	السَّبعتين	مأرب- شبوة	٢,٠٤٩	صافر	١٠٠٪
					يمنية	
					المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	١٥,٠٠٪
					جالو أيل.	
					صافر.	

٦	٢٩	جنوب سناو	المهرة	٩,٢٣٧	أو.أم.في.	نمساوية	المؤسسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز.	١٢,٥٠٪
							باكستان بتروليم.	٤٣,٧٥٪
							أو. أم. في.	٤٣,٧٥٪
٧	٣٣	الفرت	حضرموت	٤,٤٨٢	سي. سي. سي.	بريطانية	سي. سي. سي.	٥٤,٦٣٪
							المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	٥,٠٠٪
							جيوبترول.	١٩,٠٠٪
							فيرجن.	٢١,٣٨٪

٨	٣٤	جيزع	المهرة	٧,٠١٦	ريلانس	هندية	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	١٢,٠٠٪
							هود إنرجي.	٢٦,٤٠٪
							ريلانس.	٦١,٦٠٪
٩	٣٧	مرعيت	حضرموت-المهرة	٦,٨٩٤	ريلانس	هندية	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	١٢,٠٠٪
							هود إنرجي.	٢٦,٤٠٪
							ريلانس.	٦١,٦٠٪

١٠	٤٥	جنوب الفرت	حضرموت -المهرة	٦,٦٢٧	سي. سي. سي.	بريطانية	فيرجن	٢١,٣٨٪	جيوبترول.	١٩,٠٠٪	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	٥,٠٠٪	سي. سي. سي.	٥٤,٦٣٪
١١	٤٩	جنوب شرق المعبر	حضرموت	٢,٧٠٠	كويت إنرجي	كويتية	سي. سي. سي.	٢١,١٦٪	كويت إنرجي.	٦٣,٨٤٪	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	١٥,٠٠٪		
١٢	٦٨	غيل بن يامين	حضرموت	٦٧٩	ميداس	إماراتية	ميداس.	٩٣٪	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	٧٪				

١٣	٧٠	عتق	١,٣٦٧	توتال	فرنسية	توتال إم. أو. في.	٥٠٪
						أو. إم. كي. إن. أو. سي.	١٩٪
						سامسونج.	١٢٪
						ديسونج.	٨٪
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز.	٦٪
١٤	٧١	القرن	١,٨٠١	سينوبيك	صينية	سينوبيك	٥٠٪
						توتال	٤٠٪
						المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	١٠٪

١٥	٧٢	العين	حضرموت	١,٨٢١	توتال	فرنسية
					أنسان ويكفس	
					ترانس جلوب	
					دي. إن. أو.	
					توتال	
١٦	٧٥	مرخا	مأرب – شبوة	١,٠٥٠	أوكسيدنتال	أمريكية
					أوكسيدنتال	
					تي جي هولدينجز	
					المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	

١٧	٨٢	وادي عمد	حضرموت	١,٨٥٣	ميدكو	إندونيسية	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	٪١٥	
							أويل إنديان ليمتد	٪١٢,٧٥	
							إنديان أويل كوربريشن	٪١٢,٧٥	
							كويت إنرجي	٪٢١,٢٥	
							ميدكو	٪٣٨,٢٥	
١٨	٨٣	وادي عرات	حضرموت	٣٦٤	ميدكو	إندونيسية	المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز	٪١٥	
							أويل إنديان ليمتد	٪١٢,٧٥	
							إنديان أويل كوربريشن	٪١٢,٧٥	
							كويت إنرجي	٪٢١,٢٥	
							ميدكو	٪٣٨,٢٥	

١٩	٨٦	جنوب العقلة	شبوة	٦٥٢	أو. أم. في.	نمساوية	أو. أم. في. ٪٤٥,٧٢ سمث بتروليم سينوبيك ٪٣ المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز ٪٣٤,٢٨ ٪١٧
٢٠	R٢	شرق المعبر	حضرموت	٢,٨٥٠	جالو أويل	أندونيسية	جالو أويل ٪١٠٠

جدول رقم (١٢): القطاعات النفطية المفتوحة في الجمهورية اليمنية حتَّى نهاية العام ٢٠١٤م:

م	القطاع		المحافظة	المساحة (كم²)
	رقمه	اسمه		
١	١	عماقين	شبوة	١,٦٣٨
٢	٦	أريام	حضرموت-شبوة	٣,٩١١
٣	٨	عساكر	حضرموت-شبوة	٤,٧٣٦
٤	١١	الخضراء	المهرة	١٠,٤٤١
٥	١٢	شمال سناو	المهرة	٧,٨٦٧

٦	١٥	مكلا	حضرموت- المهرة	١٢,٥٧٠
٧	١٦	القمر	المهرة	١٠,٨٦٤
٨	١٧	عدن- أبين	عدن- لحج- أبين	١٩,٣٨٥
٩	١٩	الجوف	الجوف	٨,٤٢٤
١٠	٢١	الهضبة الوسطى	صنعاء- ذمار- صعدة	٢٠,٦٩٢
١١	٢٢	كمران	الحديدة	١٢,٠٩٨
١٢	٢٣	الحديدة	الحديدة	١٠,٨٠٨
١٣	٢٤	زبيد	الحديدة	٩,٤١٢
١٤	٢٥	المخا	الحديدة	٩,٩٦٥
١٥	٢٦	جنوب عدن- أبين	الحديدة	١٨,٣٨٣
١٦	٢٧	غرب حزار	حضرموت	٧,٨٧٣
١٧	٢٨	شمال بلحاف	شبوة- حضرموت	٤,٤٦٥
١٨	٣٠	حبروت	المهرة	٨,٢٧٦
١٩	٣١	أهوار (قطاع بحري)	شبوة	١٤,٤٦٨
٢٠	٣٥	هود	حضرموت	٥,٥١٠
٢١	٣٦	ثمود	حضرموت	٨,٧١١
٢٢	٣٨	ردوم (قطاع بحري)	حضرموت	١٥,٤٩٧

٢٣	٣٩	دمغوت	المهرة	٨,٠٤٩
٢٤	٤٠	فرتك	المهرة	٥,٢٣٧
٢٥	٤١	غرب المكلا	حضرموت	٥,٤٩٢
٢٦	٤٢	شمال العرمة	حضرموت	٨,٦٩٨
٢٧	٤٤	شمال حواريم	حضرموت	٦,٣٣٢
٢٨	٤٦	جنوب بلحاف	حضرموت	٢٢,٤٢٦
٢٩	٤٨	شمال المكلا	حضرموت	٥,٠٥٥
٣٠	٥٠	غرب منوخ	حضرموت	٦,٤٠٨
٣١	٥٢	سار	حضرموت	٩٨٢,٦٣
٣٢	٥٤	الشحر	المهرة	٧,٤١٢
٣٣	٥٥	ميدي	حجة	١١,٠١٥
٣٤	٥٦	جنوب المكلا (قطاع بحري)	حضرموت	١٤,٥٠٨
٣٥	٥٧	الريان	حضرموت-الجوف	١٠,٧٧٢
٣٦	٥٨	شقة الخريطة	شبوة	٩,٥٦٢
٣٧	٥٩	شمال ثمود	حضرموت	٦,٨٧٥
٣٨	٦٠	القعاميات- ٢	حضرموت	٦,٥٥٠
٣٩	٦١	جنوب مصينعة	حضرموت	١١,٦٦٤
٤٠	٦٢	عتب	حضرموت	١٦,٢٢٧
٤١	٦٣	جنوب نشطون	حضرموت	١٥,٦٠٨
٤٢	٦٤	شرق قمر(قطاع بحري)	حضرموت	١١,٠٠٧

٤٣	٦٥	جنوب عتب (قطاع بحري)	شبوة	١٢,٦٠٦
٤٤	٦٦	شمال غرب سقطرى (قطاع بحري)	شبوة	١٤,٠٥٣
٤٥	٦٧	شمال سقطرى (قطاع بحري)	حضرموت	٢١,٢٨٢
٤٦	٦٩	المشف	شبوة	١,٣٢٤
٤٧	٧٣	رأس حويرة	حضرموت	١,٩٠٠
٤٨	٧٤	قوزة	حضرموت	١,٣٠٧
٤٩	٧٦	بلحاف	شبوة	١٣,٤٥٢
٥٠	٧٧	شمال العبر	حضرموت	٧,٤٧٧
٥١	٧٨	منوخ	حضرموت	٦,٢١٩
٥٢	٧٩	شمال الخضراء	حضرموت	٧,٩٩٠
٥٣	٨٠	وادي سار	حضرموت	١,٩٦١
٥٤	٨١	شمال شرق سقطرى (قطاع بحري)	المهرة	١٩,٣٨٤
٥٥	٨٥	شمال العقلة	شبوة-حضرموت	٥٩٧
٥٦	٨٧	الكوف	حضرموت	٣,٤١٨
٥٧	٨٨	وادي دعيبر	حضرموت	١,٩٠١
٥٨	٨٩	قطاع ميفع	حضرموت	١,٨٥٣

٥٩	٩٠	شمال شرق رأس مومي (قطاع بحري)	حضرموت	١١,٥٢٦
٦٠	٩١	شرق سقطرى (قطاع بحري)	حضرموت	١٩,٣٩٥
٦١	٩٢	غرب سقطرى (قطاع بحري)	حضرموت	١٤,٦٩٤
٦٢	٩٣	رأس مومي	حضرموت	٢٠,٥١٥,٤٧
٦٣	٩٤	عبد الكوري	حضرموت	١٢,٨٨٦
٦٤	٩٥	سمحة	حضرموت	٢٠,٩٦٢
٦٥	٩٦	جنوب رأس مومي	حضرموت	٢١,٨٩٦,١٤
٦٦	٩٧	جنوب سقطرى (قطاع بحري)	حضرموت	٣٠,٦٣٠
٦٧	٩٨	قطاع جبل الحشمان	حضرموت	٢,٢٠٣
٦٨	٩٩	وادي تريوت	حضرموت	٢,٣٨٣
٦٩	١٠٠	رأس شرمة	حضرموت	٢,٢٢٥
٧٠	١٠١	وادي رخية	شبوة - حضرموت	١,٠٠٣

ثالثًا: إجراءات وتنظيم المناقصات الدُّولية للقطاعات الاستكشافية المفتوحة[٢٧]:

لتنظيم عمليَّة المنافسة للقطاعات المفتوحة أُصدِرت لائحة بشأن إجراءات وتنظيم المنافسات الدُّولية للقطاعات الاستكشافية المفتوحة، بقرار رئيس مجلس الوزراء، رقم (٤٧٢) لسنة ٢٠٠٨م، وحدَّدت اللَّائحة مراحل إجراءات المنافسة بسبع مراحل رئيسة، تبدأ بمرحلة الإعلان عن المنافسة وتنتهي بمرحلة الإعلان عن نتيجة المنافسة.

وكان من أهم تلك المنافسات المناقصتان الدوليتان الخامسة والسادسة، ففي المنافسة الدُّولية الخامسة، كانت القطاعات التي طرحت للتَّنافس (٥) قطاعات، هي (١٥، ٦، ٨٤، ٨٥، ١٠٢). وقد فازت في المنافسة شركتا[٢٨]:

» شركة «دي. إن. أو.- DNO» النرويجية، في قطاع (٨٤)، وادي البنين بحضرموت، ومساحته (٧٣١)كم٢.

» شركة «كوفبيك- KUFPEC» الكويتية، قطاع (١٠٢)، جول السَّبعتين بحضرموت، ومساحته (٢,٣٢٣) كم٢.

وفي عام ٢٠١٣م أُعلِن عن نتيجة المنافسة السَّادسة الدولية التي طرحتها وزارة النفط والمعادن لعشرين قطاعًا نفطيًّا، شملت (٩) قطاعات

(٢٧) وزارة النفط والمعادن، الإدارة العامة للإعلام النفطي والمعدني، البترول والمعادن في اليمن، مرجع سابق، ٢٠١٠م: ص٢٢.

(٢٨) هيئة استكشاف وإنتاج النفط، التقرير السنوي للهيئة للعام ٢٠١٥م: ص٢٠.

برّيَّة «Onshore»، و(١١) قطاعًا بحريًّا «Offshore»؛ وبلغت عدد الشَّركات النَّفطيَّة الأجنبيَّة المتقدِّمة (٤٥) شركة عالميَّة، مِن مختلف الجنسيَّات. وبعد قيام لجنة التَّفاوض بدراسة كافَّة العروض والوثائق المقدَّمة مِن تلك الشركات، وفقًا للإجراءات المنظِّمة للمنافسة، تأهَّلت (١٨) شركة نفطية عالمية، تأهيلًا أوَّليًّا. فازت في المنافسة فيما بعد شركة واحدة، هي شركة «كوفبيك» الكويتية، وذلك في القطاع (٨٨)، دعيبر.

وبالرَّغم مِن الجهود الكبيرة في المنافستين، الخامسة والسَّادسة، للتَّرويج لتلك القطاعات إلَّا أنَّ عدد القطاعات الفائزة كان ثلاث قطاعات فقط، هي (٨٤) وادي البنين، و(١٠٢) جول السَّبعتين، و(٨٨) دعيبر. ووصلت هذه القطاعات الفائزة لمرحلة التَّفاوض، ومرحلة توقيع الاتِّفاقيَّات «A.S.P.»، لكنَّ عمليَّة التَّفاوض توقَّفت بسبب الأوضاع السَّائدة في اليمن، وأرقام القطاعات البرية والبحرية التي تم الترويج لها، والشركات النفطية المتقدمة لها، هي بحسب الجدول والشكل التاليين[٢٩]:

جدول رقم (١٣): أرقام القطاعات النَّفطية البرية والبحرية المعلن عنها في المنافسة الدولية السادسة في العام ٢٠١٣م:[٣٠]

القطاعات البحرية:	القطاعات البرية:
قطاع ١٦/ ١٧/ ٢٢/ ٢٣/ ٥٥/ ٦١/ ٦٢/ ٩٢/ ٩٣/ ٩٤/ ٩٥.	قطاع ١٢/ ١٩/ ٢٨/ ٥٤/ ٥٧/ ٥٨/ ٧٩/ ٨٠/ ٨٨.

(٢٩) وزارة النفط والمعادن، مجلة النفط والمعادن، العدد (٤٣)، نوفمبر ٢٠١٣م: ص١٣.
(٣٠) المصدر السابق.

شكل رقم (٣): يبيّن أسماء الشركات النفطية العالمية التي تأهلت في المناقصة الدُّولية السادسة للقطاعات الاستكشافية المفتوحة في عام ٢٠١٣م:(٣١)

شكل رقم (٤): يبيّن خريطة القطاعات النَّفطية:

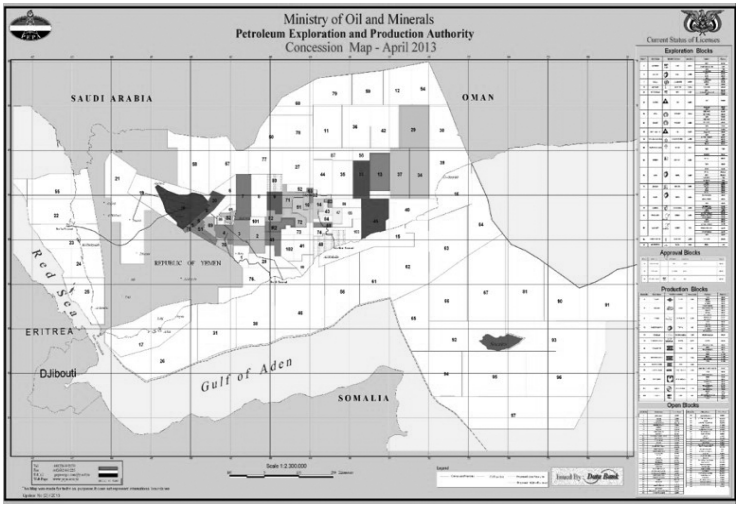

المصدر: وزارة النفط والمعادن، هيئة استكشاف و إنتاج النفط، أبريل ٢٠١٣م.

(ملاحظة: القطاعات الملونة في الخريطة، هي القطاعات المرخَّصة مِن قبل الحكومة اليمنية، كقطاعات استكشافية أو إنتاجية أو في طور الموافقة عليها.)

(٣١) المصدر السابق.

رابعاً: واقع إنتاج النفط الخام خلال الفترة (١٩٨٦م-٢٠٢٠م):

تتطابق فقرات عقود المشاركة في الإنتاج اليمنية إلى حدٍّ كبير مع عقود المشاركة في الإنتاج في الدُّول العربيَّة وغيرها مِن الدُّول. فهناك فترات محدَّدة للعقد، بل إنَّ لكلِّ مرحلة مِن مراحل الاستكشاف والتنمية فترة زمنيَّة معيَّنة. وهناك التزامات على الشَّركات النَّفطية في تنفيذ برامج عمل محدَّدة في مراحل الاستكشاف، وإنفاق مبالغ محدَّدة أيضًا. وتنصُّ العقود على استرداد المساحة المرخَّص بها بنسبة معيَّنة، وأنَّ مِن حقِّ الشَّركة النَّفطية استرداد ما تكبَّدته مِن نفقات في مراحل الاستخراج المختلفة مِن خلال «نفط الكلفة OIL COST»، بنفس الأسلوب السَّابق الإشارة إليه، وبحيث تقسَّم كميَّات النَّفط المتبقية بين الدَّولة والشَّركة النَّفطية؛ علمًا بأنَّ ما تحصل عليه الدَّولة هو وفقًا لنسب الإنتاج المتدرِّجة، حيث تتراوح بين ٧٠٪- ٩٠٪، مِن كميَّات الإنتاج المتبقيَّة بعد استبعاد «نفط الكلفة» والأخذ في الاعتبار الضريبة على دخل الشركة.

تقضي بعض الاتِّفاقيَّات بحصول الشَّريك الأجنبي على حصَّة (نسبة) منخفضة نسبيًّا مِن الإنتاج، على أن يقوم الجانب الحكومي المسئول عن نشاط النَّفط بسداد ضريبة الشَّريك الأجنبي إلى الجهات الضَّريبيَّة في الدَّولة، بينما تقضي اتِّفاقيَّات أخرى بحصول الشَّريك الأجنبي على حصَّة مرتفعة نسبيًّا مِن الإنتاج، على أن يقوم بتقديم جزء مِن حصَّته

في الإنتاج عينًا للجانب الحكومي في مقابل ضريبة الدَّخل؛ مع أنَّ حصَّة الدَّولة تتزايد بتزايد كميَّات الإنتاج في مختلف الترتيبات التَّعاقديَّة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنَّ اتِّفاقيَّات المشاركة في الإنتاج في الجمهورية اليمنية تلزم الشَّركات النَّفطيَّة بدفع إتاوة كنسبة مِن الإنتاج، ودفع منح توقيع، ومنح إنتاج عندما يصل الإنتاج حدودًا معيَّنة، وكذلك منح تدريب وتنمية اجتماعية، وتشتمل كذلك على بند المخاطر المنفردة والقوَّة القاهرة. وتتضمَّن اتِّفاقيَّات عقود المشاركة في الإنتاج باليمن ما يُسمَّى بـ«الضَّريبة الثَّابتة» و«ضريبة الدَّخل العينيَّة»[٣٢].

في هذا المبحث سيتم عرض مؤشِّرات عن تطوُّر إنتاج النَّفط الخام مِن كافَّة القطاعات النَّفطية الإنتاجيَّة، خلال الفترة ١٩٨٦م- ٢٠٢٠م، ومعدَّل الإنتاج اليومي، بالإضافة إلى مؤشِّرات عن صافي الإنتاج مِن النَّفط الخام (أي القابل للمشاركة أو التَّقاسم) بين كافَّة الأطراف المشاركة (الدَّولة والشُّركاء).

جدول رقم (١٤): تطوُّر الإنتاج النفطي مِن القطاعات النَّفطية الإنتاجية للفترة ١٩٨٦م-٢٠٢٠م[٣٣]:

(٣٢) د. عبدالملك إسماعيل حجر، محاسبة النفط، مرجع سابق: ص٧٦٦- ٧٦٧.

(٣٣) المصدر: وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، النشرات الإحصائية السنوية للفترة ٢٠٠١م- ٢٠١٣م؛ أمَّا مصدر كميَّات الإنتاج النَّفطي للفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٠م جرى الحصول على مؤشِّراتها مِن خلال جهد الباحث واتِّصالاته الشَّخصية، نظرًا لتحفُّظ الجهات المعنيَّة وعدم نشرها للمعلومات.

المعدل اليومي		7,254	18,954	161,608	182,535	189,179	207,202	178,344
الاجمالي السنوي		2,647,886	6,918,103	59,148,600	66,625,376	69,050,462	75,628,699	65,273,912
العقلة	S2	0	0	0	0	0	0	0
مالك	9	0	0	0	0	0	0	0
جنوب حواريم	43	0	0	0	0	0	0	0
شرق الحجر	51	0	0	0	0	0	0	0
دماس	S1	0	0	0	0	0	0	0
شرق سار	53	0	0	0	0	0	0	0
حواريم	32	0	0	0	0	0	0	0
شرق شبوة	10	0	0	0	0	0	0	0
جنة	5	0	0	0	0	0	0	0
المسيلة	14	0	0	0	0	0	0	0
عياد	4	0	0	0	0	0	3,369,000	918,161
مأرب -الجوف	18	2,647,886	6,918,103	59,148,600	66,625,376	69,050,462	72,059,699	64,355,751
اسم القطاع	رقم القطاع	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992

436,762	392,806	368,814	362,486	345,848	343,678	337,364	216,332
159,854,911	143,374,167	134,617,128	132,307,279	126,580,252	125,442,377	123,137,783	78,960,999
				0	0	0	0
				0	0	0	0
					0	0	0
				0	0	0	0
				0	0	0	0
				0	0	0	0
398,855				0	0	0	0
10,477,621	6,193,750	5,964,435	147,943	0	0	0	0
23,885,833	17,756,317	6,900,002	7,444,339	1,370,477	0	0	0
79,576,044	76,330,409	74,007,777	69,710,679	65,334,216	63,731,748	54,851,960	13,160,000
258,738	332,528	421,040	400,945	232,824	0	517,226	2,142,238
45,257,820	42,761,163	47,323,874	54,603,373	59,642,735	61,710,629	67,768,597	63,658,761
2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993

294,410	320,338	365,724	400,254	403,010	430,976	438,162	438,501
107,754,050	116,923,300	133,489,409	146,092,850	147,501,807	157,306,278	159,929,217	160,053,018
2,900,540	1,565,612	2,763					
1,691,605	1,969,818	1563,148	37,141				
1,919,188	2,563,317	3,306,763	1,059,853				
4,185,681	5,533,579	8,464,455	9,329,980	425,044			
4,293,419	4,000,927	3,900,470	3,225,072	1,113,574	37,597		
3,401,994	3,954,939	4,231,777	6,738,873	6,713,447	6,923,976	7,368,307	68,769
2,742,007	3,343,708	3,922,022	5,110,955	6,518,264	6,277,382	4,094,107	2,983,380
15,701,980	13,734,206	14,712,804	12,023,114	8,630,349	8,463,490	9,170,816	10,021,599
15,879,884	15,689,033	16,617,598	17,197,880	15,123,877	15,529,419	15,385,456	20,720,884
34,662,914	42,339,246	51,654,344	63,485,541	76,876,110	83,667,250	84,299,225	84,211,635
38,808	44,554	48,513	65,061	65,158	78,996	109,044	194,394
20,336,030	22,184,361	25,064,752	27,819,380	32,032,984	36,328,168	39,502,262	41,852,357
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001

		155,000	178,723	163,244	211,631	274,295	283,485
17,593,238	2,961,009,211	56,575,000	65,233,813	59,747,458	77,245,342	100,117,568	103,472,167
	28,830,327	3,854,843	4,444,827	1,917,530	2,393,928	6,084,238	5,666,046
	15,201,210	1,588,043	1,831,093	1,781,738	1,514,902	1,646,800	1,576,922
	14,090,313	596,664	687,984	727,611	818,068	998,906	1,411,959
	42,264,034	1,164,582	1,342,822	1,841,074	2,639,105	3,236,036	4,101,676
	25,581,677	129,477	149,294	477,012	1,508,901	3,183,121	3,562,813
	54,014,509	1,623,203	1,871,635	1,962,290	2,410,780	3,501,965	3,242,554
	43,571,160	831,817	959,127	1,069,385	1,341,213	1,758,193	2,220,745
	237,564,220	14,810,531	17,077,285	22,248,539	26,993,387	22,670,323	18,522,048
	249,874,946	8,789,860	10,135,150	4,360,673	6,231,395	15,484,164	15,372,705
	1,139,627,031	12,778,704	14,734,487	17,071,868	21,398,752	25,728,140	30,015,982
	9,789,860	63,310	73,000	55,132	50,525	50,808	36,857
	1,100,599,922	10,343,964	11,927,109	6,224,606	9,934,386	15,774,874	17,741,860
2015	الإجمالي	2014	2013	2012	2011	2010	2009

2016	2017	2018	2019	2020		
					6,672,238	
					11,484,531	
					19,236,216	
					26,193,206	
					24,263,238	

مِن خلال الجدول يمكن توضيح الآتي:

بدأ إنتاج النَّفط في الجمهورية اليمنية عام ١٩٨٦م، مِن قطاع مأرب-الجوف (رقم:١٨)؛ حيث مثَّل هذا العام بالنِّسبة لليمن نقطة تحوُّل في عجلة التَّنمية، نظرًا لما حقَّقه قطاع النَّفط للاقتصاد الوطني مِن دعم، إذ رفد الخزينة العامَّة بمليارات الدُّولارات سنويًّا، خلال العقود الماضية. ثمَّ توالت الاكتشافات النَّفطية إلى أن وصل عدد القطاعات الإنتاجيَّة حتَّى نهاية عام ٢٠١٤م إلى (١٣) قطاعًا إنتاجيًّا (قطاع رقم ٤٧ جنوب هود، لم يتم تدشين الإنتاج والتَّصدير مِنه فعليًّا).

وبالرَّغم مِن الاكتشافات النَّفطية خلال الفترة (٢٠٠٠م- ٢٠٠٩م)، ودخول (٧) قطاعات إنتاجيَّة جديدة، إلَّا أنَّ هذه القطاعات لم تستطع تغطية النَّقص في إنتاج النَّفط في القطاعات القديمة، وهي (٥) قطاعات إنتاجيَّة؛ ذلك أنَّ النَّقص في إنتاج النَّفط في القطاعات القديمة يفوق كثيرًا الكميَّات المنتجة في القطاعات الجديدة المكتشفة خلال هذه الفترة.

وقد أخذ إنتاج النَّفط مسارًا تصاعديًّا منذ بدأ الإنتاج عام ١٩٨٦م، باستثناء انخفاضٍ محدودٍ عام ١٩٩٢م. وبالرَّغم مِن محدوديَّة الإنتاج خلال عامي ١٩٨٦م- ١٩٨٧م، والَّذي لم يتجاوز مستوى (٢٠) ألف برميل يوميًّا، حدثت نقلة كبيرة في مستوى الإنتاج عام ١٩٨٨م، متجاوزًا مستوى (١٦٠) ألف برميل يوميًّا، وذلك بعد استكمال مرحلة التَّنمية في قطاع مأرب- الجوف، واستمرَّ معدَّل الإنتاج اليومي ما دون (٢٠٠) ألف برميل يوميًّا؛ وفي عام ١٩٩٣م تجاوز المعدَّل اليومي مستوى (٢٠٠) ألف برميل يوميًّا، بعد أن بدأ قطاع المسيلة رقم (١٤)، في محافظة حضرموت، وقطاع غرب عيَّاد رقم (٤)، في محافظة شبوة، الإنتاج الفعلي.

في عام ١٩٩٤م، تجاوز مستوى الإنتاج (٣٠٠) ألف برميل يوميًّا بعد أن استكملت مرحلة التَّنمية لقطاع المسيلة، وبقي على مستوى دون (٤٠٠) ألف برميل يوميًّا، حتَّى نهاية عام ١٩٩٩م، ليرتفع الإنتاج اليومي بعد ذلك في عامي ٢٠٠٠م و٢٠٠١م إلى أعلى مستوى له، متجاوزًا مستوى (٤٠٠) ألف برميل يوميًّا. وهو أعلى مستوى منذ بدء الإنتاج عام ١٩٨٦م[٣٤].

(٣٤) المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، النفط: الواقع والتحديات، مطابع فن للطباعة، صنعاء، ط١/٢٠٠١م: ص٤٥.

وقد استخدم جزء مِن إجمالي إنتاج النَّفط الخام، خلال الفترة ١٩٨٦م- ٢٠١٤م، في العمليَّات البترولية في الحقول ومواقع الإنتاج؛ وبالتَّالي فإنَّ صافي الإنتاج خلال الفترة نفسها مِن كافة القطاعات الإنتاجيَّة هو النَّفط القابل للتَّقاسم والمشاركة بين الحكومة والشُّركاء، حيث يستخرج أوَّلًا حقُّ الإتاوة والضَّريبة للحكومة اليمنية، ونفط الكلفة للشَّركة الأجنبيَّة المشغِّلة للقطاع، وذلك مِن صافي الإنتاج السَّنوي، ثمَّ بعد ذلك يجري تقاسم بقيَّة الكميَّة بين الحكومة والشُّركاء، بحسب اتِّفاقيَّة المشاركة في الإنتاج الموقَّعة بين الطَّرفين؛ وبالتَّالي فإنَّ مكوِّنات حصَّة الدَّولة مِن صافي إنتاج النَّفط، مِن كلِّ قطاع نفطي إنتاجي سنويًّا تشمل (الضَّريبة+ الإتاوة+ حصَّتها مِن نفط الأرباح).

ومِن خلال مراجعة الأدبيَّات الصَّادرة عن وزارة النَّفط والمعادن يُلاحظ -ومنذ عام ٢٠٠٣م- بدء انخفاض الإنتاج النَّفطي السَّنوي، خاصَّة في القطاعات القديمة (قطاعي مأرب والمسيلة)؛ حيث بلغ معدَّل الإنتاج اليومي في ذلك العام (٤٣٨,١٤٧) برميلًا، ليصل معدَّل الإنتاج اليومي في عام ٢٠٠٩م إلى (٢٨٣,٧٥٥) برميلًا، بالرَّغم مِن دخول سبع قطاعات نفطيَّة جديدة في الإنتاج، خلال الفترة (٢٠٠٠م- ٢٠٠٩م)، إلَّا أنَّ إنتاجها لم يعوِّض ذلك النَّقص في القطاعات القديمة.

استمرَّ الانخفاض في إنتاج النَّفط الخام مِن كافَّة القطاعات النَّفطية المنتجة، ليصل إلى ما يقارب (٥٦,٥٧٥,٠٠٠) برميل في عام ٢٠١٤م،

بمعدَّل إنتاج يومي تقديري (١٥٥,٠٠٠) برميل. ومع بداية عام ٢٠١٥م توقَّف الإنتاج النَّفطي في معظم القطاعات النَّفطية بسبب الحرب؛ ليتم استئناف الإنتاج والتَّصدير مِن بعض القطاعات النَّفطيَّة الإنتاجية مع بداية عام ٢٠١٨م.

ويوضح الجدول -رقم (٢١)- أنَّ صافي كمِّيَّات الصَّادرات النَّفطية مِن حصَّة الدَّولة أخذت مسارًا منخفضًا منذ عام ٢٠٠١م وحتَّى عام ٢٠٠٤م، لتعود في الارتفاع ثمَّ الانخفاض خلال الفترة (٢٠٠٥م-٢٠١٤م)، ليسجِّل عام ٢٠١٥م أدنى مستوى للصَّادرات النَّفطية في تاريخ قطاع النَّفط في اليمن، وذلك بسبب اندلاع الحرب.

ولا تتوفَّر أيُّ بيانات تفصيلية عن الإنتاج النَّفطي خلال الفترة (٢٠١٧م-٢٠٢٠م)، لعدم نشر الجهات المعنيَّة (وزارة النفط- عدن) إحصاءات رسمية عنها؛ بينما تمَّ الحصول على قيمة الصَّادرات النَّفطية الخارجية خلال نفس الفترة بناء على التَّقرير السَّنوي للبنك المركزي في عدن للعام ٢٠٢٠م.[٣٥]

ويعود انخفاض مؤشِّرات إنتاج النَّفط، ومِن ثمَّ الصَّادرات النَّفطية، خلال السَّنوات الماضية، بحسب رأي الباحث، لأسباب عدَّة أهمها:

(٣٥) م. خالد عبدالواحد نعمان، الملف التوثيقي المتكامل عن استكشاف وإنتاج النفط والغاز في اليمن، أكتوبر ٢٠٢١م: ص١٥.

معظم الشَّركات النَّفطية الأجنبية التي مُنح لها حقُّ الامتياز في معظم القطاعات النَّفطية الاستكشافية والإنتاجية هي شركات نفطية صغيرة، وليست شركات نفطية عالمية عملاقة ومعروفة، مثل «أكسون موبيل» و«شِل» و«ستات أويل» و«بترو براز»، و«بي. بي.»؛ وهذا أحد أسباب عدم قدرة هذه الشَّركات على تحقيق اكتشافات نفطيَّة جديدة، بكمِّيَّات تجارية، منذ عام ٢٠٠٥م.

انخفاض انتاج النَّفط منذ عام ٢٠٠٣م يعود لتقادم الحقول النَّفطية القديمة، وهي قطاعات (مأرب ١٨-المسيلة١٤- شرق شبوة١٠- جنَّة٥)، وعدم تحقيق أيِّ اكتشافات نفطية جديدة بكمِّيَّات تجارية منذ عام ٢٠٠٩م.

خلال عام ٢٠١٨م، أُعِيد تشغيل بعض القطاعات النَّفطية مِن قبل الشَّركات الوطنية، «بترومسيلة» و«صافر»، وتوقَّف البعض الآخر بسبب الحرب.

انسحاب الشَّركات مِن بعض القطاعات والدُّخول في قضايا تحكيم دوليَّة بينها وبين وزارة النَّفط والمعادن.

ارتفاع نسبة نفط الكلفة لصالح الشَّركات النَّفطية، والذي مِن أسبابه ارتفاع حجم النَّفقات التي تتقدَّم بها الشَّركات النَّفطية مقابل قيامها بعمليَّات الاستكشاف والإنتاج والتَّشغيل؛ إذ تستعيد كلفتها لاحقًا مِن النَّفط الخام المنتج «نفط الكلفة». ويتم المصادقة على هذه النَّفقات مِن

قبل لجان التَّشغيل المشتركة مع الجانب اليمني. وهو أمر يتطلَّب اختيار أفضل الكوادر في تمثيل الجانب اليمني في هذه اللِّجان لأهميَّتها.

بغض النَّظر عن الانخفاض السَّنوي لإنتاج وصادرات النَّفط، فإنَّ عمليَّة إنتاج النَّفط الخام في بعض القطاعات النَّفطية تتمُّ بطريقة عشوائيَّة واستنزاف كبير لمكامن الحقول، بمعنى أنَّ الشَّركات النَّفطية المنتجة ليس لها سقف محدَّد للإنتاج اليومي والسَّنوي، بسبب عدم وجود إستراتيجية وطنيَّة للنَّفط والغاز يُحدَّد فيها سقوف تأشيريَّة إنتاجيَّة محدَّدة سلفًا، بهدف التَّرشيد السَّليم في الإنتاج لسنوات طويلة؛ وانعدام ذلك يؤدِّي إلى عدم الاستغلال الأمثل لهذه الثَّروة، ولا تحفظ للأجيال القادمة حقَّها مِن هذه الثَّروة.

عجز وزارة النَّفط والمعادن، في ظلِّ الحكومات المتعاقبة، منذ عام ٢٠٠٣م، وحتَّى إعداد هذه الدِّراسة، عن إيجاد حلولًا ومعالجات لمشكلة التَّناقص السَّنوي في إنتاج النَّفط، أو على الأقل وقف هذا التَّدهور في الإنتاج.

غياب رقابة سابقة ورقابة مرافقة، مِن قبل وزارة النَّفط والمعادن، على تنفيذ برامج عمل الشَّركات الاستكشافية والإنتاجية، ما يزيد مِن صعوبة التَّدقيق والفحص للنَّفقات التي تنفقها الشَّركات النَّفطية لعمليَّات الاستكشاف والإنتاج والتَّشغيل. فعدم وجود هذا النَّوع مِن الرقابة يساهم كثيرًا في انخفاض حصَّة الدولة مِن النَّفط الخام لصالح الشركات النَّفطية مِن خلال ما يُسمى ب «نفط الكلفة».

تعدُّد مصادر القرار بشأن قطاع النَّفط خلال العقدين الماضيين، والذي أدَّى إلى تشتيت قضاياه الإستراتيجية. فإلى جانب القرارات الصَّادرة عن الحكومة (مجلس الوزراء) بشأن قطاع النَّفط، هناك قرارات صادرة عن (المجلس الاقتصادي الأعلى) الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء، ويضمُّ في عضويَّته عددًا مِن الوزراء بينهم وزير النَّفط والمعادن، وكذلك اللَّجنة الوزارية العليا لتسويق النَّفط الخام واللَّجنة التَّابعة لها.

مرور البلد بمتغيِّرات وأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية خلال السَّنوات السَّابقة، أدَّى إلى تعثُّر أنشطة قطاع النَّفط المختلفة.

وجود قصور كبير في آليَّة عمل لجنة النَّفط والتَّنمية في مجلس النُّوَّاب في متابعة مستوى تنفيذ القرارات الصَّادرة عن الحكومة بشأن قطاع النَّفط؛ وكذلك مستوى التَّنفيذ لتوصيات أخرى صادرة عن مجلس النُّوَّاب نفسه.

مِن خلال الاطِّلاع على تقارير رسميَّة عديدة، مِن جهات حكوميَّة، ومِنها تقرير اللَّجنة الاقتصادية في مجلس الشُّورى، والصَّادر في فبراير ٢٠١٠م، بشأن قطاع النَّفط، كان مِن المفترض أن تتطرَّق الجهات الرَّسميَّة في تقاريرها إلى المشاكل الحقيقيَّة لهذا القطاع، بشكل واضح وصريح؛ خاصَّة مِنها تلك التي ساهمت -إلى حدٍّ كبير- في تعثُّر هذا القطاع الحيوي المهم. فقد اكتفت تلك التَّقارير على معلومات عامَّة، وجزء

يسير مِن الجوانب الفنّيَّة لقطاع النَّفط، بينما لم تعط أهميَّة للجانب الهيكلي والإداري لقطاع النَّفط ووضع الشَّخص المناسب في المكان المناسب؛ وهو في تقدير الباحث المدخل الأساسي لحلِّ الكثير مِن المشكلات والصُّعوبات الَّتي يواجهها هذا القطاع.

مِن الأهميَّة بمكان وجود قانون لإدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية، قانون يمنح قطاع النَّفط الاستقلاليَّة الكاملة في إدارته لشئونه دون تدخُّلات -مباشرة وغير مباشرة- مِن قبل أيِّ جهات في الدَّولة، عدا تلك المخوَّلة قانونًا بذلك.

هناك عدم التزام مِن بعض الشَّركات النَّفطية الأجنبية بالبرامج الزَّمنية لمراحل الاستكشاف، بحسب اتِّفاقيَّات المشاركة في الإنتاج الموقَّعة معها، ويتم التَّمديد لها بموافقة وزارة النَّفط وهيئة استكشاف وإنتاج النَّفط المعنية بالرَّقابة والإشراف على أعمال الشَّركات النَّفطية الأجنبيَّة؛ بل ويجري التَّمديد لبعض الشَّركات بموافقة الوزارة ومجلس الوزراء (الحكومة) في مخالفة للدُّستور اليمني، واتِّفاقيات المشاركة في الإنتاج «A.S.P.».[٣٦]

وسنورد هنا حالة وصورة مِن صور العبث للحكومة، في عام ٢٠٠٥م، والتي مثَّلت مخالفة صريحة للدُّستور والاتِّفاقيات النَّفطية والسِّياسة

(٣٦) مثاله قيام الحكومة اليمنية بالتَّمديد لشركة «هنت» الأمريكية، في مخالفة للدُّستور والاتِّفاقية النَّفطية معها، وهذه القضية وقف عليها مجلس النُّوَّاب عام ٢٠٠٥م، وقام بإلغاء اتِّفاقية التَّمديد للشَّركة. وقد خسرت اليمن بسبب فعل الحكومة هذا عشرات الملايين مِن الدولارات.

العامَّة للدُّولة، وهي قضية التَّمديد لشركة «هنت» الأمريكية، المشغِّلة لقطاع مأرب- الجوف رقم (١٨)[٣٧].

فقد أبرمت شركة «يمن هنت أويل- Hunt Yemen»، وهي شركة تابعة لشركة «اكسون موبيل» الأمريكية الشَّهيرة، عقدًا مع الجمهورية اليمنية، يطلق عليه اتِّفاق مشاركة في الإنتاج، في ٣ سبتمبر ١٩٨١م، وذلك بغرض استكشاف وإنتاج النَّفط، ودخل عقد الاتِّفاقية حيّز النَّفاذ لمدَّة عشرين عامًا مِن تاريخ أوَّل اكتشاف تجاري. وقد نصَّت المادَّة (٣)، مِن العقد، على جواز التَّجديد لمدَّة خمس سنوات بموجب الاتِّفاق المتبادل بين الأطراف.

وجرى التَّصديق على العقد، بموجب القانون رقم (٤)، لسنة ١٩٨٢م، وبدأ الإنتاج التِّجاري، في ١٤ نوفمبر ١٩٨٥م، وقبل أن تنهي الشَّركة أعمالها بموجب العقد، عملت على تمديد العقد لمدَّة خمس سنوات أخرى، وذلك في ٤ يناير ٢٠٠٤م، إلَّا أنَّ مجلس النُّوَّاب اليمني رفض هذا التَّمديد، بحجَّة أنَّه يحرم الدُّولة مِن كثير مِن الأموال، وكانت خطوة مهمَّة مِن المجلس الذي تصدَّى بشجاعة لهذه القضية، وقد فاجأ بهذا الموقف وزارة النَّفط والشَّركة الأمريكية على حدٍّ سواء.

لجأت شركة «هنت» إلى التَّحكيم، وموضوع النِّزاع امتداد الاتِّفاق، بموجب توقيع وزير النَّفط اليمني في تلك الفترة، على الرَّغم مِن رفض

(٣٧) حاتم نظمي عثمان، اتِّفاقيات البترول والغاز وسلطة الدُّولة في تعديلها، رسالة دكتوراة في القانون، جامعة القاهرة، ٢٠١٤م: ص٣٢٧- ٣٣٢.

مجلس النَّوَّاب على التَّمديد للفترة الجديدة، وهي خمس سنوات. إذ توجَّهت الشَّركة الأمريكية إلى غرفة التِّجارة الدُّولية طالبة إجراء التَّحكيم، وذلك بموجب شرط التَّحكيم الموقع مِن قبل الطَّرفين.

أكَّدت الحكومة اليمنية استلام طلب تعيين محكِّمها، وعملت على الدَّفع بعدم صحَّة طلب التَّحكيم، ولكنَّها سرعان ما عمدت إلى تعيين محكِّمها «veeder vechten van»، وتمَّ تطبيق قواعد الغرفة، وتمَّ اختيار «Derains .Y»، رئيسًا لمحكمة التَّحكيم.

ليس هناك اتِّفاق بين الأطراف بشأن الامتداد، ومِن ثمَّ عملت محكمة التَّحكيم على تأكيد سلوك الأطراف قبل وبعد توقيع الاتِّفاق لمعرفة مدى امتداده. وقد ذهب المدَّعي إلى أنَّ الامتداد قد تمَّ بموافقة وزير النَّفط المختص[٣٨]، ودفعت اليمن بأنَّ هذا الامتداد لم يتم لعدم موافقة مجلس النُّوَّاب، واعتراضه على الامتداد الجديد، وذلك شرط مسبق لجعل الاتِّفاق ملزم للطَّرفين. وتقرِّر المادَّة (٢٧) أنَّ التَّجديد والامتداد الموقَّع مِن الوزير والمقاول يكون ملزمًا للأطراف، طبقًا للإجراءات الدُّستورية في الدَّولة.

ورغم تساؤل هيئة التَّحكيم عن المقصود بـ»إتمام الإجراءات الدُّستورية»، فإنَّ العقد الأصلي الموقَّع بين الطَّرفين يحوي على مادَّة

(٣٨) نصَّ الاتِّفاق الجديد على مدِّ العقد خمس سنوات إضافية، ينتهي في ١٤ نوفمبر ٢٠١٠م، ويضمن الوزير هذا التَّجديد والامتداد، ويعطي النَّصُّ الانطباع بأنَّ التَّجديد لا يحتاج إلى موافقة أخرى، مثل: تصديق مجلس النُّوَّاب، أو موافقة سلطة أخرى.

تنصُّ على أنَّه لا يعدُّ العقد ساري المفعول، ومنتجًا أثاره القانونية، إلَّا بعد موافقة مجلس النُّوَّاب، ومصادقة رئيس الجمهورية على ذلك، طبقًا للنُّصوص الدُّستورية السَّارية في تلك الفترة.

وحيث قرَّرت المحكمة أنَّ هذه القضية كثيرة التَّعقيد، وتطلَّبت كثيرًا مِن الخبرات القانونية، والمصاريف التي أنفقها كلٌّ مِن طرفي النِّزاع، لذلك تلتزم الحكومة اليمنية بدفع (٢٠) مليون دولار لشركة «هنت» الأمريكية. ونصَّ منطوق الحكم على الآتي:

تأكيد هيئة التَّحكيم على أنَّ العقد الموقَّع بين الطَّرفين قد انتهى، في ٢٠٠٥/١١/١٤م.

على الحكومة اليمنية أن تدفع للشَّركة مبلغ (٢٠) مليون دولار أمريكي، مقابل صافي قيمة أعمال الاستكشاف، بالإضافة إلى مبلغ (٥٪) مِن المبلغ المذكور، يدفع سنويًّا، مِن تاريخ صدور الحكم، وحتَّى سداد المبلغ.

على المدَّعى عليه أن يدفع للشَّركة مبلغ (٦١,٥٠٧) دولار أمريكي، مِن قيمة نفط التَّكلفة، و٥٪ تدفع سنويًّا مِن قيمة المبلغ المذكور، وحتَّى سداد المبلغ.

رفض كافَّة الطَّلبات الأخرى.

تأمر المحكمة المدَّعى عليه أن يتحمَّل كافَّة التَّكاليف القانونية التي تعرَّض لها الطَّرفان في القضية.

تكاليف الحكم ثابتة على مبلغ (١,٢٠٠,٠٠٠) دولار، يتحمَّلها المدَّعى عليه، ويقع عليه أن يردَّ مبلغ (٦٠٠ ألف دولار) أمريكي للمدِّعي، بالإضافة إلى ٥٪ تدفع سنويًّا مِن المبلغ المذكور مِن تاريخ صدور الحكم وحتَّى سداد المبلغ.

خامسًا: حصَّة الدَّولة وحصَّة الشُّركاء مِن صافي إنتاج النَّفط الخام القابل للتَّقاسم خلال الفترة ١٩٨٦م- ٢٠١٣م:

يجب الَّتفريق بين إنتاج النَّفط وصافي إنتاج النَّفط، فإنتاج النَّفط يعني كامل الإنتاج النَّفطي مِن كافَّة الحقول النَّفطية، بما في ذلك النَّفط المستخدم في العمليَّات البترولية في القطاعات النَّفطية، بينما صافي إنتاج النَّفط هو كميَّة النَّفط الخام الصَّافي القابل للتَّقاسم والمشاركة بين الدَّولة والشَّركات النَّفطية (الشُّركاء) وذلك بحسب اتِّفاقيات المشاركة في الإنتاج، الموقَّعة بين الطَّرفين. ويبيِّن الجدول التَّالي كميَّات صافي إنتاج النَّفط الخام القابل للتَّقاسم لحصص كلٍّ مِن الدَّولة والشُّركاء، خلال الفترة ١٩٨٦م- ٢٠١٣م.

جدول رقم (١٥): توزيع صافي إنتاج النَّفط الخام القابل للتَّقاسم والمشاركة بين الدَّولة والشُّركاء خلال الفترة ١٩٨٦م- ٢٠١٣م، (بالبرميل)[٣٩]:

(٣٩) مصدر الجدول حتى عام ١٩٩٩م هو: الإنتاج وتوزيع الحصص والصادرات النفطية للحكومة والشركات النفطية منذ بداية الإنتاج في العام ١٩٨٦م وحتى نهاية العام ١٩٩٩م،

العام	صافي إنتاج النَّفط القابل للتَّقاسم	حصَّة الدَّولة	حصَّة الشُّركاء
١٩٨٦م	٢,٥٦٧,٥٠٥	١,٢٥٨,٠٨١	١,٣٠٩,٤٢٤
١٩٨٧م	٥,٦٥٥,٩١٤	٢,٧٧١,٣٩٩	٢,٨٨٤,٥١٥
١٩٨٨م	٥٨,٤٣٠,٥٧٦	٣٠,٠٠٧,٢٨٧	٢٨,٤٢٣,٢٨٩
١٩٨٩م	٦٦,٤٢٤,٧٨١	٣٤,٤٣١,٢٤٥	٣٢,٠٠٣,٥٣٦
١٩٩٠م	٦٨,٦٦١,٥٠٥	٣٧,٣٩٠,٧٩٥	٣١,٢٧٠,٧١٠
١٩٩١م	٧١,٧٢٩,٥٣٢	٤٣,٢٣٢,٨٦٧	٢٨,٤٩٦,٦٦٥
١٩٩٢م	٦٥,٠٩٠,٧٨٨	٣٤,٧٨١,٨٤١	٣٠,٣٠٨,٩٤٧
١٩٩٣م	٧٨,١٢٨,٥١٥	٢٤,٦٢٤,١٦٤	٣٥,٥٠٤,٣٥١
١٩٩٤م	١٢٢,٥٠١,٩٣١	٦٦,١١٢,١١٩	٥٦,٣٨٩,٨١٢
١٩٩٥م	١٢٤,٧٨٨,١٢٢	٦٨,٣٦٢,٥٩٧	٥٦,٤٢٥,٥٢٥
١٩٩٦م	١٢٥,٧٧٦,١٨٩	٧٥,٦٤١,٩٣٠	٥٠,١٣٤,٢٥٩
١٩٩٧م	١٣١,٥٣١,٦٧٧	٨١,٢٤٠,٨٣٥	٥٠,٢٩٠,٨٤٢
١٩٩٨م	١٣٣,٧٨٧,٨١٠	٦٩,٩٦٨,٨٥٤	٦٣,٨١٨,٩٥٦
١٩٩٩م	١٤٢,٠٢٥,٠٢٦	٨٤,٣١٩,٨٧٨	٥٧,٧٠٥,١٤٨
٢٠٠٠م[٤٠]	١٥٧,٠٠٢,٥٥١	٧٩,٧٩٩,٤٠٢	٧٦,٨٣٥,٢٤٥
٢٠٠١م[٤١]	١٥٨,٠٩١,٤٦٣	٩٩,٢٧٠,٢٣٠	٥٨,٨٢١,٢٣٣
٢٠٠٢م[٤٢]	١٥٧,٩٩٥,٢٠٤	٩٤,٨٣٨,٩٤٨	٦٣,١٥٦,٢٥٦

بالبرميل، وزارة النفط والمعادن، وثيقة صادرة عن الإدارة العامة للحسابات النفطية، توجد نسخة مِنها لدى الباحث، لا يوجد فيها تاريخ صدور، وصدرت قبل أكثر مِن ٢٥ عامًا.

(٤٠) المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، التقرير السنوي للمؤسسة لعام ٢٠٠٠م: ص٢٠.

(٤١) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠١ م: ص١٦.

(٤٢) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن،

٢٠٠٣م[٤٣]	١٥٥,٢٣٦,٦٠٣	٩٥,٨٣٨,٨٦٦	٥٩,٣٩٧,٧٣٧
٢٠٠٤م[٤٤]	١٤٤,٩٥١,٣٧٦	٨٩,٥٨٢,٦٧٧	٥٥,٣٦٨,٦٩٩
٢٠٠٥م[٤٥]	١٤٣,٣٠٥,٥٥٨	٨٦,٣٣٦,١٢٤	٥٦,٩٦٩,٤٣٤
٢٠٠٦م[٤٦]	١٣٠,٣٩٩,١٦٩	٨٥,٧٤٧,٤٢١	٤٤,٦٥١,٧٤٨
٢٠٠٧م[٤٧]	١١٣,٣٠٢,٠٣٤	٧٢,٦٥٢,٦٥٩	٤٠,٦٤٩,٣٧٥
٢٠٠٨م[٤٨]	١٠٤,١٢٣,٣٢٤	٧١,٢٩٩,٨٧١	٣٢,٥٨٧,٣٦٧
٢٠٠٩م	١٠١,٥٦١,٠٠٥	٦١,٧٩٦,٤١٥	٣٩,٧٦٤,٥٩٠
٢٠١٠م	٩٦,٥٤٤,١٩٥	٦١,٠١٤,٣٩٤	٣٥,٥٢٩,٨١٤
٢٠١١م	٧٣,٤٣١,٩١٦	٤٦,٨٧٦,٥٩٦	٢٦,٥٥٥,٣٠٩
٢٠١٢م	٥٧,٠٠٨,٨١١	٤١,٥٤٩,٠٢٣	١٥,٤٥٩,٧٨٧
٢٠١٣م	٦٢,٩٥٧,٣٩٤	٤٤,٨٩٥,٦٤٩	١٨,٠٦١,٧٤٥

٢٠٠٢ م: ص٢٢.

(٤٣) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٣م: ص٢٣.

(٤٤) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٤ م: ص٢٢.

(٤٥) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٥م: ص٢٦.

(٤٦) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٦م: ص٢٧.

(٤٧) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٧م: ص٢٦.

(٤٨) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٨م: ص٣٥.

ومِن خلال الجدول أعلاه، وتحديدًا خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٣م، يتَّضح التَّالي:

أنَّ حصَّة الدَّولة مِن صافي إنتاج النَّفط خلال العام ٢٠٠٠م أكبر مِن حصَّة الشُّركاء؛ حيث بلغت نسبة حصَّة الدَّولة عام ٢٠٠٠م (٥٠,٨٢٪)، وذلك مِن إجمالي صافي الكمِّيَّة القابلة للتَّقاسم؛ مقارنة بنسبة حصَّة الشركاء التي بلغت (٤٨,٩٣٪).

سجَّل عام ٢٠٠١م أكبر مستوى لكميَّة صافي إنتاج النَّفط الخام، خلال الفترة ١٩٨٦م-٢٠١٣م، كما سجَّل عام ٢٠١٢م أدنى مستوى في إجمالي صافي إنتاج النَّفط الخام؛ بمعدَّل نمو سالب عن عام بداية الفترة ٢٠٠٠م، ليعود بمعدَّل موجب في نهاية الفترة عام ٢٠١٣م.

أخذ المؤشِّر العام لصافي إنتاج النَّفط الخام مسارًا تنازليًّا، منذ عام ٢٠٠٢م وحتَّى عام ٢٠١٣م، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج النَّفطي مِن القطاعات النَّفطية المنتجة، وبالتَّالي انخفضت حصَّة كلٍّ مِن الدَّولة والشُّركاء مِن النَّفط الخام خلال نفس الفترة.

ارتفاع حصَّة الدَّولة مِن صافي إنتاج النَّفط الخام مقارنة بحصَّة الشُّركاء لا يعني حصولها على الحصَّة الأكبر في كلِّ القطاعات المنتجة، فقد تحصل على حصَّة أكبر في قطاع ما، وتحصل على حصَّة أقلَّ مِن حصَّة الشُّركاء في قطاع آخر، والعكس صحيح؛ وذلك اعتمادًا على عدد مِن المحدِّدات. فمثلًا في عام ٢٠٠٥م، ومِن خلال دراسة توزيع الحصص بين الدَّولة والشُّركاء نجد أنَّ بعض القطاعات النَّفطيَّة وصلت حصَّة

الشُّركاء مِن صافي الإنتاج إلى (٨٣٪)، كما في القطاع (٤) غرب عياد، وحصَّة الدولة إلى (١٧٪)؛ كما وصلت حصَّة الشُّركاء إلى (٦٥٪) في قطاع داميس (S1)، وحصة الدَّولة إلى (٣٥٪).

يمثِّل الإنتاج النَّفطي كامل النَّفط المنتج، بما فيه الكمِّيَّات المستخدمة في العمليَّات الإنتاجيَّة، كما في الجدول رقم (١٤)، بينما صافي الإنتاج النَّفطي يمثِّل الإنتاج القابل للتَّقاسم والمشاركة بين الدَّولة والشُّركاء، كما في الجدول رقم (١٥)، بعد خصم الكمِّيَّات المستخدمة في العمليَّات البترولية.

ويؤثِّر التَّغيُّر في نسبة «نفط الكلفة» مِن مختلف القطاعات المنتجة إيجابًا في حالة اتِّخاذه مستويات متدنِّية، إمَّا بتعاظم حصَّة الدَّولة مِن النَّفط الخام في إطار الاتِّفاقيات الموقَّعة، وإمَّا باتِّخاذ مسارها منحنى تنازليًّا نتيجة للتَّوالي الزَّمني للاتِّفاقيَّة نفسها، كاسترداد جزئي لها أو استردادها بالكامل، بعد انقضاء الفترة اللَّازمة لاستردادها «كنفط كلفة»، فيما يخصُّ نفقات الاستكشاف والتَّطوير، واقتصارها لاحقًا على نفقات التَّشغيل فقط.

ويرتبط تأثيرها -أيضًا- بنتيجة التَّغيُّرات السِّعريَّة للنَّفط الخام في السُّوق الدُّولية؛ فكلَّما ارتفعت أسعار النَّفط الخام انخفضت نسبة «نفط الكلفة»، والعكس صحيح. فمثلًا، في عام ٢٠٠٠م وصلت حصَّة الشُّركاء إلى ٧٦,٨٣٥,٢٤٥ برميلًا، وهي أكبر حصَّة للشُّركاء مقارنةً ببقيَّة السَّنوات، والسَّبب في ذلك هو انخفاض أسعار النَّفط الخام في الأسواق العالمية في ذلك العام، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها (١٨ دولارًا للبرميل الواحد).

وهنا يمكن تقديم نموذج للعبث في «نفط الكلفة» مِن قبل الشَّركات المشغِّلة للقطاعات النَّفطية، بحسب تقرير للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، قدِّم لمجلس النُّوَّاب، وتهاون المؤسَّسات المشرفة على ضبط ترشيد «نفط الكلفة»، في عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م. وقد جرى اختيار هذين العامين كعيِّنة عشوائيَّة لتكلفة «نفط الكلفة»، عن بقيَّة سلسلة سنوات إنتاج النَّفط الخام الأخرى في اليمن، وذلك نظرًا لارتفاع إيراداتها النَّفطية، ولوجود استقرار نسبي في الإنتاج النَّفطي حينها، في ظلِّ ضعف الدَّور الرَّقابي والإشرافي مِن قبل وزارة النَّفط والمعادن على أعمال وخطط الشَّركات النَّفطية المعتمدة سنويًّا، ومِنها على سبيل المثال[٤٩]:

عدم قيام شركة «توتال»، المشغِّلة لقطاع شرق شبوة رقم (١٠)، بإنشاء مشروع وحدَّة إنتاج الدِّيزل مِن إنتاج النَّفط الخام في القطاع، لتخفيف تكلفة الإنتاج، مثلما قامت به بعض الشَّركات الإنتاجيَّة في القطاعات الأخرى، مثل قطاع المسيلة، رغم أنَّ المشروع ضمن خطط الشَّركة منذ أعوام سابقة، ترتَّب عليه شراء مادَّة الدِّيزل للسُّوق المحليَّة بأسعار عالمية، وهو ما أدَّى إلى زيادة في تكلفة الإنتاج، وارتفاع نفقات نفط الكلفة. هذا بالإضافة إلى عدم إلزام الشَّركة في القطاع المذكور بالاستفادة مِن الغاز المصاحب في الإنتاج لتوليد الكهرباء، وفي الأغراض المختلفة لتخفيف تكلفة الإنتاج.

(٤٩) م. خالد عبدالواحد نعمان، ملف توثيقي عن استكشاف وإنتاج النفط، عدن، أكتوبر ٢٠٢١م: ص٢٤.

عدم قيام شركة «كالفالي»، المشغِّلة لقطاع مالك رقم (٩)، وكذا شركة «أو. أم. في.»، المشغِّلة لقطاع العقلة S٢))، بتنفيذ وإنجاز بناء المنشآت وخطِّ الأنبوب للنَّفط، بالرَّغم مِن أنَّ تلك المشاريع ضمن خطط الشَّركات المذكورة منذ عام ٢٠٠٩م.

جدول رقم (١٦): تفاصيل ارتفاع نفط الكلفة خلال العامين ٢٠١١م-٢٠١٢م، لبعض القطاعات النَّفطية:

أسم القطاع	قيمة نفط الكلفة ٢٠١١م (تكلفة البرميل/ دولار)	قيمة نفط الكلفة ٢٠١٢م (تكلفة البرميل/ دولار)	الزيادة (دولار/ برميل)
جنة هنت-٥	$٨,٩٤	$١٨,٦٦	$٩,٧٢
غرب عياد-٤	$٧٢,٣	$٧٦,٣٨	$٣,٠٨
شرق شبوة-١٠	$٢٠,٤٧	$٢٢,٢٠	$١,٨٣
شرق سار-٥٣	$٣١,٥٩	$٣٢,٧٣	$٢,١٤
شرق الحجر-٥١	$١٣,٩٨	$٢٩,١٨	$١٥,٢٠
مالك-٩	$٤٨	$٥٠,٥٧	$٢,٥٧
داميس-١	$٣٠,٧٨	$٤٧,٤٩	$١٦,٧١
داميس-٢	$٥٣,٣٨	$٥٤,٥٦	$٢,١٨

وفي حين يشكِّل النَّفط حوالي ٨٣٪ مِن حصيلة الصَّادرات السِّلعيَّة والخدميَّة لليمن، ويشكِّل نحو ٧٥٪ مِن الإيرادات العامَّة، ومعدَّل النُّمو في الصَّادرات غير النَّفطية أقلُّ مِن النَّقص المتوقَّع مِن العائدات

النَّفطيَّة، وهو الأمر الذي يشير إلى احتمال حدوث عجز كبير في قدرة الدَّولة على الوفاء بالتزاماتها التَّنموية؛ وسوف يترتَّب على ذلك آثار اقتصاديَّة وماليَّة ونقديَّة سلبية.

ومِن هذه الآثار احتمال رفع الدَّولة لما تتحمَّله سنويًّا الموازنة العامة مِن دعم مالي للمحروقات والكهرباء والسُّوق المحليَّة بشكل عام؛ واحتمال حدوث تدهور كبير في قيمة العملة الوطنية، نتيجة حدوث عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع قيمة الواردات، وما يتبع ذلك مِن تضخُّم وارتفاع مستوى الأسعار.

لذلك فإنَّ معظم الاقتصاديِّين ينصحون بضرورة اهتمام القيادة السياسيَّة والمسئولين والجهات الحكوميَّة المختصَّة بإيجاد الموارد الاقتصادية البديلة، كالثَّروة السمكيَّة، والمنتجات الزِّراعيَّة، والنَّشاطات التجاريَّة، والأعمال الاستثماريَّة، والمصانع الإنتاجيَّة، وتنويع قاعدة اليمن الإنتاجيَّة والتَّصديريَّة؛ مع ضرورة الإسراع بالإصلاحات الهيكليَّة والمؤسَّسيَّة، بصورة تضمن عمليًّا تخفيض التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لسياسة التَّثبُّت الاقتصادي. إضافة لذلك ينبغي الاستفادة القصوى مِن المساعدات والمنح المقدَّمة لليمن بتوظيفها اقتصاديًّا بصورة تخلق تنمية واستثمارات إنتاجيَّة وتنمويَّة حقيقيَّة، تؤدِّي في النِّهاية إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية[٥٠].

(٥٠) لمزيد من الفائدة انظر: د. جميل عبد الخالق العريقي، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة

جدول رقم (١٧): النَّفقات التراكمية للشَّركات النَّفطية خلال الفترة ١٩٨٢م- ٢٠٠٢م (مليون دولار)[٥١]:

العام	نفقات الشركات المنتجة	نفقات الشركات الاستكشافية	نفقات الشركات المنسحبة	الإجمالي
١٩٨٢م- ١٩٨٩م	١,٠٠٧,٤٠	٠	٦,٦٠	١,٠١٤,٠٠
١٩٩٠م	٢٣٧,١٠	٠	٤٢,٢٠	٢٧٩,٣٠
١٩٩١م	٥٤٦,٤٠	٨,٦٠	١١١,٧٠	٦٦٦,٧٠
١٩٩٢م	٨٣٥,٠٠	١٥,٣٠	١٤٨,٢٣	٩٩٨,٥٣
١٩٩٣م	١,٠٣٧,٣٠	١٢,٦٠	١٣٦,٤٨	١,١٨٦,٢٨
١٩٩٤م	٤٠٤,٣٠	٣,٠٠	١٢٠,٩٢	٥٢٨,٢٢
١٩٩٥م	٢٩٣,٢٠	٦,٠٠	٢٨,٨٦	٣٢٨,٠٦
١٩٩٦م	٣١٨,٦٠	٢,٩٠	٢٩,٧٨	٣٥١,٢٨
١٩٩٧م	٣٣٠,٨٠	٢٦,٨٠	١٣,٥٣	٣٧١,١٣
١٩٩٨م	٤١٣,١٠	٣٣,٥٠	٠,٨٦	٤٤٧,٤٦
١٩٩٩م	٣٦٦,٧٠	٣٠,٢٠	٠,٣١	٣٩٧,٢١
٢٠٠٠م	٥٠٩,٩٠	٧١,٨٠	٠	٥٨١,٧٠
٢٠٠١م	٥٧٦,٢٥	٧٦,٩٤	٠	٦٥٣,١٩
٢٠٠٢م	٧٢٢,٤٧	٨٦,٧٢	٠	٨٠٩,١٩
الإجمالي	٧,٥٩٨,٥٢	٣٧٤,٣٦	٦٣٩,٣٧	٨,٦١٢,٢٥

مركز الصادق، صنعاء، ط١/٢٠٠٨م: ص١٢٣-١٢٤.

(٥١) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٢م: ص٢٥.

جدول رقم (١٨): إحصاءات نفطية عامَّة خلال الفترة ٢٠٠٢م-٢٠٠٦م[٥٢]:

	البيان ٢٠٠٢م	السنوات ٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	
القطاعات	القطاعات المنتجة	٧	٩	٩	١١	١٢
	القطاعات الاستكشافية	٢٤	٢٠	٢٢	٢٠	٢٦
	القطاعات التي وقعت بشأنها مذكرات تفاهم	٠	٦	٣	٧	١٤
	قطاعات مفتوحة (قطاعات بها أعمال مسوح)	٨	٦	٧	٧	١٢
	بقية القطاعات المفتوحة	٣١	٣٧	٤٣	٤٢	٢٣
	إجمالي عدد قطاعات الامتياز	٧٠	٧٨	٨٤	٨٧	٨٧
الشركات	الشركات الاستكشافية	١٦	١٤	١٣	١٣	١٦
	الشركات الإنتاجية	٧	٩	٩	٩	١٠
	الشركات التي تقوم بأعمال الحفر	٦	٦	١٠	٤	٦
	إجمالي الشركات العاملة في الاستكشاف والإنتاج والحفر	٢٩	٢٩	٣٢	٢٦	٣٢

(٥٢) المصدر: وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٦م: ص١٣.

أعمال المسوح	أعمال المسوح (سيزمك) ثنائية الأبعاد (كيلوا متر مربع)	٣,٩٣١,٧٠	١,١٣٨,٠٠	١,٩٤٩,٣٠	٣,٢٢٤,٨٦	١,٢٨٨,٥٠
	أعمال المسوح (سيزمك) ثلاثية الأبعاد (كيلوا متر مربع)	١,٩٣٥,٠٠	٤٠٩,٠٠	١,٠٠٨,٥٠	٥٥٠,٠٠	٧٨٣,٤٤
الآبار	الآبار التطويرية المحفورة	٠	١١٨	١٠٨	٩١	١٠٣
	الآبار الاستكشافية المحفورة	١٨	٢٣	١٩	٢٤	٢٠
	الآبار التعميقية المحفورة	-	-	-	-	٤
	الآبار الاختبارية أو التقييميَّة المحفورة	١٠٦	٣	٩	٤	١٣
	الآبار الحقنية المحفورة	٠	٩	٤	١	٣
	أخرى (بئر تصريفية)	٠	٠	٠	١	٠
	إجمالي الآبار التي حفرت	١٢٤	١٥٣	١٤٠	١٢١	١٤٣
الإنتاج	معدل الإنتاج اليومي (برميل/يوم)	٤٣٨,١٦٢	٤٣٠,٨٧٥	٤٠٢,٩٩٢	٤٠٠,٢٤٧	٣٦٥,٢٧٧
	إجمالي إنتاج النفط السنوي (مليون برميل)	١٥٩,٩٢	١٥٧,٢٧	١٤٧,٥	١٤٦,٠٩	١٣٣,٣٣
	الإنتاج التراكمي للنفط (مليون برميل)	١,٦٨٩,٩٢	١,٨٤٧,١٩	١,٩٩٤,٦٩	٢,١٤٠,٧٨	٢,٢٧٤,١١

المبحث الرَّابع

خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي وموانئ التَّصدير وإجراءات تسعيرة النَّفط الخام اليمني

يتناول هذا المبحث عرضًا وتعريفًا لخطوط أنابيب نقل النَّفط الخام والغاز الطَّبيعي، الرَّئيسة والفرعية، وموانئ تصديرها، وإجراءات تسعيرة النَّفط الخام اليمني، ودورة المبيعات له؛ وقوائم بأسماء الشَّركات النَّفطية والمصافي العالمية التي يجري التَّعامل معها في بيع النَّفط اليمني. كما يعرض المبحث مؤشِّرات وإحصاءات لصادرات النَّفط الخام والغاز الطَّبيعي المسال وإيراداتها.

أوَّلًا: خطوط أنابيب النَّفط وموانئ التَّصدير للنَّفط الخام اليمني(٥٣):

خطوط نقل النَّفط في اليمن:

توجد في اليمن ثلاثة خطوط رئيسة، وثلاثة خطوط فرعيَّة، وذلك لنقل النَّفط الخام مِن مناطق الإنتاج إلى المنافذ البحرية، في كلٍّ مِن البحر الأحمر والبحر العربي. وتقوم بعض النَّاقلات البرِّيَّة بنقل النَّفط الخام مِن حقول النَّفط بالخشعة والمنطقة الصَّحراوية إلى ميناء الضَّبَّة بالمكلَّا.

(٥٣) د. سامي محمد المونسي، سياسات تسويق النفط اليمني، مرجع سابق: ص٧٨- ٨٠.

جدول رقم (١٩): خطوط أنابيب نقل النَّفط الخام اليمني وأطوالها وسعتها:

الرقم	خط الأنبوب	الطول (كم)	القطر الرسمي (بوصة)	سعة الأنبوب (برميل)
أوَّلًا: الخطوط الرئيسة:				
١	مأرب- رأس عيسى (قطاع- ١٨)	٤٤٠,٣كم	٢٤,٢٦	٨٣٣,٠٠٠
٢	المسيلة- الشحر (قطاع- ١٤)	١٣٩,٥كم	٢٤	٢٣٤,٥٠٠
٣	غرب عياد (قطاع- ٤)	٢٠٤كم	٢٠	٢٦٠,٠٠٠
ثانيًا: الخطوط الفرعية:				
١	جنَّة- مأرب (قطاع- ٥)	٣٥,٩١٧كم	١٢	١٦,٥٠٠
٢	توتال- المسيلة (قطاع- ١٠)	٤٧كم	١٠	١٥,٠٠٠
٣	دي. إن. أوه.- المسيلة (قطاع- ٣٢)	٦٠كم	٨	١٢,٢٠٠
الإجمالي		٩٢٦,٧١٧	-	١,٣٧١,٢٠٠

وهناك خطُّ أنبوب رئيس رابع لنقل الغاز الطَّبيعي المسال (G.N.L)، بطول ٣٢٠كم، ويربط منشآت إنتاج الغاز، في صافر بمأرب (قطاع- ١٨)، بمنشآت المعالجة والتَّسييل في ميناء «بلحاف»، بشبوة، على البحر العربي. وسعة الأنبوب (١٥٩,٠٠٠) طن متري، أي ما يعادل (٢١٨,٩٢٠) متر مكعب، وقطره (٩٣٠,٤) مليمتر.

موانئ تصدير النَّفط الخام اليمني:

يوجد ثلاثة موانئ لتصدير النَّفط الخام اليمني، وميناء لتصدير الغاز الطَّبيعي، إلى الأسواق الدُّوليَّة، وهي كالآتي:

ميناء رأس عيسى (البحر الأحمر):

يقع هذا الميناء على البحر الأحمر، بمحافظة الحديدة، وهو عبارة عن ناقلة نفط ضخمة، وزنها السَّاكن (٤٠٩) ألف طن متري. سميَّت بـ(صافر) نسبة إلى الموقع الذي تمَّ اكتشاف النَّفط فيه لأوَّل مرَّة في اليمن. وهذا الميناء مؤهَّل لتحميل وشحن السُّفن بالنَّفط الخام لأغراض التَّصدير. ويستخدم هذا الميناء لتصدير نفط خام مأرب الخفيف، حيث يتمُّ ضخ نفط مأرب/ الجوف (قطاع- ١٨)، ونفط جنَّة (قطاع- ٥)، وقطاع داميس (S١)، وقطاع مالك (٩)، إلى هذا الميناء عبر خطِّ أنبوب يمني على طول، (٤٤٠) كم، مِنها (٩) كم في المغمورة، ليرتبط بالباخرة صافر بالبحر الأحمر، والتي سعتها التَّخزينيَّة (٣) ملايين برميل، وقطر هذا الأنبوب (٢٦- ٢٤) بوصة، وهو أوَّل ميناء تمَّ إنشاءه وضخ النَّفط إليه في اليمن عام ١٩٨٥/١٩٨٦م.

شكل رقم (٥): القطاعات النَّفطية الإنتاجية التي يُصدَّر إنتاجها النَّفطي عبر ميناء رأس عيسى (البحر الأحمر):

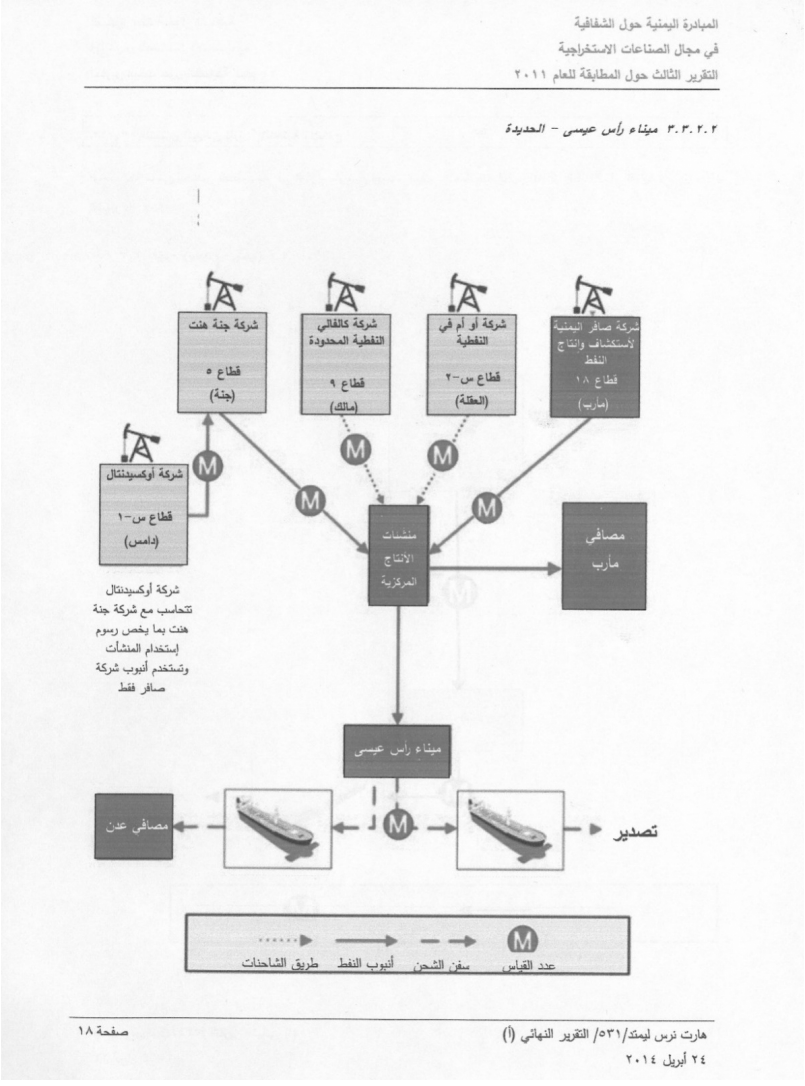

ميناء الشِّحر- الضَّبَّة (البحر العربي):

أنشئ هذا الميناء عقب اكتشاف النَّفط الخام بكميَّات تجارية في المسيلة، قطاع (١٤)، وانتهت عمليَّة تجهيزه في عام ١٩٩٣م، ويستخدم لتصدير نفط خام مزيج المسيلة. ويقع هذا الميناء على البحر العربي بمحافظة حضرموت؛ وهو مؤهَّل لتحميل وشحن السُّفن بالنَّفط الخام لأغراض التَّصدير مِن نفط المسيلة، قطاع (١٤)، ونفط خام شرق شبوة قطاع (١٠)، ونفط خام حواريم قطاع (٣٢)، وغيرها مِن الحقول النَّفطية المجاورة، كقطاع شرق سار (٥٣)، وقطاع شرق الحجر (٥١). ويزوَّد هذا الميناء بالنَّفط عبر خطٍّ يمتدُّ على مسافة (١٣٩) كم بقطر (٢٤- ٣٦) بوصة؛ ويوجد فيه (٥) خزَّانات سعة كلِّ خزان مِنها (٥٠٠) ألف برميل، وبطاقة إجمالية تقدَّر بـ(٢,٥٠٠) مليون برميل. كما يوجد أكبر خزَّان بالميناء سعته مليون برميل.

شكل رقم (٦): القطاعات النَّفطية الإنتاجية التي يصدَّر إنتاجها عبر ميناء الشِّحر-الضَّبَّة (البحر العربي):

٣.٣.٢.٣ *ميناء الشحر – المكلا*

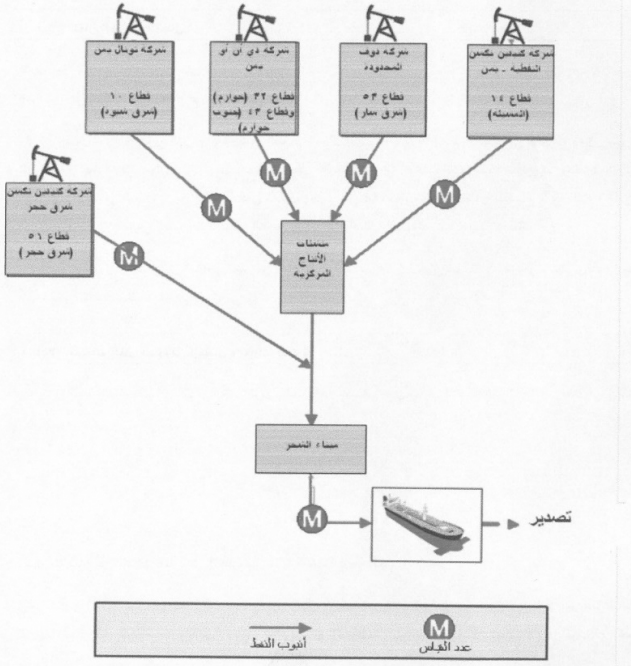

وفي ١٧ ديسمبر ٢٠١١، تولت شركة بترو مسيلة تشغيل قطاع ١٤ وتشغيل ميناء التصدير من شركة كندين نكسن بتروليوم يمن.

ميناء بلحاف النَّفطي- بئر علي (البحر العربي):

أنشئ الميناء بعد إعلان اكتشاف النَّفط في غرب عياد، بشبوة، في ١٥ أبريل ١٩٨٧م، انتهي مِن إنشائه في عام ١٩٩٠م؛ وهو يستخدم لتصدير نفط شبوة الخفيف منذ ذلك العام. يقع الميناء على البحر العربي بمحافظة شبوة، وهو مؤهَّل لتحميل وشحن السُّفن بالنَّفط الخام لأغراض التَّصدير، مِن نفط غرب عياد (قطاع- ٤). والاستخدام محدود لهذا الخطِّ نظرًا لمحدودية الإنتاج بالقطاع، وإمكانيَّة الرَّبط بالحقول المجاورة. ويمتدُّ خطُّ الأنبوب مسافة (٢١٠) كم، وبقطر (٢٠) بوصة، ويوجد به خمس خزَّانات، سعة كلٍّ مِنها (١٢٦) ألف برميل.

شكل رقم (٧): القطاعات النَّفطية الإنتاجية التي يُصدَّر إنتاجها عبر ميناء بلحاف النَّفطي- بئر علي (البحر العربي):

٣.٣.٢ التمثيل البياني للبنية التحتية للإنتاج

توجد ثلاثة موانئ لتصدير النفط الخام في اليمن، وتوضح الرسوم البيانية التخطيطية التالية تدفقات النفط الخام الفعلية في كل ميناء تصدير:

٣.٣.٢.١ *ميناء رضوم – شبوة*

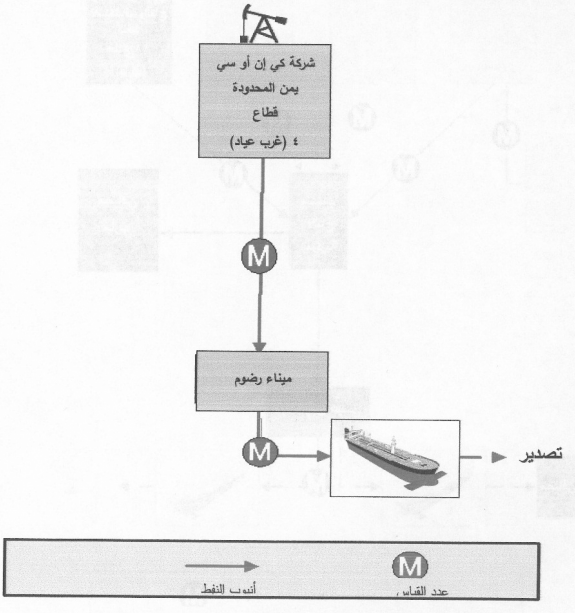

ميناء بلحاف لتصدير الغاز الطَّبيعي G.N.L (البحر العربي):

يقع الميناء في منطقة «بلحاف» بشبوة، على ساحل البحر العربي، على بعد (٢٠٠) كم جنوب غرب مدينة المكلَّا. وهو يتيح وصول الغاز الطَّبيعي المسال (G.N.L) إلى الأسواق الاستهلاكيَّة، في كلٍّ مِن الجزيرة الهندية وأوربَّا والشَّرق الأقصى والأمريكتين. ويستوعب الرَّصيف البحري للميناء ناقلات تتراوح سعتها (٧٠- ٢٠٥) ألف متر مكعَّب؛ ويقدَّر طول خطِّ الأنبوب الرَّئيس نحو (٣٢٠)كم، وقطره نحو (٩٣٠,٤) مليمتر، وسعته (١٥٩,٠٠٠) طن متري، أي ما يعادل (٢١٨,٩٢٠) متر مكعب، يربط وحدة معالجة الغاز في مأرب (قطاع- ١٨)، بمحطَّة تسييل الغاز في بلحاف، وبمعدَّل ضخ (١,١٤٠) مليون قدم مكعَّب لليوم الواحد. وقامت «الشركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال- G.N.L.Y.» باستئجار أربع ناقلات عملاقة، لمدَّة عشرين عامًا، لنقل الغاز الطَّبيعي إلى الولايات المتَّحدة الأمريكية والمكسيك، وفقًا لعقود البيع مع شركة «توتال» للطَّاقة المحدودة.

شكل رقم (٨): يبيّن خريطة لموقع ميناء بلحاف (منشآت المنبع في صافر بمأرب- ومحطَّة تسييل الغاز في المصب بلحاف- شبوة):

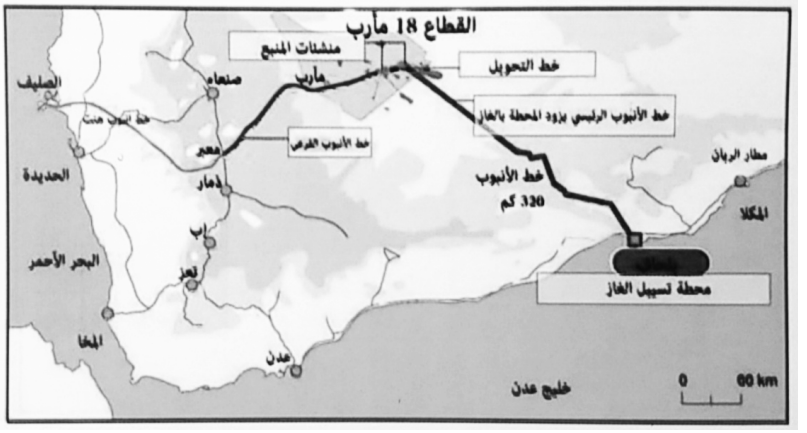

ثانيًا: إجراءات تسعيرة النَّفط الخام اليمني:

تتولَّى دائرة تسويق النَّفط الخام بالمؤسَّسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز (نيابة عن وزارة النَّفط) مهمَّة تسويق وبيع حصَّة الدَّولة مِن النَّفط الخام إلى المصافي المحليَّة والأسواق الدُّوليَّة، على أساس شهري، وبأسعار فوب (FOB)؛ مع العلم بأنَّ المصافي الدَّاخليَّة (مصافي عدن، مصافي مأرب) تستهلك نفط خام مأرب لغرض التَّكرير للاستهلاك المحلِّي، ويجري التَّسعير مِن خلال الآتي[٥٤]:

(٥٤) المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، العمليات البترولية وتسويق النفط الخام في الجمهورية اليمنية، مطابع فن للطباعة، صنعاء، ط١/٢٠٠٠م: ص١٩- ٢١.

كامل مبيعات حصَّة الدَّولة مِن النَّفط الخام تتمُّ بفتح رسائل اعتماد بالدُّولار الأمريكي، معزَّزة مِن بنوك عالميَّة «درجة أولى»، وغير قابلة للإلغاء أو النَّقض، إلى حساب وزارة الماليَّة في البنك المركزي اليمني، وتصبح كامل المبيعات مستحقَّة الدَّفع بالدُّولار الأمريكي، في غضون ثلاثين يومًا مِن تاريخ فاتورة الشَّحن.

قبل أسبوعين على الأقل مِن تحديد فترة التَّحميل لكلِّ شحنة يجري فتح خطاب الاعتماد البنكي، بالمبلغ المستحقِّ كاملًا، زائدًا (١٠٪) مِن قيمة الشُّحنة لمواجهة أيِّ زيادة في الأسعار أو في الكميَّة التي جرى تحميلها.

يتوجَّب على المشترين الجدد مِن الشَّركات البترولية والمصافي المتعامل معها الوفاء بجميع شروط التَّأهيل المطلوبة، بما فيها تسديد ما يصل إلى (١٠٪) مِن قيمة الشُّحنة، أو نصف مليون دولار كحدٍّ أدنى، إلى حساب المؤسَّسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز، كضمان أداء وإنجاز نهائي لتعيين النَّاقلة والتَّحميل مِن قبل العميل.

قبل عام ١٩٩٨م، كان سعر البيع الرَّسمي للنَّفط الخام اليمني يُحدَّد على أساس ربع سنوي، أي مرَّة كلَّ ثلاثة أشهر، واعتبارًا مِن ذلك العام، عدِّلت سياسة تحديد سعر البيع الرَّسمي لمبيعات النَّفط الخام مِن ربع سنوي إلى شهري؛ وجاء هذا التَّغيير نتيجة لعدم استقرار أسعار النَّفط في الأسواق العالمية.

منذ البداية ارتبط سعر النَّفط الخام اليمني بمؤشِّر نفط خام بحر الشَّمال (برنت المؤرخ)، حيث يجري استخدام هذا الخام كمؤشِّر عند تسعير مزيج خَامَي المسيلة ومأرب وبسعر موحَّد للعملاء.

قاعدة التَّسعيرة مبنيَّة على أساس متوسِّط أسعار خام (برنت المؤرخ)، والمعلن يوميًّا في نشرة بلاتس البترولية، وذلك لخمسَّة أيَّام متتالية بعد تاريخ الشَّحن، زائدًا علاوة أو نقصًا فارق سعر (وفقًا لسعر البيع الرَّسمي OSP) لخامي نفط مأرب الخفيف والمسيلة للشَّهر المعني.

جدول رقم (٢٠): شركات ومصافي تكرير النَّفط العالمية المتعامل معها في بيع النَّفط الخام اليمني:

	اسم الشركة	جنسية الشركة
١	BP Oil Laternational Ltd, *	بريطانية
٢	ChervronTexaco *	أمريكية
٣	TOTAL Trading	فرنسية
٤	Tesoro Petroleum Co *	أمريكية
٥	Unipec UK Company Ltd *	صينية
٦	Exxon Mobil Refining	أمريكية
٧	Shell international Trading	بريطانية
٨	Mitsubish Corporation	يابانية
٩	Vitol S.A.	سويسرية

١٠	SK Corporations *	كوريا الجنوبية
١١	Indian Oil corporation Ltd,	هندية
١٢	BP Oil Meddle East	إماراتية
١٣	Stat Oil	نرويجية
١٤	Japan Energy Corporation	يابانية
١٥	Idemitsu Kosan CO, Ltd,	يابانية
١٦	Occidental Energy Marketing	أمريكية
١٧	Nexen Marketing,	سنغافورية
١٨	China Offshore Oil,	سنغافورية
١٩	Trafigura Pteltd *	سنغافورية
٢٠	ESSAR OIL Limited *	هندية
٢١	Bharat pet, *	هندية
٢٢	Glencore Energy UK Ltd,*	بريطانية
٢٣	Fal Oil Em,*	إماراتية
٢٤	Sinochem international Oil,	صينية
٢٥	Arcadia Energy Pet Ltd,*	سنغافورية
٢٦	Reliance Petroleum*	إماراتية (دبي)
٢٧	Mitsui Oil (Asia) Hong Kong ltd*	يابانية
٢٨	Emerald Energy, DMCC,*	إماراتية
٢٩	IPG*	كويتية

٣٠	Mercuria Energy Ltd,*	سنغافورية
٣١	API Services Ltd, *	بريطانية
٣٢	Petro Seraya Pte Ltd,*	سنغافورية
٣٣	Reliance Petroleum*	هندية
٣٤	Sojitz UK Plc	بريطانية
٣٥	Moltrade Mineralimpex	هنغارية
٣٦	Wintershall Oil AG,	سويسرية
٣٧	Sumitomo Corporation,	يابانية
٣٨	Arcadia Petroleum,	بريطانية
٣٩	Itochu Corporation	يابانية
٤٠	Cosmo Oil CO, Ltd,	يابانية
٤١	Petronas	ماليزية
٤٢	Sinopec Opte Ltd,	صينية
٤٣	Mitsui Co,	بريطانية
٤٤	PETROPLUS,	هنغارية
٤٥	ENOC,	إماراتية

(*) شركات عالمية تمَّ تأهيلها وتفعيل التَّعامل معها بحسب قرارات اللَّجنة الوزارية العليا لتسويق النَّفط الخام.

ثالثًا: كميَّة وقيمة الصَّادرات الخارجية مِن النَّفط الخام والغاز الطَّبيعي المسال لحصَّة الدَّولة خلال الفترة ١٩٨٨م- ٢٠٢٠م:

يقصد بالصَّادرات النَّفطية مِن حصَّة الدَّولة حصَّة كلٍّ مِن: (الحكومة + المؤسَّسة اليمنيَّة العامَّة للنَّفط والغاز+ الشَّركة اليمنية للاستثمارات النَّفطية).

جدول رقم (٢١): الصَّادرات الخارجية مِن النَّفط الخام و إيراداتها النَّفطية مِن حصَّة الدَّولة خلال الفترة ١٩٨٨م-١٩٩٩م[٥٥]:

العام	الكميَّة المصدَّرة للخارج (برميل)	متوسِّط السَّعر السنوي دولار/ برميل	القيمة (دولار)
١٩٨٨	٢٦,٨٩٨,٠٧٤	١٤,٧٩	٣٩٧,٨٢٢,٥١٤
١٩٨٩	٢٩,١٥٦,٢٥٧	١٨,٤٨	٥٣٨,٨٠٧,٦٢٩
١٩٩٠	٢٤,٢٣٠,٦٦٨	٢١,٨٩	٥٣٠,٤٠٩,٣٢٣
١٩٩١	٢٣,٣٠٧,٣٧٨	١٩,٨٥	٤٦٢,٦٥١,٤٥٣
١٩٩٢	١١,٤٤٧,٨٩٤	١٨,٣٢	٢٠٩,٦٦٨,١٧٩
١٩٩٣	١٧,٥٤٧,٧٢٥	١٤,٤١	٢٥٢,٩٢١,٢١٠
١٩٩٤	٤٩,٢٦٦,٧٦٠	١٥,١٥	٧٤٦,٣٩١,٤١٤
١٩٩٥	٤٥,٤٣٠,١١٧	١٧,٢٠	٧٧٢,٩٩٣,٤٤١

(٥٥) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠١م: ص٢٨.

١٩٩٦	٤٥,٠٠٥,٢١٥	٢٠,٥٣	٩٢٣,٨٠٧,٠٤٧
١٩٩٧	٥٧,٠٣٧,٧٧١	١٨,٥٧	١,٠٥٩,٠٠١,٢٨٠
١٩٩٨	٤١,٥٥٠,٨٤٦	١١,٨	٤٩٠,٢٩٩,٩٨٣
١٩٩٩[٥٦]	٥١,٩٨٦,٦٧٣	١٨,٦	٩٦٦,٩٤٩,٥١٤

تابع الجدول رقم (٢١): الصَّادرات الخارجية مِن النَّفط الخام و إيراداتها النَّفطية مِن حصَّة الدُّولة خلال الفترة (٢٠٠٠م- ٢٠٢٠م):

العام	الكمية المصدرة للخارج (برميل)	متوسِّط السِّعر السَّنوي دولار/ برميل	القيمة (دولار)
٢٠٠٠[٥٧]	٧٠,٠٦٢,٤٧٠	٢٦,٨٥	١,٩١١,٧٩١,٠٣٧
٢٠٠١[٥٨]	٦٦,٩١٩,٦٠٥	٢٢,٩٨	١,٥٣٧,٥٩٨,٩٥١
٢٠٠٢[٥٩]	٦٥,٤٠٦,١٠٤	٢٤,٥٨٠	١,٦٠٨,١٠٠,٥٥٣
٢٠٠٣[٦٠]	٦٣,٢٤١,٣٣٤	٢٧,٩١٥	١,٧٦٣,٨٧٨,٦٤٤

(٥٦) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠١م: ص٢٤.

(٥٧) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠١م: ص٢٨.

(٥٨) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠١م: ص٢٦.

(٥٩) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٢م: ص٣٠- ٣١.

(٦٠) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٣م: ص٢٨- ٢٩.

٢٠٠٤[٦١]	٥٤,٧٢٢,٤٠١	٣٦,٥٣٢	١,٩٩٩,١١٧,٧٣٥
٢٠٠٥[٦٢]	٥٩,٥٤٧,٩٢٥	٥١,٤٧٢	٣,٠٦٥,٠٧٢,٤٨٤
٢٠٠٦[٦٣]	٦٣,٥٩٩,٢٤٨	٦٢,٩٣٢	٤,٠٠٦,٤٥٣,٦٩٧
٢٠٠٧[٦٤]	٤٢,٣٧٤,٨٢٣	٧٢,٨٧	٣,٠٨٧,٩٢٩,٥٢٢
٢٠٠٨[٦٥]	٤٤,٤٥٧,٢٨٠	٩٨,٨٨١	٤,٣٩٦,٠٠٠,٤٩٨
٢٠٠٩[٦٦]	٣٠,٨٥٨,٤٩٣	٦٣,٣٢٧	١,٩٥٢,٥٣٦,٣٢٣
٢٠١٠[٦٧]	٣٢,٣٢٨,٩٠٤	٧٩,٨٦	٢,٥٨١,٧٩٧,٤٥٨
٢٠١١[٦٨]	٣١,٢٧٥,٣١٤	١١١,١٤٤	٣,٤٧٦,٠٥١,٣٥٦
٢٠١٢[٦٩]	٣٠,٩٠٤,٠٦٩	١١٢,٤٨٩	٣,٤٧٦,٣٧٢,١٩٧

(٦١) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٤م: ص٢٦- ٢٧.

(٦٢) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٥م: ص٣١- ٣٢.

(٦٣) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٦م: ص٣٣-٣٤.

(٦٤) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٧م: ص٣١.

(٦٥) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٨م: ص٣٨-٣٩.

(٦٦) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠٠٩م: ص٤٠-٤١.

(٦٧) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠١٠م: ص٣٦-٣٧.

(٦٨) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠١١م: ص٤٢-٤٣.

(٦٩) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن،

٢٠١٣[٧٠]	٢٤,٣٧٣,٠١٦	١٠٩,٢٥	٢,٦٥٩,٤٧٥,٨٤٦
٢٠١٤[٧١]	١٧,٠١٤,٨١٨	٩٨,٢٦٨	١,٦٧٢,٠١٥,٠٠٠
٢٠١٥[٧٢]	٤,٨٦٦,٦٢٥ *	٥٥,٨٠٣	٢٧١,٥٧٢,٦٢٠
٢٠١٦	توقَّف الإنتاج النَّفطي جزئيًّا، والصَّادرات النَّفطية كلِّيًّا، بسبب الحرب		
٢٠١٧[٧٣]	قيمة مبيعات النَّفط الخام (٦٢٣,٠٣٥,٨٠٦) دولار.		
٢٠١٨	قيمة مبيعات النَّفط الخام (٨٢٤,٥٠٠,٠٠٠) دولار.		
٢٠١٩	قيمة مبيعات النَّفط الخام (١,١٠١,٠٠٠,٠٠٠) دولار.		
٢٠٢٠	قيمة مبيعات النَّفط الخام (٧١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار.		

* الصَّادرات النَّفطية للعام ٢٠١٥م هي فقط للرُّبع الأوَّل مِن العام، ثمَّ توقَّف الإنتاج النَّفطي والصَّادرات النَّفطية بعده، بسبب الحرب، عدا قطاع مأرب فقد استمرَّ فيه الإنتاج النَّفطي وتكريره في مصفاة مأرب. أمَّا مؤشِّرات قيمة مبيعات النَّفط الخام خلال الفترة ٢٠١٧م- ٢٠٢٠م، فمصدرها التَّقرير السَّنوي للبنك المركزي اليمني بعدن للعام ٢٠٢٠م.

٢٠١٢م: ص٤٢-٤٣.

(٧٠) وزارة النفط والمعادن، اللجنة الفنية للإحصاء، نشرة إحصاءات النفط والغاز والمعادن، ٢٠١٣م: ص بدون.

(٧١) المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، التقرير السنوي لدائرة تسويق النفط الخام للعام ٢٠١٤م: ص١٢.

(٧٢) المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، التقرير السنوي لدائرة تسويق النفط الخام للعام ٢٠١٥م: ص١٢.

(٧٣) م. خالد عبدالواحد نعمان، مرجع سابق: ص١٥.

كميَّة وقيمة الصَّادرات الخارجية للغاز الطَّبيعي المسال وحصَّة الحكومة مِنها خلال الفترة نوفمبر ٢٠٠٩م-ديسمبر ٢٠١٥م:

مِن المتعارف عليه عالميًّا أنَّه لا توجد طريقة واحدة لتسعير الغاز الطَّبيعي، ولا توجد أيضًا سوق واحدة للتِّجارة في الغاز الطَّبيعي، بل هناك عدَّة طرق وعدَّة أسواق، بحسب الموقع والبلد. فهو يباع في اليابان بنحو (١٧) دولار للمليون وحدة حرارية، حيث الطَّريقة الوحيدة لنقله مِن البلد المنتج هو تسييله، ونقله بالنَّاقلات البحرية العملاقة، مِن ماليزيا وقطر وغيرهما مِن الدُّول المنتجة. وغالبًا ما يكون سعر هذا الغاز المسال مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بأسعار النَّفط العالمية؛ فمثلًا كلُّ برميل نفط يحتوي على نحو (٥,٨) مليون وحدة حرارية، فإذا كان سعر البرميل (١٠٠) دولار، يكون بذلك سعر المليون وحدة حرارية مِن النَّفط نحو (١٧) دولار، وهذه هي معدَّلات أسعار الغاز المسال العالمية. لذلك، فإنَّ كثيرًا مِن الدُّول المنتجة للغاز الطَّبيعي المسال، ترى ربط الأسعار بمعدَّلات سعرية على أساس أسعار النَّفط العالمية. أمَّا في أمريكا فينتج الغاز الطَّبيعي مِن الحقول، سواء التَّقليدية أو غير التَّقليدية، ويباع حسب تسعير مركز «هنري هوب» لتجارة الغاز على أساس العرض والطَّلب[٧٤].

يقوم مشروع الغاز الطَّبيعي المسال على استلام الغاز مِن شركة صافر، مِن حقول صافر- مأرب، ونقله عبر أنبوب يمتدُّ بطول (٣٢٠)كم، إلى «بلحاف»، بمحافظة شبوة؛ حيث أقيمت منشآت ومجمَّع التَّسييل والمعالجة. ثمَّ يُصدَّر إلى الأسواق الخارجيَّة عبر ميناء بلحاف. وقد جرى التَّعاقد على

(٧٤) د. سليمان الخطاف، كيف يتم تسعير الغاز الطبيعي في العالم، وثيقة بصيغة «pdf»: ص١.

كميَّة وقيمة الصَّادرات الخارجية مِن حصَّة الدَّولة، واستئجار (٤) ناقلات عملاقة بعقود طويلة الأجل، لتقوم بنقل وتوصيل الغاز إلى أسواق محدَّدة، في كلٍّ مِن: كوريا الجنوبية، والولايات المتَّحدة الأمريكية، والمكسيك. ووفقًا للعقود طويلة الأجل جرى توقيعها وتصدير كميَّة (٥,٣) مليون طنٍّ سنويًّا، وعدِّلت لاحقًا إلى (٦,٧) مليون طنٍّ سنويًّا. وقد بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات لإقامة هذا المشروع العملاق بأكثر (٤) مليار دولار أمريكي[٧٥].

جدول رقم (٢٢): كميَّة وقيمة الصَّادرات الخارجية مِن الغاز الطَّبيعي المسال وحصَّة الحكومة مِنه، خلال الفترة نوفمبر ٢٠٠٩م- ديسمبر ٢٠١٥م[٧٦]:

العام	كمية الصَّادرات (مليون طن)	متوسِّط سعر الطَّن السَّنوي (دولار أمريكي)	قيمة الصَّادرات (مليون دولار أمريكي)	حصَّة الحكومة (مليون دولار أمريكي)
٢٠٠٩	٠,٤٠٠	١٢٤,٩	٤٨,٧	٦,٩
٢٠١٠	٤,٥٩٠	١٥٩,٨	٧٣٣,٧	١٠٦,١
٢٠١١	٦,٨٧٧	١٨٧,٢	١٢٨٧,١	١٨٣,٤
٢٠١٢	٥,٠٩٤	٢٠٨,٦	١٠٦٢,٥	٢٠٥,٩
٢٠١٣	٧,٦٣٤	٢٧٥,٩	٢١٠٦,١	٣٧٩,٦
٢٠١٤	٦,٦٢٥	٤٥١,٦	٣٠٠٣,٧	٧٥٣,٥
٢٠١٥	١,٣١١	٣٤١,١	٤٤٧,٢	٦٣,٧

(٧٥) مجلس الشورى، اللجنة المالية، تقرير بشأن الوضع الراهن لقطاع النفط والغاز، ٢٠٢٠م: ص٣٢.

(٧٦) مجلس الشورى، اللجنة المالية، المرجع السابق: ص٣٢.

ملاحظة: مؤشِّرات عام ٢٠١٥م هي للرُّبع الأوَّل فقط، حيث توقَّف الإنتاج والتَّصدير في شهر أبريل بسبب الحرب وما زال.

ولمزيد مِن التَّفصيل حول صادرات الغاز الطبيعي المسال، خلال الفترة نوفمبر ٢٠٠٩م- ديسمبر ٢٠١٥م، على مستوى المشترين الثَّلاثة «كوجاز- "KOGAS"، و»جي. دي. إف.- GDF»، و»تي. جي. بي. إل.- TGPL»، يمكن عرضها في الجدول التَّالي.

جدول رقم (٢٣): صادرات الغاز الطَّبيعي المسال خلال الفترة نوفمبر ٢٠٠٩م- ديسمبر ٢٠١٥م، على مستوى المشترين(٧٧):

صادرات الغاز الطبيعي المسال لشركة «كوجاز "KOGAS			
العام	متر مكعب	طن متري	مليون وحدة حرارية
٢٠٠٩م	٤٢٣,٥٥١	١٨٦,٢٨٤	٩,٦٨٨,٣٨٠
٢٠١٠م	٣,١٥٣,٥٨٠	١,٣٩١,٤٧٧	٧٢,٣٣٣,٩٩٠
٢٠١١م	٤,٧٢٤,٤٧٨	٢,٠٨٩,٢٣٢	١٠٨,٥٤٠,٥٤٠
٢٠١٢م	٣,٣٣٠,٧١٥	١,٤٧٢,١٦٦	٧٦,٥٠٦,٤٣٠
٢٠١٣م	٥,٣٨٩,٧٦٣	٢,٣٨١,٤٧٧	١٢٣,٧٦٦,١١٠
٢٠١٤م	٤,٥٥٠,٨٣١	٢,٠٠٨,٦٣٩	١٠٤,٤٠٩,٩٠٠
٢٠١٥م	١,٠٧٨,٨٤٠	٤٧٥,٧٤٧	٢٤,٧٣٢,٣٤٠
الإجمالي	٢٢,٦٥١,٧٥٨	١٠,٠٠٥,٠٢٢	٥١٩,٩٧٧,٦٩٠

(٧٧) وزارة النفط والمعادن، الإدارة العامة لشؤون الغاز، صادرات الغاز الطبيعي المسال السنوية، ٢٠٢٢م: ص ١-٢.

صادرات الغاز الطبيعي المسال لشركة «جي. دي. إف. GDF"			
العام	متر مكعب	طن متري	مليون وحدة حرارية
٢٠٠٩م	١٤٣,٣٩٩	٦٣,٢٨٥	٣,٢٩٠,٠٨٠
٢٠١٠م	٣,٦٤٠,٦١٠	١,٦٠٦,٦١٢	٨٣,٥٢١,٧٦٠
٢٠١١م	٥,٨١٧,٥١٠	٢,٥٧٣,٧٨٣	١٣٣,٧١١,٧٦٠
٢٠١٢م	٤,٦٦٧,٧٠٩	٢,٠٦٢,٧٢٦	١٠٧,٢٠٨,٨٦٠
٢٠١٣م	٦,٥٩٢,١٦٠	٢,٩١١,٢٦٢	١٥١,٣٤٠,٣٢٠
٢٠١٤م	٥,٧٢١,١٤١	٢,٥٢٣,٥٢٩	١٣١,٢١٦,٣٨٠
٢٠١٥م	٧٦٧,٦٧٧	٣٣٨,٢٩٦	١٧,٥٩٤,٣٠٠
الإجمالي	٢٧,٣٥٠,٢٠٦	١٢,٠٧٩,٤٩٣	٦٢٧,٨٨٣,٤٦٠
صادرات الغاز الطبيعي المسال لشركة «تي. جي. بي. إل.- TGPL			
العام	متر مكعب	طن متري	مليون وحدة حرارية
٢٠٠٩	٣١٨,٣٤٧	١٤٠,٢١٤	٧,٢٨٤,٧٣٦
٢٠١٠	٣,٦٠٩,٤٢٦	١,٥٩١,٨٤٦	٨٢,٧٤٥,٢٣٨
٢٠١١	٥,٠٠٤,١٨٣	٢,٢١٣,٧٨٢	١١٤,٩٦٤,٩٠٩
٢٠١٢	٣,٥٢٩,٧٢٩	١,٥٥٩,٤٤٩	٨١,٠١٦,٩٣٥
٢٠١٣	٥,٣٠٣,٣٣٦	٢,٣٤١,٧٣٩	١٢١,٦٥٦,٤٨٧
٢٠١٤	٤,٨١١,٢٠٨	٢,١٢١,١٨٣	١١٠,٢٥٠,٤٥٩
٢٠١٥	١,١٢٧,٤٠٨	٤٩٦,٨٩٨	٢٥,٨٢٤,٩٠٢
الإجمالي	٢٣,٧٠٣,٦٣٧	١٠,٤٦٥,١١١	٥٤٣,٧٤٣,٦٦٦
الإجمالي العام للصادرات من ٢٠٠٩/١١/٧م وحتى ٢٠١٥/٤/١٢م	٧٣,٧٠٥,٦٠١	٣٢,٥٤٩,٦٢٦	١,٦٩١,٦٠٤,٨١٦

ويمكن عرض تفاصيل كميَّات الغاز الطَّبيعي المسال، التي جرى ضخُّها مِن المنبع (صافر) إلى المصبِّ (بلحاف)، خلال الفترة ٢٠٠٨م-٢٠٢١م، في الجدول التَّالي[٧٨].

جدول رقم (٢٤): كميَّات الغاز الطَّبيعي المسال التي جرى ضخُّها مِن المنبع (صافر) إلى المصبِّ (بلحاف) خلال الفترة ٢٠٠٨م-٢٠٢١م[٧٩]:

	الغاز المرسل من صافر		الغاز الواصل إلى بلحاف	
السنة	طن متري	مليون قدم مكعب	طن متري	مليون قدم مكعب
٢٠٠٨م	٧,٥٢	٣٤٥	٧,٥٢	٣٤٥
٢٠٠٩م	٩٢٠,٤٦٣	٤٣,٤٥٩	٩٢٠,٤٦٣	٤٣,٤٥٩
٢٠١٠م	٥,٣٩٥,٠٢٠	٢٦٢,٨٦٣	٥,٣٩٥,٠٢٠	٢٦٢,٨٦٣
٢٠١١م	٧,٧٣٢,٥٩٤	٣٧٣,٧٨٩	٧,٦٥١,١٥١	٣٧١,٠٥٢
٢٠١٢م	٥,٧٩٨,٨٣٩	٢٨٠,٩٩٧	٥,٧٧٠,٥٨٦	٢٨٠,٦٠٩
٢٠١٣م	٨,٤٥٧,١٩٠	٤١٠,٠١٥	٨,٤٨١,٤٠٠	٤١٢,٣٩٨
٢٠١٤م	٧,٤٤٧,٢٧٨	٣٦٢,٠٧٩	٧,٤٧٢,٩٨٦	٣٦٣,٨٥٢
٢٠١٥م	١,٦٧٥,٣٧٣	٨١,٥٠٢	١,٦٨٤,٨٥٣	٨٢,٠٦٨
٢٠١٦م	٢٠,١٣٢	٩٦٢	٢٠,١٣٢	٩٦٢
٢٠١٧م	٢٠,٩٦٣	١,٠١٩	٢٠,٩٦٣	١,٠١٩

(٧٨) وزارة النفط والمعادن، الإدارة العامة لشئون للغاز، المرجع السابق، ص٢.

(٧٩) ملاحظة: الكمِّيَّات، خلال الفترة ٢٠١٦م- ٢٠٢١م، جرى استخدامها فقط لتعبئة خطِّ الأنبوب للحفاظ على الضَّغط فيه، وتشغيل كهرباء منشأة «بلحاف» لإنارة المرافق الخدمية فيها، والقرى المجاورة للمنشأة.

٢٠١٨م	٣٩,٧٨٩	١,٩٣٦	٣٩,٧٨٩	١,٩٣٦
٢٠١٩م	٣٤,٦١٢	١,٦٨٦	٣٤,٦١٢	١,٦٨٦
٢٠٢٠م	٣٤,٤٢٦	١,٦٧٧	٣٤,٤٢٦	١,٦٧٧
٢٠٢١م	٣٨,٢٧١	١,٨٦٣	٣٨,٢٧١	١,٨٦٣
الإجمالي	٣٧,٦٢٢,٠٠٢	١,٨٢٤,١٩٢	٣٧,٥٧١,٧٠٤	١,٨٢٥,٧٨٩

رابعًا: نتائج مراجعة اتِّفاقيات البيع والشِّراء للغاز الطَّبيعي المسال، ومبلغ الضَّرر المترتَّب عليها:

أظهرت نتائج المراجعة لاتِّفاقيات البيع والشِّراء تضمُّنها عددًا مِن البنود التي تخالف أحكام اتِّفاقية تطوير الغاز ١٩٩٥م، والتَّعديل رقم (١) للاتِّفاقية عام ١٩٩٧م، كما استغلَّت الشَّركات المشترية خبرتها الواسعة في السُّوق، وعلاقاتها بإدارة «الشَّركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال»، لتضمين تلك الاتِّفاقيات الشُّروط والأحكام التي تخدم مصالحها. وقد قابل ذلك نقص الخبرة في وزارة النَّفط والمعادن في هذا المجال، إضافة إلى القصور الكبير في وسائل وإجراءات مراجعة اتِّفاقيات البيع بصورة سليمة؛ الأمر الذي ترتَّب عليه الإضرار بمصالح اليمن، نتيجة عدم حصوله على قيمة عادلة لثروته مِن الغاز الطَّبيعي. فقد بلغ متوسِّط سعر بيع الغاز اليمني، وفقًا للعقود الثَّلاثة، خلال الفترة نوفمبر ٢٠٠٩م وحتَّى ديسمبر ٢٠١٣م، (٤,٤٥) دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما بلغ متوسِّط سعر بيع الغاز الطَّبيعي المسال، لنفس الفترة، في اليابان، (١٤,٤١) دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية،

وفي كوريا (١٢,٨٨) دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي الصِّين (٨,٩٩) دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفقًا لما تضمَّنته النَّشرة الشَّهرية الصَّادرة عن منظَّمة الأقطار العربية المصدِّرة للنَّفط (أوابك).

كما بلغ متوسِّط سعر البيع لنفس الفترة (١١,٦٩) دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفقًا لمعادلة تسعير الغاز الطَّبيعي (١٢,٦٠٪jcci)، والتي تضمَّنتها اتِّفاقية تعديل الأسعار التي أبرمت، بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣٠م، بين «الشَّركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال» وشركة «كوغاز».

أسفر تنفيذ اتِّفاقيات البيع الثَّلاث (المؤسَّسة الكورية للغاز «كوغاز»، شركة سويس لتجارة الغاز الطَّبيعي المسال «تراكتبل»، شركة توتال للغاز والطَّاقة المحدودة)، خلال الفترة مِن بداية الإنتاج التِّجاري في نوفمبر ٢٠٠٩م وحتَّى ديسمبر ٢٠١٣م، وفقًا للبيانات المتحصَّل عليها مِن الإدارات المختصَّة بوزارة النَّفط والمعادن، عن بيع كميَّة قدرها (١,٢٤٢,٨٧٤,١٤٢) مليون وحدة حرارية بريطانية، بقيمة إجمالية قدرها (٥,٥٢٥,٧٩٤,٦٧٧) دولار. وهذه القيمة متدنيَّة جدًّا مقارنة بالقيمة العادلة، وفقًا لأسعار البيع السَّائدة في أسواق شرق أسيا، خلال نفس الفترة. وبإعادة احتساب قيمة هذه الكميَّة وتطبيق معادلة تسعير الغاز التي تضمَّنتها اتِّفاقية تعديل الأسعار مع «شركة كوغاز»، عن نفس الفترة، فإنَّ قيمة هذه الكميَّة تبلغ (١٤,٥٣٠,٠٥٩,٢٥٤) دولار.

وبناء على ذلك، فإنَّ مبلغ الضَّرر الإجمالي على «الشَّركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال»، نتيجة بيع الغاز بأسعار أقلَّ مِن الأسعار السَّائدة في السُّوق، خلال الفترة مِن نوفمبر ٢٠٠٩م وحتى ديسمبر ٢٠١٣م، بلغ (٩,٠٠٤,٢٦٤,٥٧٧) دولار؛ ويمكن إيضاح ذلك على مستوى الاتِّفاقيات الثَّلاث في الجدول التالي[٨٠]:

جدول رقم (٢٥): الضَّرر الإجمالي على الشَّركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال، نتيجة بيع الغاز بأسعار أقلَّ مِن الأسعار السَّائدة في السُّوق، خلال الفترة مِن نوفمبر ٢٠٠٩م وحتَّى ديسمبر ٢٠١٣م:

الشَّركة	كمية المبيعات مليون وحدة حرارية بريطانية	قيمة المبيعات الفعلية (دولار)	قيمة المبيعات وفق سعر السوق (دولار)	الضرر الإجمالي على الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال (دولار)
كوغاز	٣٧٧,٧٥٧,١٤٠	١,١٢٨,٥٥٨,٣٣٥	٤,٣٩٩,٠٠٧,٧٦٥	٣,٢٧٠,٤٤٩,٤٣٠
السويس	٤٧٦,٠٠٣,٣٠٠	٢,٢٢٥,٧٤٧,٥٠٧	٥,٥٦٥,٩٤٠,٧٢٤	٣,٣٤٠,١٩٣,٢١٧
توتال	٣٨٩,١١٣,٧٠٢	٢,١٧١,٤٨٨,٨٣٥	٤,٥٦٥,١١٠,٧٦٥	٢,٣٩٣,٦٢١,٩٣٠
الإجمالي	١,٢٤٢,٨٧٤,١٤٢	٥,٥٢٥,٧٩٤,٦٧٧	١٤,٥٣٠,٠٥٩,٢٥٤	٩,٠٠٤,٢٦٤,٥٧٧

كما يطرح بعض خبراء النَّفط في اليمن عدم وجود جدوى اقتصادية أو استفادة حقيقية مِن ثروة الغاز الطَّبيعي المسال، في حالة قيام

(٨٠) الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، تقرير الجهاز بنتائج فحص ومراجعة المستندات والوثائق المتعلقة باتفاقيات (عقود) بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال المبرمة عام ٢٠٠٥م: ص٢١- ٢٢.

الحكومة اليمنية بإبرام عقود بيعه للسُّوق الدُّولية بأسعار مخفَّضة، مقارنة بما إذا تمَّ تشغيل محطَّات الكهرباء الرَّئيسة، ومصانع الأسمنت، في الجمهورية، بمادَّة الغاز الطَّبيعي المسال، بدلًا مِن تشغيلها بمادَّتي الدَّيزل والمازوت المستوردتان مِن السُّوق الخارجية، واللَّتان تكلِّفان الدَّولة مئات الملايين مِن الدُّولارات سنويًّا.

معظم احتياطي الغاز في البلد يوجد في قطاع مأرب، رقم (١٨)، بكمِّيَّات متواضعة، وفي مثل هذه الحالة يجب أن تكون الأولوية لاستغلال الغاز كبديل لمادَّتي المازوت والدَّيزل، اللَّتان تُستوردان مِن الخارج بأسعار مرتفعة، مقارنة بأسعار بيع الغاز اليمني المسال للخارج، ناهيك عن استغلال الغاز للاستخدام المحلِّي كبديل للغاز البترولي المسال (المنزلي الذي تعتبر احتياطيَّاته محدودة جدًّا)، والكيروسين، وإنتاج الميثانول كبديل لبنزين السِّيارات؛ أضف إلى ذلك صناعات أخرى، مثل الأسمدة، والبتروكيماويات، وذلك مِن خلال القيام بعمليَّات حسابية منطقية لها، على النَّحو التَّالي[٨١]:

جدول رقم (٢٦): المقارنة للجدوى الاقتصادية في استخدام الغاز الطبيعي المسال في تشغيل محطَّات الكهرباء الرَّئيسة ومصانع الأسمنت، وبين استخدامها لمادَّتي المازوت والدَّيزل[٨٢]:

(٨١) وزارة النفط والمعادن، تقرير مرفوع من مستشار الوزارة إلى وزير النَّفط والمعادن، بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٤م، مرجع م.و./٢٠١٢/٨م: ص١- ٣.

(٨٢) ملاحظة: مادتي المازوت والدَّيزل التي يتم تزويدها لمصانع الأسمنت والشِّركات الخاصَّة

مبيعات شركة النفط اليمنية للمؤسسة العامة للكهرباء للعام ٢٠٠٩م	
١,٠٥٣,٣٩٧,٤٣٩ لتر، أي ما يعادل ٩٩٤,٧٠٩,٥٧ طن متري	مبيعات شركة النفط من مادة المازوت
٣٦٧,٥٢٥,٢٩٣,٤٠ دولار، أي ٥٥,٤٨ دولار للبرميل	القيمة بسعر شراء مصافي عدن (٣٦٩,٤٨) دولار للطن المتري
٩,٤٦ دولار.	قيمة واحد مليون وحدة حرارية بريطانية
٩١٤,٣١٠,٥٤٥ لتر، أي ما يعادل ٧٦١,٩٢٥,٤٥ طن متري	مبيعات شركة النفط اليمنية من مادة الديزل
٤١٠,٦٧٧,٨١٧,٦٠ دولار، أي ٧١,٣٩ دولار للبرميل	القيمة بسعر شراء مصافي عدن (٥٣٩) دولار للطن المتري
١٢,١٧ دولار	قيمة واحد مليون وحدة حرارية بريطانية
مبيعات شركة النفط اليمنية للمؤسسة العامة للكهرباء للعام ٢٠١٠م	
١,١٤٧,١٤٤,١١١ لتر، أي ما يعادل ١,٠٨٣,٢٣٣,٣٤ طن متري	مبيعات شركة النفط اليمنية من مادة المازوت
٥٢٢,٩٢٤,٠٦٣,١٠ دولار، أي ٧٢,٤٨ دولار للبرميل	القيمة بسعر شراء مصافي عدن (٤٨٢,٧٤) دولار للطن المتري
١٢,٣٦ دولار.	قيمة واحد مليون وحدة حرارية بريطانية
٥٠٧,١٥١,٥٦٢ لتر، أي ما يعادل ٤٢٢,٦٢٦,٣٠ طن متري	مبيعات شركة النفط اليمنية من مادة الديزل
٢٨٤,٧٢٥,٦٨٥,٩٠ دولار، أي ٨٩,٢٣ دولار للبرميل	القيمة بسعر شراء مصافي عدن (٦٧٣,٧١) دولار للطن المتري

والقوات المسلَّحة والشَّركات الأجنبية لم تدخل ضمن ما ورد في الجدول.

١٥,٢١ دولار	قيمة شراء واحد مليون وحدة حرارية بريطانية
إيرادات الغاز الطبيعي المسال لعام ٢٠١٠م	
٤,٦١٠,٢١٤ طن متري.	كمية الصادرات
٧٣١,٣٦٣,٠٨١ دولار.	إجمالي قيمة الصادرات
١٥٨,٦٤ دولار للطن المتري.	قيمة الطن الواحد من الغاز الطبيعي المسال
٣,٠٨ دولار.	قيمة بيع واحد مليون وحدة حرارية بريطانية
ونظرًا لأنَّ مبيعات الغاز الطَّبيعي المسال، للعام ٢٠٠٩م، بدأت في شهر نوفمبر ٢٠٠٩م، لن تتم مقارنتها بمشتروات العام ٢٠٠٩م مِن مادتي الدَّيزل والمازوت، وستتم المقارنة بين مبيعات صادرات الغاز الطَّبيعي المسال للعام ٢٠١٠م (حصَّة الحكومة)، والاكتفاء بمقارنتها بقيمة كميَّات مادَّة المازوت فقط، والمخصَّصة والمزوَّدة بها لمحطَّات الكهرباء، وبالسِّعر الذي اشترت به شركة مصافي عدن، دون إضافة تكاليف النَّقل والمناولة وما إلى ذلك. كما جرى تجاهل قيمة الدِّيزل المزوّد لمحطَّات الكهرباء (المؤسسة العامة للكهرباء).	
٥٢٢,٩٢٤,٠٦٣,١٠ دولار	إجمالي قيمة شراء مادة المازوت المزود لمحطات الكهرباء للعام ٢٠١٠م
١٠٨,٨٨٥,٢٣٩ دولار	ناقصًا إجمالي قيمة حصَّة الحكومة مِن إيرادات الغاز الطَّبيعي المسال
٤١٤,٠٣٨,٨٢٤,١٠ دولار	الخسارة
٥٨,٤٠٠,٠٦٥ دولار	ناقصًا إجمالي قيمة حصص الشُّركاء المحلِّيّين مِن إيرادات الغاز الطَّبيعي المسال
٣٥٥,٦٣٨,٧٥٩,١٠ دولار	صافي الخسارة للعام ٢٠١٠م

المبحث الخامس

أبرز تأثيرات البيئة الدَّاخليَّة والخارجية على نشاط قطاع النَّفط في اليمن:

تعرَّف البيئة العامَّة بأنَّها الإطار الجغرافي الذي تعمل فيه المنظَّمات المختلفة، بما فيها المنظَّمة المعنيَّة؛ وبالتَّالي فإنَّ تأثير هذه البيئة ينسحب على جميع هذه المنظَّمات. ومِن بين مكوِّنات هذه البيئة القيم الثَّقافية والاجتماعية، والظُّروف السِّياسية والقانونية، والموارد الاقتصادية، والظُّروف التَّعليمية والتُّكنولوجية، إلى جانب التَّضاريس والمناخ، وما شابه ذلك. أمَّا البيئة الخاصَّة فهي التي تعيش داخل شبكة المنظَّمة المعنيَّة، وتوضِّح علاقاتها مع المنظَّمات والجهات الأخرى ذات التَّأثير المباشر على عمل المنظَّمة. ويقع ضمن هذه البيئة المجهِّزون والموزِّعون، والوكالات أو المنظَّمات الحكومية ذات العلاقة، والمنافسون الذين يجب أن تتفاعل معهم المنظَّمة[٨٣].

وعليه يمكن التَّعرُّف على أبرز تأثيرات البيئتين الخارجية والدَّاخلية على الإيرادات النَّفطية، وتسويق حصَّة الدَّولة مِن النَّفط الخام، وأبرز الفرص والتَّحدِّيات في إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية، وقدرة قطاع النَّفط على الاستفادة مِنها أو تجنُّبها.

(٨٣) موسى اللوزي، التنمية الإدارية: المفاهيم والأسس والتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمَّان- الأردن، ط١/٢٠٠٠م: ص٢٥٤.

أوَّلًا: أبرز تأثيرات البيئة الخارجية على الإيرادات النَّفطية وتسويق حصَّة الدَّولة مِن النَّفط الخام:

لقد أسهمت جملة مِن العوامل الخارجيَّة في التَّأثير على واقع إنتاج وبيع النَّفط في اليمن. وقد أدَّى كلٌّ مِن صندوق النَّقد الدُّولي، والبنك الدُّولي، أدوارًا مؤثِّرة في صناعة السِّياسة العامَّة لقطاع النَّفط في اليمن؛ وذلك مِن خلال إلزام الحكومة اليمنية بتنفيذ عدد مِن الإجراءات، كرفع الدَّعم عن المشتقَّات النَّفطية على مراحل مختلفة، بهدف زيادة الصَّادرات النَّفطية الخارجيَّة، وبالتَّالي زيادة إيراداتها النَّفطية. كما أنَّ منظَّمة الدُّول المصدِّرة للنَّفط (أوبك) تقوم بدور أساسي في تحديد الإنتاج العالمي مِن النَّفط، ولها تأثيرها على الأسعار العالميَّة لخامات النَّفط، ناهيك عن وقوعها تحت تأثير قوى عالميَّة تحت مظلَّة النِّظام الدُّولي الذي تتزعمَّه الولايات المتحدة الأمريكية.

ونتيجة عدم قدرة الحكومة اليمنية في المساهمة في تحمُّل تكاليف استكشاف وإنتاج النَّفط الخام والغاز الطَّبيعي، والتي تصل إلى مئات الملايين مِن الدُّولارات، فإنَّها تلجأ إلى الشَّركات النَّفطية الأجنبية، وخاصَّة الأوربيَّة والأمريكيَّة العاملة في مجال النَّفط والغاز[٨٤]، والقادرة على تحمُّل هذه التَّكاليف إلى حين استخراج هذه المواد الخام وتسويقها وبيعها؛ حيث تستعيد هذه الشَّركات نفقاتها مِن خلال النَّفط أو الغاز

(٨٤) مثل شركة «هنت» الأمريكيَّة، وشركة «كنديان نكسن» الكنديَّة، وشركة «توتال» الفرنسيَّة، وغيرها.

المنتج لاحقًا، مِن خلال ما يُعرف بـ»نفط الكلفة»، «وغاز الكلفة»، وهذا بدوره يقلِّل مِن حصَّة الدَّولة مِنهما، ويخفِّض مِن مردود الصَّادرات النَّفطية والغازية للدَّولة.

ولا يخلو وجود الشَّركات النَّفطية الأوربيَّة والأمريكيَّة العملاقة، والمستثمرة في مجالات النَّفط والغاز في اليمن، مِن تأثير اقتصادي، وسياسي بشكل أو بآخر، على الحكومة اليمنيَّة، فقد تصل حصص هذه الشَّركات في بعض السَّنوات مِن الخام المنتج إلى ما يقارب حصَّة الدَّولة، في بعض الحقول.

وتخضع إيرادات النَّفط والغاز للحكومة اليمنيَّة للتَّغيُّرات في أسواق النَّفط والغاز العالميَّة؛ بمعنى أنَّه كلَّما ارتفعت أسعار النَّفط والغاز عالميًّا تعاظمت إيرادات النَّفط والغاز للحكومة اليمنيَّة، والعكس صحيح. وبالتَّالي، فإنَّ انخفاض تلك الإيرادات ينعكس سلبًا على تمويل مشاريع التنمية، وفي تحقيق أهداف مجتمعيَّة أخرى. وترتبط الأسواق العالمية بمضاربات السُّوق، إضافة إلى عوامل أساسيَّة تتَّصل بالعرض والطَّلب، انخفاضًا وارتفاعًا. وعلى سبيل المثال فقد انخفض الطَّلب على النَّفط، نهاية عام ٢٠٠٨م، نتيجة الأزمة الماليَّة العالميَّة وما بعدها، وهذا بدوره تسبَّب في انخفاض أسعار النَّفط إلى الثُّلث تقريبًا، مقارنة بأعلى مستوى لها في يوليو ٢٠٠٨م.

ثانيًا: أبرز تأثيرات البيئة الدَّاخلية على الإيرادات النَّفطية وتسويق حصَّة الدولة مِن النَّفط الخام:

مِن أهمِّ العوامل المؤثِّرة على إيرادات النَّفط والغاز هي العوامل الدَّاخلية، إذ هي العنصر المباشر في التَّأثير، بل لها التَّأثير الأقوى على زيادة أو قلَّة الصَّادرات والإيرادات النَّفطيَّة، مقارنةً بتأثيرات البيئة والعوامل الخارجيَّة.

ويمكن حصر أهمِّ العوامل الدَّاخلية التي أثَّرت في مجال النَّفط في اليمن في الاستقرار السِّياسي والأمني الذي شهدته الجمهورية اليمنية، خاصَّة بعد تحقُّق الوحدة عام ١٩٩٠م، ما دفع بالمزيد مِن الشَّركات النَّفطية للتَّوافد إلى اليمن للاستثمار في مجال النَّفط والغاز، وبالتَّالي تنامى الإنتاج النَّفطي والصَّادرات النَّفطية حتَّى عام ٢٠٠٢م. وبالرَّغم مِن هذا التَّوافد إلَّا أنَّ هذا التَّوجُّه لاقى تحدِّيات وعقبات كثيرة، مِن أهمها:

عدم وجود قانون للنَّفط في اليمن، وهذا يحدُّ كثيرًا مِن إعطاء هذا القطاع الاستقلالية في التَّطوير والتَّحديث والإدارة؛ فوجود قانون خاصٍّ سيمنح قطاع النَّفط استقلاليَّة قانونيَّة وتجاريَّة لممارسة وتنفيذ الأنشطة بصبغة القطاع الخاص تحت مظلَّة القطاع العام.

الأعمال التَّخريبية، المتمثِّلة في تفجير أنابيب النَّفط في المناطق التي يمرُّ بها، ما يؤدِّي إلى تسرُّب آلاف البراميل مِن النَّفط يوميًّا، وتقليل

الصَّادرات النَّفطيَّة للخارج، وبالتَّالي خفض إيرادات النَّفط؛ ناهيك عن الآثار البيئية المترتّبة جرَّاء تسرُّب النَّفط مِن هذه الأنابيب.

التَّناقص السَّنوي لإنتاج النَّفط الخام في القطاعات المنتجة، ما أدَّى إلى تناقص الكميَّات المصدَّرة للخارج، وأثَّر على الإيرادات النَّفطية.

ضعف الاقتصاد اليمني وشحَّة الإمكانات حال دون إنشاء شركات نفطيَّة وطنيَّة قادرة على إدارة الصِّناعة النَّفطيَّة، خاصَّة في مجال استكشاف وإنتاج النَّفط؛ وبالتَّالي فإنَّ جزءًا كبيرًا مِن النَّفط المنتج يؤول للشَّركات النَّفطيَّة الأجنبيَّة المستثمرة والمنتجة للنَّفط، لامتلاكها الإمكانات الهائلة في الصِّناعة النَّفطيَّة.

تنصُّ الاتِّفاقيَّات النَّفطية على السِّريَّة، وعدم نشر المعلومات، خلال سريان الاتِّفاقيَّات، ولفترة إضافيَّة لأربع سنوات لاحقة لانتهاء هذه الاتِّفاقيَّات. وتشمل المعلومات دون حصر البيانات المتعلِّقة بالتَّصاميم والطُّرق والصِّيغ والمعالجات والاحتياطات، وأيَّ معلومات أخرى، فنيَّة أو ماليَّة أو تجاريَّة. هذه السِّريَّة المتضمَّنة في الاتِّفاقيَّات توفِّر فرصة تشريعية لتغييب حقائق الثَّروة، وتُفقد المؤسَّسات الرَّسميَّة القدرة على الرَّقابة، ولو كانت مربوطة بتصريح مسبق بوزارة النَّفط والَّتي تعمل هي الأخرى على سريَّة المعلومات المختلفة، وعدم نشر أيِّ معلومات فنِّيَّة واقتصاديَّة عن مختلف القطاعات النَّفطية في اليمن[٨٥].

(٨٥) عبدالودود شرف الزبيري، سياسات استغلال النفط وتوظيف عائداته في اليمن، رسالة

وفي عام ٢٠١٤م، قام فريق الحكم الرَّشيد التَّابع لمؤتمر الحوار الوطني، بزيارة لوزارة النَّفط ووحداتها، واطَّلع على عدد مِن الاتِّفاقيَّات النَّفطيَّة؛ وقدَّم تقريرًا لأعضاء مؤتمر الحوار الوطني، أهمَّ ما تضمَّنه ذلك التَّقرير هو وجود اختلافات جوهريَّة بين تلك الاتِّفاقيَّات، واختلالات قانونيَّة، وتجاوزات لا تخدم المصلحة العليا للدَّولة، وهو ما يمثِّل أحد أوجه الهدر لثروة طبيعيَّة يُعوَّل عليها إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقيَّة في البلد(٨٦).

وهناك ثلاثة أنواع مِن الاتِّفاقيَّات النَّفطية التي يعمل بها قطاع النَّفط في اليمن، واحدة للنَّفط، وثانية للغاز، وثالثة للاثنين معًا. وكلُّ الاتِّفاقيَّات الحديثة التي يعمل بها قطاع النَّفط حاليًّا في استثمارات النَّفط والغاز هي في إطار اتِّفاقيَّة تسمَّى «اتِّفاقيَّة المشاركة في الإنتاج- A.S.P.»، مع الشَّركات النَّفطية الأجنبيَّة المستثمرة في القطاعات النَّفطيَّة. وبالرَّغم مِن أنَّ هذا النَّوع، أو هذه الصِّيغة مِن الاتِّفاقيَّات، هي مِن أفضل العقود النَّفطيَّة المعمول بها في كثير مِن الدُّول النَّفطية الرَّائدة في السِّياسات النَّفطية، إلَّا أنَّها تحتاج إلى مهارات وقدرات عالية للكادر الوطني المفاوض أمام الشَّركات النَّفطيَّة الرَّاغبة في الاستثمار النَّفطي بهدف انتزاع أكبر

مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة أسيوط، مصر، ط/٢٠١٢م: ص٣٢٤.

(٨٦) انظر: الحوار الوطني يكشف ثلاث شخصيات موغلة بالفساد في وزارة النفط والمعادن، موقع شبوة برس، في: ٢٠١٣/٨/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:
https://shabwaah-press.info/news/9413

نسبة لحصَّة الدَّولة مِن النَّفط المنتج مقارنة بحصَّة هذه الشَّركات المستثمرة، ناهيك عن ضرورة التَّحسين المستمر لنصوص وبنود هذه الاتِّفاقيَّات بما يخدم المصلحة الوطنيَّة العليا للدَّولة.

مِن جهةً أخرى هناك عيوب وأوجه قصور عديدة في بنود ونصوص هذه الاتِّفاقيَّات مقارنة بالاتِّفاقيَّات النَّفطيَّة المعمول بها في بعض التَّجارب لدول نفطيَّة أخرى؛ فمثلًا في التَّجربة المصريَّة تنصُّ اتِّفاقيَّاتها النَّفطيَّة على الاحتكام للقوانين المصريَّة، وليس للخارج، عند حدوث الخلافات والنِّزاعات مع الشَّركات النَّفطيَّة المستثمرة؛ بينما تنصُّ الاتِّفاقيَّات النَّفطية في تجربة اليمن، في حالة النِّزاع أو الخلاف مع الشَّركات النَّفطيَّة، على الاحتكام لمؤسَّسات ومكاتب محاكم دوليَّة خارجيَّة، وبالعودة لقوانين تلك المحاكم، وليس لقوانين الجمهورية اليمنية[٨٧].

وحاليًا، هناك قضايا تحكيم منظورة أمام محاكم دوليَّة، نتيجة إخلال بعض الشَّركات النَّفطية للاتِّفاقيَّات وعدم قانونيَّة انسحابها مِن القطاعات النَّفطية التي تقوم بتشغيلها. كما تقوم الشَّركات النَّفطيَّة المستثمرة ببيع حصَّتها مِن النَّفط الخام بطريقتها الخاصَّة للسُّوق الخارجيَّة دون تدخُّل مِن قبل الحكومة اليمنية، سواء بالشَّراء أو بمراقبة الوجهة الجغرافيَّة لتلك الصَّادرات.

(٨٧) المصدر: فهد راوح، تطوير منظومة السياسات والبرامج الحكومية لقطاع النفط في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، مركز تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء، ٢٠١٥م: ص١٢٢-١٢٣.

وبصورة عامة تعمل وزارة النَّفط اليمنية إلى جانب الشَّركات النَّفطية الأجنبية في عدد مِن القطاعات النَّفطية الإنتاجية والاستكشافية، وفق علاقة شراكة استثمارية تستند إلى اتِّفاقيات نافذة مبرمة معها؛ وفي حال جرى الإخلال بهذه الاتِّفاقيات مِن قبل الجانب اليمني هناك احتمالات عدَّة؛ وآثار اقتصادية قد تنجم عن هذا الإخلال، ومِن ذلك:

إنهاء الاتِّفاقية النَّفطية مِن قبل طرف مِن أطرافها قد يتعارض مع نصوصها التي حُدِّدت فيها شروط وإجراءات إنهائها، وما يترتَّب على إنهائها أو الإخلال بها مِن قبل الأطراف المتعاقدين؛ وبالتَّالي فتح المجال أمام التَّحكيم الدُّولي مِن قبل المتضرِّر، وما قد تتحمَّله الدَّولة مِن مترتَّبات والتزامات مالية عالية، قد تصل إلى عشرات الملايين مِن الدُّولارات، ناهيك عن احتمالات عزوف الشَّركات النَّفطية العالمية بعد ذلك مِن الإقدام على الاستثمار في الجمهورية اليمنية.

تعتبر الاستثمارات في مجال النَّفط مِن الاستثمارات الدُّولية المباشرة، وأيُّ إخلال بالاتِّفاقيات النَّفطية مِن طرف الحكومة اليمنية قد يكلِّفها أعباءً اقتصادية واجتماعية كبيرة، كتباطؤ الاقتصاد الوطني، وعدم قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها التَّنموية أمام المجتمع اليمني، وارتِّفاع في معدَّلات الفقر والبطالة، وتدهور الظُّروف المعيشيَّة.

وقد نصَّ الدُّستور اليمني، في المادة (١٨)، على أنَّ عقد الامتيازات المتعلِّقة باستغلال موارد الثَّروة الطَّبيعية لا يتمُّ إلَّا بقانون، أي ضرورة

مصادقة مجلس النُّواب عليها، ثمَّ إصدارها بقرار مِن رئيس الجمهورية، بعد موافقة مجلس الوزراء ووزارة النَّفط والمعادن؛ وهذا بخلاف الاستثمارات الأخرى التي تخضع في ممارسة أنشطتها لقانون الاستثمار رقم (١٥) لعام ٢٠١٠م.

وتعدُّ الاتِّفاقيَّة النَّفطية ملزمة لجميع الأطراف الموقِّعة بعد صدور قانون بالموافقة عليها، طبقًا للإجراءات الدُّستورية، وبالتَّالي منحها القوَّة والأثر القانونيّين، بصرف النَّظر عن أيِّ تشريع حكومي مخالف لها. وتحكم نصوص هذه الاتِّفاقيَّات مصالح وحقوق الحكومة، وكذلك حقوق ومصالح الشَّركات النَّفطية المشغِّلة؛ وفي الغالب لا يجوز القيام بتبديلها أو تعديلها إلَّا بالاتِّفاق المشترك بين أطراف هذه الاتِّفاقية، ويكون التَّعديل خاضعًا للموافقة عليه بقانون يصدر طبقًا للإجراءات الدُّستوريَّة في الجمهورية اليمنية. وعادةً يحقُّ للحكومة اليمنية إلغاء الاتِّفاقيَّة بقرار جمهوري، في حالات معيَّنة تتعلَّق بالشَّركات النَّفطية المشغِّلة، ومنصوص عليها في الاتِّفاقيَّة، مثل: تقديمه بيانات غير صحيحة ولها اعتبار ماديٌّ في إبرام الاتِّفاقية، أو تنازل عن أيِّ مِن مصالحه في الاتِّفاقية بطريقة مخالفة لأحكامها، أو عدم تنفيذه لقرار نهائي صادر عن إجراءات قضائيَّة، أو ارتكابه ضررًا جسيمًا متعمَّدًا بحقِّ القطاع النَّفطي الذي يشغِّله أو منشأته[٨٨].

(٨٨) فهد راوح، تطوير منظومة السياسات والبرامج الحكومية لقطاع النفط في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق: ص١١٥- ١١٦.

ويبيّن الشَّكل رقم (٩) أهم الشُّركاء/ وأصحاب المصالح الذين يؤثِّرون ويتأثَّرون بوزارة النَّفط، في إطار علاقات تعاون وتنسيق مشترك، وعلاقات تأثير إيجابية وسلبية، ضمن السِّياسة العامَّة للدَّولة.

شكل رقم (٩): خارطة أصحاب المصلحة ذوي التَّأثير بوزارة النَّفط والمعادن[٨٩]:

ثالثًا: أبرز الفرص والتَّحدِّيات في إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية:

يفترض في صانع السِّياسات والقرار في قطاعي النَّفط والغاز الاهتمام بأبرز الفرص القائمة أمام قطاع النَّفط، والتي يستوجب اقتناصها والاستفادة مِنها، وإدراك أبرز التَّحدِّيَّات التي يواجهها، والتي يستوجب

(٨٩) المصدر: الشكل مِن إعداد الباحث.

تجنُّبها أو معالجتها. وهنا جملة مِن الفرص والتَّحدِّيات التي يمكن رصدها في هذا الشَّأن نسردها في مصفوفة مِن خلال الجدول التَّالي.

جدول رقم (٢٧): أبرز الفرص والتَّحدِّيات الخاصَّة بقطاع النَّفط وقدرته على الاستفادة مِنها أو تجنُّبها(٩٠):

الفرص	قدرة القطاع على الإفادة مِنها	التَّحدِّيات	قدرة القطاع على تجنبها
* التَّوجُّه نحو قطاع النَّفط مِن قبل قيادة الدَّولة والحكومة والمجتمع اليمني.	* إعطاء قطاع النَّفط استقلاليَّة كاملة في إدارة شئونه الفنية والإدارية دون تدخُّل أو وصاية حزبية أو مراكز قوى أخرى في الدَّولة.	* تقلُّبات أسعار النَّفط في السُّوق العالمية وظهور أزمات اقتصادية في العالم.	* تطوير آليَّة تسويق النَّفط الخام، وتحسين شروط البيع للنَّفط الخام اليمني. * تفعيل وحدة الدِّراسات في وزارة النَّفط لمتابعة الأوضاع العالمية للنَّفط، واختيار الكادر المتخصِّص العامل في هذه الوحدة.

(٩٠) فهد راوح، تطوير منظومة السياسات والبرامج الحكومية لقطاع النفط في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص١٢٥- ١٣٠.

* الاستفادة مِن تجارب الدُّول والممارسات العربية والعالمية في الاستغلال الأمثل للثَّروة النَّفطية.	* الاستفادة مِن بعض التَّجارب في إصدار قانون للنَّفط والغاز وتأسيس شركة أو مؤسَّسة وطنية للنَّفط بهدف الاستغلال الأمثل للثَّروة النَّفطية. * تشكيل فرق عمل فنية لهذا الغرض. * إعداد وتنفيذ برامج لزيارة بعض الدُّول الناجحة في استغلال ثرواتها النفطية.	* الانخفاض السنوي لإنتاج النفط الخام، وبالتالي انخفاض المخزون النفطي المؤكد.	*إعادة النَّظر في كلِّ الاتِّفاقيات النَّفطية السَّابقة لما فيه المصلحة العليا للدَّولة. *تطوير وتحديث الاتِّفاقيات النَّفطية الجديدة وفق سياسة خاصَّة تُعنى بنظام العقود والاتفاقيات النَّفطية. * تحديث برامج الرقابة المالية والإدارية والقانونية على الشَّركات النَّفطية.

* وجود (١٣) حوض رسوبي في اليمن، وما تم استغلاله هو مِن حوضين رسوبيَّين فقط حتَّى الآن.	* إنشاء جهاز خاص تابع لوزارة النَّفط مهمَّته الترويج لعمليَّات الاستكشافات النَّفطية؛ يرفد بقدرات فنية وإدارية عالية في هذا المجال. * التَّوسع في أحواض رسوبية جديدة في عمليات الاستكشافات النَّفطية والغازية.	* تنامي الاستهلاك المحلِّي مِن كافَّة المشتقَّات النَّفطية وتكرار ظهور اختلالات تموينية.	* تحديث وتطوير المصافي المحلِّية الحكومية. * إصدار تشريع يسمح بإشراك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في إنشاء مصافي جديدة. * وضع خطط مسبقة لمواجهة الزِّيادة المستمرَّة في استهلاك المشتقات.

* وجود مخزون مِن الغاز يمكن استثماره لمدَّة (٢٥) عامًا قادمة.	* إعادة النَّظر في اتِّفاقيات البيع السَّابقة للشركات المستثمرة في مشروع الغاز الطَّبيعي المسال. * تشغيل محطَّات الكهرباء بالغاز الطبيعي المسال.	* تنامي ظاهرة التَّهريب للمشتقَّات النَّفطية يقلِّل مِن قدرة قطاع النَّفط ووزارة المالية على توفير المشتقَّات بصورة مستمرَّة للسُّوق المحليَّة.	* إعداد سياسات تضامنيَّة مشتركة تناط بالأجهزة الأمنية المختلفة والسُّلطات المحلِّية في المحافظات ووزارة النَّفط في مكافحة ذلك. * تفعيل لائحة العقوبات للمهرِّبين التي أقرَّتها وزارة العدل.
* ظهور مؤشِّرات لإمكانية استغلال الثَّروة النَّفطية في المغمورة.	* إعطاء الشَّركات النَّفطية العالمية امتيازات أفضل عن تلك التي تعطى في المناطق البرية مع وضع المصلحة العليا للدَّولة في المقدمة.	* عدم وجود قانون خاص لإدارة واستغلال وتنمية الثَّروة النَّفطية في اليمن.	* قيام قطاع النَّفط والحكومة والجهات ذات العلاقة بإعداد مشروع قانون استغلال الثَّروة النَّفطية وإصداره مِن قبل مجلس النُّوَّاب.

* وجود ثلاث موانئ لتصدير النَّفط وإمكانيَّة إنشاء موانئ تصدير جديدة للنَّفط والغاز على أيّ نقطة مِن السَّاحل اليمني الكبير (سواحل اليمن تمتدُّ ما يقارب ٢,٥٠٠ كم).	* إعداد دراسة لاختيار أفضل نقاط التَّصدير على السَّاحل اليمني يراعى فيها تكلفة النَّقل والجوانب الأمنية، ومناطق الإنتاج.	* طول دورة الموافقة على نفاذ الاتِّفاقيات النَّفطية في منظومة أجهزة الدَّولة المختلفة (وزارة النَّفط- مجلس الوزراء- مجلس النُّوَّاب- رئاسة الجمهورية).	* حصر الموافقة على الاتِّفاقيات النَّفطية بوزارة النَّفط ومجلس الوزراء فقط. * تعديل المادة (٩٢) مِن الدُّستور بشأن مصادقة مجلس النُّوَّاب ورئيس الجمهورية على الاتِّفاقيَّات النَّفطية.

* إعداد نظام اتِّفاقيَّات نفطية مع الشَّركات النَّفطية بأكثر مِن نوع مِن أنواع الاتِّفاقيَّات (عقود خدمة- عقود تقديم التُّكنولوجيا-.. الخ) وبحسب الظُّروف الاقتصادية للدَّولة حاضرًا ومستقبلًا.	* الاستفادة مِن تجارب بعض الدُّول النَّفطية في هذا المجال. * إصدار تشريع بإنشاء نظام للعقود والاتِّفاقيات النَّفطية.	* الظُّروف الأمنية غير المستقرَّة وتفجير أنابيب النَّفط والتَّقطُّعات لناقلات النَّفط والغاز بين المحافظات.	* تشكيل فرق عسكرية تابعة لوزارة النَّفط تعمل على حماية المنشآت النَّفطية وأنابيب النَّفط. * إيجاد سياسة تضامنيَّة مشتركة مع الجهات الأمنيَّة والسُّلطات المحليَّة لتنفيذ ذلك.

		* عدم وجود شركة أو مؤسَّسة وطنية للنَّفط للقيام بكافة الأنشطة في الصناعة النَّفطية، بنوعيها الاستخراجيَّة والتَّحويلية، على غرار بعض التَّجارب والممارسات الدُّولية النَّفطية النَّاجحة.	* إنشاء مؤسَّسة أو شركة وطنية للنَّفط تصدر بقانون خاص. * ضمُّ كلِّ الشَّركات الوطنية الاستخراجية والتَّحويلية لهذه المؤسَّسة أو الشَّركة الوطنية.

* الاستفادة مِن تجارب الدُّول والممارسات الدُّولية في إعادة تنظيم قطاع النَّفط.	* الاستفادة مِن تجارب بعض الدُّول العربية والأجنبية النَّفطية في إعادة تنظيم قطاع النَّفط في اليمن.	* عدم تضمين قانون الاستثمار اليمني، رقم ١٥ لعام ٢٠١٠م، لأيّ ضمانات أو محفِّزات للمستثمرين المحليّين والأجانب للاستثمار في أنشطة قطاع النَّفط والغاز.	* إصدار قانون خاصٍّ للاستثمار النَّفطي يضمن الاستغلال الأمثل للثَّروة النَّفطية الوطنية، مع تقديم ضمانات ومحفِّزات للمستثمرين في أنشطة قطاع النَّفط والغاز.

* تدنّي كلف إنتاج النَّفط في بعض الحقول البرّية في اليمن مقارنةً بكثير مِن الدُّول الأخرى.	* وضعه كمعيار عند التَّفاوض مع الشَّركات النَّفطية المستثمرة في اليمن بما يخدم مصلحة الدَّولة العليا عند إبرام الاتِّفاقيات النَّفطية معها.	* تعدُّد مصادر القرار لبعض الموضوعات ذات العلاقة بقطاع النَّفط (مجلس الوزراء- المجلس الاقتصادي الأعلى- اللَّجنة الوزارية لتسويق النَّفط- اللَّجنة الفنِّية التَّابعة للَّجنة الوزارية لتسويق النَّفط).	* إلغاء اللَّجنة العليا لتسويق النَّفط واللَّجنة الفنِّية التَّابعة لها. * مجلس الوزراء هو المخوَّل فقط بإصدار القرارات ذات العلاقة بقطاع النَّفط بناءً على اقتراح مِن وزارة النَّفط ووحداتها التَّابعة.

* تأسيس مؤسَّسة وطنيَّة لإدارة وتشغيل القطاعات النَّفطية الإنتاجية التي انتهت فترة اتِّفاقيَّاتها النَّفطية أو التي يتم التَّخلِّي عنها مِن قبل المشغِّلين لها.	* إنشاء مؤسَّسة أو شركة وطنية للنَّفط تضمُّ فيها كافَّة الشَّركات النَّفطية الوطنية التي تشغل القطاعات الإنتاجيَّة التي آلت للدَّولة على أن تؤسِّس هذه المؤسَّسة أو الشَّركة بقانون خاص.	* تنامي عدد السُّكَّان يقلِّل مِن قدرة قطاع النَّفط على تحقيق ازدهار حقيقي في اليمن.	* إعادة دراسة وتقييم وتطوير السِّياسات الحاليَّة المنظِّمة لأنشطة قطاع النَّفط. * إدخال سياسات جديدة في أنشطة قطاع النَّفط بالاستفادة مِن تجارب بعض الدُّول.

		* عدم وجود برنامج زمني مِن قبل الحكومة وقطاع النَّفط لاختيار الفريق الجيِّد الَّذي سيشغل المناصب العليا عند تسلُّم الدَّولة القطاعات الإنتاجية التي ستنتهي اتِّفاقيَّاتها النَّفطية مع الشَّركات النَّفطية الأجنبية.	* إعداد برنامج زمني مسبق يتضمَّن معايير فنِّيَّة وإدارية لمن سيتم اختيارهم لشغل المناصب العليا في الشَّركات النَّفطية الوطنية التي ستشغل القطاعات المستلمة مِن الشَّركات النَّفطية الأجنبية.

		* شكاوى المواطنين في مناطق الامتياز في عدم استخدام الشَّركات النَّفطية لمعدَّاتهم وآليَّاتهم، والاستعانة بمعدَّات وآليَّات مِن خارج تلك المناطق، ناهيك عن موضوع تلوُّث البيئة.	* إعداد برنامج مِن قبل الحكومة وقطاع النَّفط يتضمَّن زيارات مكثَّفة للمواطنين والسُّلطة المحليَّة لحلِّ تلك المشاكل والقضايا. * تعديل الفقرة الخاصَّة بالبيئة في الاتِّفاقيات النَّفطية. * إنشاء صندوق للتَّنمية الاجتماعية في المناطق المنتجة للنَّفط أو الغاز أو للاثنين معًا.

		* الصُّورة السَّيئة لمجال الاستثمار النَّفطي لدى الشَّركات النَّفطية العالمية، خاصَّة الكبيرة مِنها، بسبب الصِّراعات الدَّاخلية والاختلالات الأمنية.	* تحسين هذه الصُّورة تناط بجهاز التَّرويج النَّفطي المزمع إنشاءه وفق خطط وبرامج يعدُّها لذلك، وبالتَّعاون والتَّنسيق مع الجهات ذات العلاقة، مثل الهيئة العامة للاستثمار.

* إشراك القطاع الخاصّ المحلّي والأجنبي في الصِّناعة التَّكريرية، واستيراد وتوزيع وبيع المشتقَّات النَّفطية، بهدف التَّخفيف عن الدَّولة وتحسين الوضع الاقتصادي.	* إقرار تشريع بإنشاء مصافي جديدة لتكرير النَّفط تابعة للقطاع الخاص. * إسناد كلّ خدمات استيراد وتوزيع وبيع المشتقَّات النَّفطية للقطاع الخاصّ على أساس شركات خاصَّة، وليس أفراد. * إنشاء جهاز حكومي جيِّد للمتابعة والرَّقابة على القطاع الخاصّ في الفقرتين السَّابقتين.	* احتياج قطاع النَّفط حاضرًا ومستقبلًا لبعض التَّخصُّصات المهمَّة، مثل الميكانيكا والاقتصاد في الإدارة العليا، ثمَّ لتخصُّص الجيولوجيا البحرية للاستكشاف في المناطق المغمورة (البحار).	* التَّنسيق مع جهاز الخدمة المدنية في رفد قطاع النَّفط بتلك التَّخصُّصات إلى حين استقلاليَّته تمامًا. * استقطاب بعض القدرات مِن جهات عامَّة وخاصَّة، لشغل المناصب الاقتصادية العليا في وحدات قطاع النَّفط. * تأهيل مَن يمكن تأهيله مِن الكادر الموجود.

* الانضمام الكلِّي إلى مبادرة الشَّفافية العالمية للحدِّ مِن الفساد في قطاع النَّفط.	* تقديم كافَّة المعلومات والبيانات عن أنشطة وحدات قطاع النَّفط دون استثناء. * إلزام الشَّركات النَّفطية بتقديم بيانات بكافَّة نفقاتها واعتمادها مِن قِبل شركات استشارية عالمية معروفة في الفحص والتَّدقيق. * ضرورة إلزام الجهات النَّفطية الحكومية بتقديم بياناتها وموازناتها للمجلس اليمني للشَّفافية بعد تعميد الجهاز المركزي للرَّقابة والمحاسبة عليها.	* اعتماد الدَّولة على قطاع النَّفط في تمويل الموازنة العامة للدَّولة.	* إقرار سياسة نفطيَّة مرنة جديدة مِن قبل مجلس النُّوَّاب تسمح بصيغ استثمارية متعدِّدة لمشاركة الشَّركات النَّفطية الأجنبيَّة. * اعتماد نظام شفَّاف، يسمح بإعطاء فرص متكافئة للشَّركات الوطنية والأجنبية، ممَّن لها الخبرة التِّقنية والتِّكنولوجية والكفاءة المالية في الاستثمار النَّفطي. * تنمية القطاعات الواعدة الأخرى في اليمن (قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة. الخ).

		* الاعتماد على الخبراء والفنّيّين الأجانب الذين يساهمون في رفع نفط الكلفة مِن خلال الرَّواتب والامتيازات الأخرى الممنوحة لهم.	* تطوير برنامج رفع القدرات الفنية الوطنية وتدريبها نظريًّا وميدانيًّا داخليًّا وخارجيًّا، على حساب الشَّركات المشغِّلة الأجنبيَّة المستثمرة في اليمن.

المبحث السَّادس

أهم معوِّقات تنمية الثَّروة النَّفطية في الجمهورية اليمنية

يتناول هذا المبحث أهمَّ معوِّقات تنمية الثَّروة النَّفطية في الجمهورية اليمنية، وهي معوِّقات تواجه صناعة النَّفط، سواء كانت معوِّقات سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية، أو أخرى، عدا عن المعوِّقات الإدارية والفنِّية التي تواجه تنمية الإنتاج النَّفطي، ثمَّ الصِّراعات وعلاقتها بإدارة وتقاسم الموارد الطَّبيعية.

أوَّلًا: معوِّقات تواجه صناعة النَّفط:

تتمثَّل المعوِّقات التي تواجه صناعة النَّفط اليمنية في محدودية الاكتشافات، وانخفاض مستوى الاحتياطيَّات المكتشفة، والمشكلات المؤسَّسية والتَّنظيمية والتَّشريعية التي تحدُّ مِن رفع كفاءة أداء المؤسَّسات المتاحة، ومشكلات التَّمويل والانخفاض النِّسبي للمهارات الفنية، ومحدودية القدرات الاستثمارية، وسوء استغلال المتاح مِن العوائد، والتي حالت دون أن تظهر مخرجات الصِّناعة النَّفطية على مستوى المجتمع بالشَّكل الذي كان يؤمِّله المواطن، وبالتَّالي وصول القطاع إلى مرحلة الفشل في حالة استمرار هذه التَّحدِّيات والمعوِّقات.

ونوجز أهمَّ هذه المعوّقات في هذا الجانب فيما يلي[٩١]:

غياب التَّشريعات والنُّظم والقوانين الخاصَّة بتنظيم أنشطة القطاع والعلاقات التي تربط الدَّولة بالقطاع الخاص المحلّي والأجنبي، وتنظِّم نشاط الوزارة والمؤسَّسات التَّابعة، وتحدِّد المعايير النَّوعية والفنِّية لجوانب الصِّناعة النَّفطية التي تهتمُّ بسياسات الحفاظ على البيئة والإنسان والسَّلامة العامَّة، وحقوق المناطق المنتجة للنَّفط.

تعدُّد الهيئات والشَّركات والمؤسَّسات، وبالتَّالي التَّداخل في المهام والصَّلاحيات بين المهام السِّيادية والتَّنفيذية للوزارة والمؤسَّسات التَّابعة، ممَّا يسبِّب هدرًا للمال والوقت، وإرباكًا حقيقيًّا للاستثمارات الخارجية والدَّاخلية، ويخلق بيئة للفساد المالي والإداري، وخاصَّة في ظلِّ غياب التَّشريعات والنُّظم والرَّقابة الجادَّة على مختلف الأنشطة.

سيطرة فئة محدودة على المؤسَّسات النَّفطية اليمنية مِن ذوي الولاءات لرأس النِّظام والإدارة العليا في السُّلطة، في ظلِّ توازنات سياسية واجتماعية واقتصادية لا تخدم عملية التنمية.

غياب السِّياسات والرُّؤية الواضحة لإدارة الصِّناعة النَّفطية وتنمية الثَّروة النَّفطية، بما يخدم عملية التَّنمية، وبما يحافظ على الثَّروة وحقوق الأجيال المستقبلية؛ ما أسفر عن اتِّساع رقعة الفساد في القطاع النَّفطي، وقصور وتهاون في الحقِّ العام في الاتِّفاقيات المبرمة مع الشَّركات الأجنبية وضياع ثروة المجتمع.

(٩١) عبدالودود شرف الزبيري، مرجع سابق: ص٣٣٧- ٣٣٨.

قصور الخبرات الفنية اللَّازمة والمتخصِّصة في مختلف جوانب الصِّناعة النَّفطية، والذي ترتَّب عنه عقد اتِّفاقيات نفطية تحتوي على العديد مِن أوجه القصور؛ مِن أهمِّها: سوء توزيع المساحة بين القطاعات النَّفطية، وارتفاع مستوى الإعفاءات الضَّريبية والجمركية، وارتفاع نسبة «نفط الكلفة» في معظم الاتِّفاقيات النَّفطية، ممَّا يفوِّت على الدَّولة الكثير مِن العوائد الفنية والمادية.

غياب الشَّفافية في نشر المعلومات الخاصَّة بحقيقة الثَّروة النَّفطية ومضمون اتِّفاقيات المشاركة مع الشَّركات الأجنبية، ممَّا يفقد البلد الكثير مِن ثرواتها، بحجَّة تشجيع الاستثمار والتَّمادي مع الشَّركات الأجنبية في تقديم الحوافز والإعفاءات، وضياع الكثير مِن العوائد السِّيادية.

ضعف الرَّقابة مِن قبل المؤسَّسات التَّشريعية على الجهاز التَّنظيمي للصِّناعة النَّفطية، مما يترك فرصة كبيرة للمؤسَّسات التَّنفيذية لاتِّخاذ إجراءات قد يترتب عليها إهدارًا للثَّروة النَّفطية، خاصَّة في ظلِّ غياب التَّشريعات المنظمة لذلك.

ثانيًا: معوِّقات سياسية وأمنية:

تعتبر التَّقارير الصَّادرة مِن هيئات ومنظَّمات دوليَّة تجاه بلد ما ذات تأثير كبير على إقبال الاستثمارات إلى الدُّول التي تشملها هذه التَّقارير الدُّولية، كونها منظَّمات مستقلَّة وتقاريرها تؤخذ بعين الاعتبار عند اتِّخاذ القرارات الاستثمارية على مستوى الشَّركات والدُّول. وقد كانت

التَّقارير الدُّولية التي أشارت إلى اليمن متشائمة، وهذا ينعكس سلبًا على سمعة البلد، ويحدُّ مِن التَّدفُّقات الاستثمارية الأجنبية إلى اليمن[٩٢].

ويشكِّل الاستقرار السِّياسي والأمني عصب الحياة لأيِّ قطاع اقتصادي في أيِّ بلد في العالم، حيث أنَّه مع وجود الاستقرار السِّياسي تتدفَّق الاستثمارات الأجنبية، وتمضي الإنجازات في وتيرة عالية ومتسارعة. وقطاع النَّفط هو مِن أشدِّ القطاعات حساسيَّة تجاه الاستقرار السِّياسي والأمني، حيث أنَّه قطاع يتسمُّ بارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمار، وعليه فهو يتطلَّب قدرًا عاليًا وشاملًا مِن الاستقرار السياسي والأمني، حتَّى يتسنَّى له التَّطوُّر والنُّمو وتقديم وفورات اقتصادية للدَّولة.

ويعيش قطاع النَّفط في اليمن في ظلِّ أوضاع سياسية وأمنية معقَّدة، وغير مستقرَّة؛ كان أخرها الحرب التي اندلعت في مارس ٢٠١٥م، وما زالت، ما عطَّل القطاع، وأوقف أنشطته في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتَّصدير وغير ذلك. وقد بلغت خسائر القطاع مليارات الدُّولارات مِن حصَّة الدَّولة، بالإضافة إلى فقدان القطاع لإسهاماته في رفد خزينة الدَّولة، والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني، ممَّا أثَّر سلبًا على الإيرادات العامَّة للدَّولة، وأدَّى إلى عدم قدرتها على تسديد الأجور الشَّهرية والمرتَّبات للموظَّفين، وتردي الأوضاع المعيشية للمواطن، وارتفاع أسعار المشتقَّات البترولية والغاز المنزلي، وغير ذلك مِن النَّتائج والآثار السَّلبية.

(٩٢) انظر: قاسم علي الجديعي، دراسة حول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية اليمنية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء- اليمن، ٢٠١٢م: ص٦٠.

ثالثًا: معوِّقات فنية واقتصادية:

هناك تدنِّي كبير في إنتاج النَّفط في اليمن، وهو يزداد عقدًا بعد عقد، في حين يحتاج الوضع اليمني إلى البحث عن المزيد مِن الاستكشافات ورفع مستوى الإنتاج. ويعود سبب ذلك التَّدنِّي إلى عدَّة عوامل، مِن أهمُّها[٩٣]:

سحب مِن مكامنه الجيولوجية كلَّ يوم دون ظهور اكتشافات كبيرة على أرض الواقع تعوِّض المسحوب.

زيادة إنتاج الماء المصاحب مِن حقول المسيلة الواقعة في حوض سيئون- المسيلة، وذلك على حساب إنتاج النَّفط، حيث يعادل إنتاج البرميل النَّفطي الواحد ما يقارب (٢٥) برميلًا مِن الماء المصاحب.

الانخفاض المطَّرد في أسعار النَّفط العالمية، والذي حصل في الفترة القليلة الماضية، كنتاج رئيس للأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية في العالم، ولن تقف آثارها وتداعياتها عند بلد أو قارة أو أيِّ حدود جغرافية، هذا الانخفاض هو الآخر يشكِّل حجر عثرة أمام نمو الاستثمارات الاقتصادية في مجال النَّفط في البلاد، ومِن ثمَّ تعويق نمو الإنتاج النَّفطي.

أمام هذه الصُّورة التي تبدو قاتمة، وغير مطمئنة، يتطلَّب الأمر مِن وزارة النَّفط والمعادن، ومِن الجهات المعنية الأخرى في الحكومة، وضع رؤية إستراتيجية وسياسات سليمة وخطَّة مدروسة للتَّنقيب وتطوير

(٩٣) مجلس الشورى اليمني، تقرير اللجنة الاقتصادية، مرجع سابق: ص١٤- ١٥.

الثَّروات النَّفطية والغازية، سواء في اليابسة أم المغمورة، وذلك باستخدام كلِّ ما أمكن مِن مختلف أنواع التِّقنيات المتقدِّمة، وشتَّى السُّبل الممكنة، وصولًا إلى تحقيق زيادة في الإنتاج أو في الحفاظ على مستوى الإنتاج الرَّاهن على الأقل لفترة طويلة.

ومِن المتداول في الحاضر أنَّ العالم يعيش المراحل الأخيرة مِن عصر النَّفط، وأنَّه سيشهد تغيُّرًا جذريًا نتيجة نضوبه؛ فتوقُّعات المحلِّلين الاقتصاديِّين، بحسب تقرير اللَّجنة الاقتصادية بمجلس الشُّورى[٩٤]، تشير إلى أنَّ إنتاج النَّفط سيصل إلى ذروته خلال السَّنوات القادمة، ثمَّ لن يلبث أن ينحدر، إذ ليس هناك ما يوحي باحتمال اكتشاف حقول ضخمة جديدة. وتؤطِّر تلك التَّوقُّعات لعملية التَّحوُّل في استخدام النَّفط الرَّخيص إلى النَّفط الغالي، أي استخدام النَّفط الثَّقيل والرَّمل النَّفطي بشكل كبير؛ وذلك بعد أن ظهر في الأفق بداية النُّضوب الحقيقي للنَّفط الخفيف. نتيجة لذلك سيتحوَّل مركز الثِّقل النَّفطي في العالم مِن الشَّرق الأوسط إلى مناطق أخرى تمتلك احتياطيَّات ضخمة مِن النَّفط.

رابعًا: معوِّقات إدارية وقضائية:

مِن أهمِّ المعوِّقات الإدارية والقضائية التي تواجهها الشَّركات الأجنبية المستثمرة استدعاء إجراءات الموافقة أو المصادقة على الاتِّفاقيات

(٩٤) مجلس الشورى اليمني، تقرير اللجنة الاقتصادية، مرجع سابق: ص١٥.

النَّفطية، والبدء بعملية الإنتاج النَّفطي، وذلك مِن قبل المؤسسات الرَّسميَّة: وزارة النَّفط، مجلس الوزراء، مجلس النُّوَّاب، رئاسة الجمهورية، فترة زمنية طويلة، إذ تأخذ جهدًا أكبر وتكاليف أعلى، وتخضع لآليَّة بيروقراطيَّة تعاني مِن تفشّي الفساد والرَّشوة، وتشتِّت طاقة المستثمر، وتهدر وقته وجهده، في مؤسَّسات الدَّولة.

يتكرَّر توقُّف أعمال النَّفط الاستكشافيَّة والإنتاجيَّة، في المناطق الواقعة ضمن عمل الشَّركات النَّفطية الأجنبية، بسبب مطالبات كثيرة للسُّكَّان بتوظيف أعداد كبيرة مِن أبناء تلك المناطق في هذه الشَّركات، بالرَّغم مِن أنَّ معظم تلك الأعداد غير مؤهَّلة أو غير مدرَّبة؛ في حين يغيب صندوق التنمية الاجتماعية لتلك المناطق، كي تورَّد فيه كافَّة المنح الاجتماعية المالية التي تدفعها الشَّركات النَّفطية سنويًّا لوزارة النفط والمعادن. هذا التَّململ الاجتماعي تجاه شركات النَّفط، والتَّظاهر أو الاحتجاج دون مزاولة أعمالها، يأتي في ظلِّ فقدان اهتمام قطاع النَّفط والحكومة بالنُّزول الميداني لزيارة تلك المناطق، وتقديم برامج تنمويَّة لها، إذ يكون النُّزول عادة عند حدوث مشاكل واختلالات أمنيَّة فقط.

كما أنَّ عدم كفاءة العناصر البشرية المحليَّة أحيانًا، وبالشَّكل المطلوب للتَّعامل مع الشَّركات الاستثمارية الأجنبية، والتي قد يكون لها تاريخ طويل في النَّشاط الاستثماري[٩٥].

(٩٥) أحمد عبدالله دارس، واقع التخطيط الإستراتيجي في الهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية

وفي الجانب القضائي، يفتقد القضاة الإلمام باللُّغة الإنجليزية، وبقواعد القانون الدُّولي، وبالاتِّفاقيَّات الدولية المتعلِّقة بحركة رؤوس الأموال. كما أنَّ قرارات القضاء الصَّادرة يصعب تنفيذها، خاصَّة ضدَّ مؤسَّسة مِن مؤسَّسات الدَّولة، وهذا يترتَّب عليه دخول حقوق المستثمر في نفق طويل ومظلم.

خامسًا: الصِّراعات وعلاقتها بملكيَّة وإدارة وتقاسم الموارد الطَّبيعية:

مظاهر حقِّ الدَّولة على ثروتها الطَّبيعية -ثروات النَّفط والغاز- تتمثَّل في مظهرين رئيسين، هما: ملكية الدَّولة للثَّروات الطَّبيعية، ويرتبط الثَّاني بالسِّيادة على هذه الثَّروات. وقد اهتمت الجمعية العامَّة للأمم المتَّحدة بالموضوع الأخير، وأصدرت قرارها الشَّهير، في أوَّل مايو عام ١٩٧٤م، رقم (٣٢٠١)، في شأن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد. أمَّا بشأن الشِّق الأوَّل المتعلِّق بملكية الدَّولة للثَّروات الطَّبيعية النَّفطية فإنَّ غالبية الدُّول تنظِّم استغلال مواردها النَّفطية والغازيَّة على أساس أنَّها المالكة لهذه الموارد؛ وذلك باستثناء قليل مِن الدُّول، حيث تعيد ملك هذه الثَّروات لمالك سطح الأرض، والمثال التَّقليدي الذي يُساق في هذا المجال هو الولايات المتَّحدة الأمريكية.

اليمنية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، ٢٠١٠م: ص٤٢-٤٣.

ويذهب البعض إلى تقسيم نُظُم مِلكيَّة الثَّروات النَّفطية والغازية إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي[٩٦]:

النظام الأوَّل: ويُعرف بنظام الاتِّصال، وطبقًا له يعدُّ مالك السَّطح مالكًا لما في باطن الأرض مِن ثروات طبيعية، وهو النِّظام المعمول به في الولايات المتَّحدة الأمريكية.

النِّظام الثَّاني: وطبقًا له لا تُعدُّ الثَّروات الطَّبيعية مملوكة للأخير إلَّا أن يتمَّ اكتشافها، وعندئذ تعود ملكيَّتها للمكتشف، وهذا النِّظام ليس له أثر في قوانين المناجم الحديثة.

النِّظام الأخير: وطبقًا له ملكيَّة الثَّروات الطَّبيعية في باطن الأرض تكون ملكًا للدَّولة، بصرف النَّظر عن مالك السَّطح، وهذا النِّظام هو المعمول به في الغالبية العظمى مِن التَّشريعات المختلفة في الدُّول، ومِنها الدُّول العربية جميعًا.

وقد نصَّ الدُّستور اليمني، لعام ١٩٩١م، والمعدَّل في عام ٢٠٠١م، على امتلاك الدَّولة لكافَّة أنواع الثَّروات الطَّبيعية في باطن الأرض أو في المغمورة، وأنَّها المعنيَّة باستغلال هذه الثَّروات للمصلحة العامَّة. فقد جاء في المادَّة (٨)[٩٧]: «الثَّروات الطَّبيعية، بجميع أنواعها، ومصادر

(٩٦) حاتم نظمي عثمان، اتفاقيات البترول والغاز وسلطة الدولة في تعديلها، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤م: ص٧٥.
(٩٧) دستور الجمهورية اليمنية.

الطَّاقة الموجودة في باطن الأرض، أو فوقها، أو في المياه الإقليمية، أو الامتداد القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، ملك للدَّولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامَّة». ونصَّت المادَّة (٩)[٩٨]: «تقوم السِّياسة الاقتصادية للدَّولة على أساس التَّخطيط الاقتصادي العلمي، وبما يكفل الاستغلال الأمثل لكافَّة الموارد، وتنمية وتطوير قدرات القطاعات الاقتصادية في شتَّى مجالات التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار الخطَّة العامَّة للدَّولة، بما يخدم المصلحة العامَّة والاقتصاد الوطني». كما نصَّت المادَّة (١٨)[٩٩]: «عقد الامتيازات المتعلِّقة باستغلال موارد الثَّروة الطَّبيعية، والمرافق العامَّة، لا يتمُّ إلَّا بقانون، ويجوز أن يبيِّن القانون الحالات محدودة الأهمية التي يتمُّ منح الامتيازات بشأنها وفقًا للقواعد والإجراءات التي تضمَّنها».

إنَّ مِن أهمِّ الأسباب الرَّئيسة لظهور النِّزاعات في إدارة وتقاسم الثَّروة، ضمن البلد الواحد، المركزية المفرطة في إدارة الثَّروة واستغلالها، وتوزيعها بصورة غير عادلة، حيث خلقت الشُّعور بالظُّلم والحرمان والغبن في المناطق أو الوحدات الإدارية المنتجة للثَّروة، وكذا في المناطق التي تفتقر لموارد الثَّروة على حدٍّ سواء. ويؤدِّي بُعد مركز الدَّولة عن المناطق المنتجة إلى ضعف الرَّقابة والمحاسبة، وانعدام الحوكمة والشَّفافية، واستشراء الفساد، والنَّتيجة المنطقية ظهور وانتشار

(٩٨) المرجع السابق.
(٩٩) المرجع السابق.

المطالب بالاشتراك في إدارة الثَّروة، والاقتسام العادل لها. والتَّعامل مع هذه الظَّاهرة أخذ عدَّة مناهج، نذكر مِنها على سبيل المثال لا الحصر:

الاحتراب ضمن البلد الواحد، نيجيريا (بيافرا)، السُّودان (جنوب وشمال)، أندونيسيا (إقليم أتشه).. الخ.

المطالبة بالانفصال وبروز اتِّجاهات معارضة للوحدة الوطنية (دعوة انفصال اسكتلندا عن المملكة المتَّحدة، بحجَّة عدم الاستفادة مِن عوائد النَّفط في بحر الشَّمال).

مطالبة الوحدات الإدارية (المحافظات) المنتجة للثَّروة، بإدارة تلك الثَّروة والإشراف المباشر على إنتاجها وتقاسم عائداتها (وهذا ما يحصل في كلٍّ مِن العراق وليبيا).

ولتفادي الصِّراع داخل البلد الواحد، واحتوائه إن حدث، وتلافي حدَّته، واتِّساع رقعته، مِن الضَّروري أن يُعالج موضوع إدارة واقتسام الثَّروة على أُسس علميَّة واقتصادية، وأن تؤخذ بعين الاعتبار العوامل الدِّيموغرافية والإيكولوجية، وخصائص المناطق المنتجة، والمناطق غير المنتجة، ونوع الثَّروة الطَّبيعية، وتأطير ما يتمُّ التَّوصُّل إليه ضمن نظام مؤسَّسي منطقي، ويتمُّ النَّصُّ على ذلك في الدُّستور[١٠٠].

(١٠٠) رشيد الكاف، ملكية وإدارة وتقاسم الموارد الطبيعية (النفط والمعادن) –الوضع الراهن في الجمهورية اليمنية/ المستقبل، برنامج دعم الحوار الوطني، صنعاء، أغسطس ٢٠١٣م: ص٣- ٤.

والصِّراع في اليمن كما في العديد مِن الدُّول الأخرى، كان نتيجة للنِّزاع على الموارد الاقتصادية الرَّئيسة، ومرتبط بانعدام المساواة في تقاسم الثَّروات تاريخيًّا، وانعدام النُّمو الاقتصادي في الدَّولة الأكثر فقرًا في المنطقة، حتَّى قبل بداية الحرب الحالية؛ ويتركَّز بشكل كبير حول السَّيطرة على القطاعات الاقتصادية الأساسية في اليمن، بما فيها المؤسَّسات الرَّسمية الرَّئيسة والموارد الطَّبيعية[١٠١]. وفي هذا الإطار، وخلال العامين ٢٠١٦م- ٢٠١٧م، عقدت الحكومة اليمنية والمحافظات المنتجة للنَّفط اتِّفاقًا غير رسمي، لكي تحتفظ السُّلطات المحلية بموجبه، بنسبة ٢٠٪ مِن عائدات مبيعات النَّفط، وتعيد استثماره محليًّا، وثمَّة خطر محتمل بأن تقوم حكومة وحدة مستقبلية بإنهاء الاتِّفاق، ما يمكن أن يؤدِّي إلى تولُّد نزاعات وصراعات جديدة.

ويعزِّز مِن الطَّرح المنادي بمسار اقتصادي مخصَّص في اليمن أنَّ القضايا والمظالم الاقتصادية، مثل السَّيطرة على الأصول الاقتصادية الرَّئيسة، كالموانئ والنَّفط والغاز والبنية التَّحتية، وتوزيع الثَّروة بين الفئات الرَّئيسة، وتهميش فئات معيَّنة مِن الاستفادة مِنها، كانت جميعًا مِن مخرجات الصِّراع. وبعد مضي سبع سنوات اشتدت المظالم الاقتصادية، وأصبحت مُسيَّسة بشكل خطير، وربَّما أدَّى الفشل في معالجتها بشكل فاعل إلى تقوية عدد قليل مِن اللَّاعبين الذين أصبح مِن

(١٠١) رأفت الأكحلي، وموسى صعب، وكاميلا ساكيتو، ورقة عمل حول خيارات المسار الاقتصادي لعملية السَّلام في اليمن، مركز النمو الدُّولي- I.G.C.، لندن- بريطانيا، أبريل ٢٠٢٠م: ص٨- ٩.

مصلحتهم استمرار الصِّراع[١٠٢]. وبالتَّالي لا بدَّ مِن اعتماد نموذج تنموي يختلف عمَّا جرى تطبيقه سابقًا، نموذج قائم على اقتصاد العمل والإنتاج والقيمة المضافة، يعمل على إعادة التَّوازن لمصادر الثَّروة الوطنية لصالح القطاعات المنتجة والمبتكرة، ويسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدَّخل والثَّروة بين الطَّبقات المختلفة لأفراد المجتمع، وكذا بين المناطق المختلفة، نموذج تنموي يعيد النَّظر في بنية الثَّروة الوطنية، ووسائل إعادة توزيعها، مِن أجل الحدِّ مِن الفوارق وضمان حياة كريمة لكلِّ المواطنين[١٠٣].

وبشكل عام، فإنَّ الصِّراع على الثَّروة أحد عوامل الصِّراع المعتاد في المجتمعات الإنسانيَّة، ولا تكاد تخلو مِنه فترة تاريخيَّة، لأنَّ التَّنافس داخل القوى السِّياسية والاجتماعية يتمحور على السُّلطة والثَّروة كجزء مِن مظاهر التَّدافع. وقد عاشت اليمن صورًا مِن هذا الصِّراع قديمًا وحديثًا. وقد تسبَّبت عوامل مختلفة، كالمركزيَّة، وضعف الرَّقابة، وانعدام الشَّفافية، وفقدان الحوكمة، والفساد المستشري، وسيطرة نخب خاصَّة، على النُّفوذ والثَّروات، وعدم عدالة التَّوزيع، في إشعال دورة الصِّراع، فكان مِن النَّتائج الاحتراب الدَّاخلي، ودعوات الانفصال، والمطالبة بالإدارة والإشراف المباشرين مِن قبل المناطق المنتجة.

---

(١٠٢) رأفت الأكحلي وآخرون، المرجع السابق: ص١٥.

(١٠٣) د. علي سيف كليب، ورقة عمل: متطلبات التعافي والانتعاش الاقتصادي لليمن، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، صنعاء- اليمن، ٦ أكتوبر ٢٠١٦م: ص١.

وهناك نماذج كثيرة لمبدأ المشاركة في تقاسم الثَّروة والموارد الطَّبيعية، وفق ممارسات دولية ناجحة في هذا الجانب، ومِنها النَّموذج والشَّكل التَّاليين[١٠٤]:

جدول رقم (٢٨): خطط تقاسم الثَّروة (الدَّخل):

المشاركة الأفقيَّة	هي المشاركة في الدَّخل بين الجهات الغنيَّة والفقيرة، مِن حيث الموارد الطَّبيعية، والتي تتطلَّب -غالبًا- خطط توازن في الإيرادات. في هذه الحالة تقوم الحكومة الفيدرالية/ المركزية بجمع وتوزيع الدَّخل مِن الموارد الطَّبيعية إلى المناطق، وفقًا لصيغة متَّفق عليها.
المشاركة الرَّأسيَّة	تقاسم الدَّخل مِن الموارد الطَّبيعية بين الحكومة المركزيَّة والجهات المنتجة، بحيث تحدَّد النِّسبة التي تخصُّ المستوى الوطني، والنِّسبة التي تخصُّ المناطق الأخرى.
التَّوزيع المباشر	توزيع المبالغ مباشرة إلى المواطنين الذين يعيشون في مناطق منتجة للثَّروة الطَّبيعية، مثل الولايات المتحدة (ألاسكا)، وكندا (البرتا)، حيث تتجمَّع إيرادات الموارد الطَّبيعية مباشرة على مستوى المحافظة، ويجري اقتسامها مِن خلال المدفوعات المباشرة إلى المواطنين.
التَّخصيصات القائمة على الضَّريبة	المشاركة في الدَّخل مِن موارد طبيعية يجري تحويلها إلى سلطات المناطق على الأسس الضَّريبية. ويمكن لهذه التَّخصيصات أن تستلزم زيادة في حصَّة الضَّرائب المحصَّلة في المناطق، إضافة إلى التَّحويلات مِن الحكومة المركزية، أو منح تحويلات لغرض خاص.

شكل رقم (١٠): نموذج للمشاركة في تقاسم الموارد الطَّبيعية مركزيًّا

(١٠٤) رعيا الكاف: ملكية وإدارة وتقاسم الموارد الطبيعية، مؤتمر الحوار الوطني في اليمن، سبتمبر ٢٠١٣م: ص٣.

ومحليًّا:

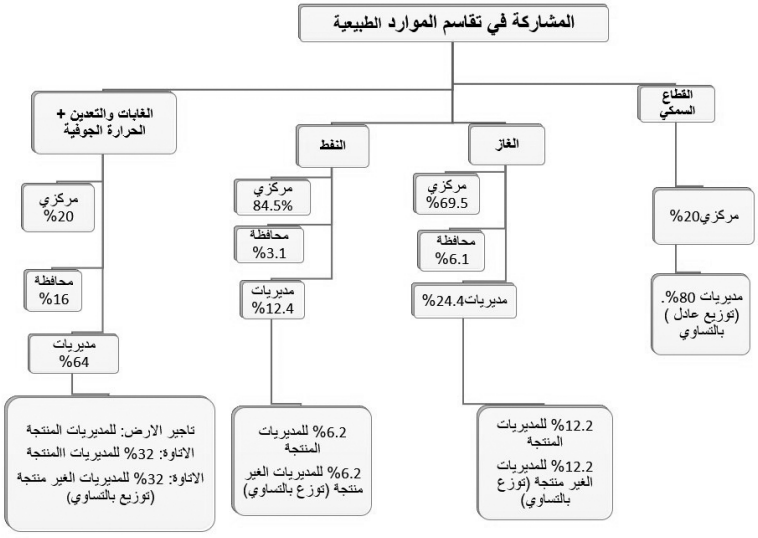

سادسًا: فوائد وآثار الشَّفافية في الصِّناعات الاستخراجية[١٠٥]:

أمام هذه المشاكل والصُّعوبات والتَّحدِّيات، التي تواجه البلدان المنتجة للنَّفط والغاز والمعادن، يتطلَّب الأمر مِن الحكومات إعطاء أهميَّة خاصَّة لموضوع الشَّفافية في الصِّناعة النَّفطية بشقَّيها، الاستخراجية والتَّحويلية، في ظلِّ الاهتمام العالمي بها، وما تمثِّلها كأحد أهمِّ المحدِّدات في تدفُّق الاستثمارات العالمية المباشرة، بما في ذلك الاستثمارات النَّفطية.

(١٠٥) مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مشروع تعزيز الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ورشة عمل، صنعاء، ٢٠١٥م: ص٥- ٩.

وتتمثَّل فوائد الشَّفافية في الصِّناعات الاستخراجية فيما يلي:

ضمان استخدام جزء أكبر مِن العائدات المتولِّدة عن موارد النَّفط والموارد المعدنيَّة لفائدة مواطني الدَّولة.

تقوية المراقبة على الموازنة العامَّة للدَّولة، بحيث يفهم المواطنون والمشرِّعون كميَّة الأموال التي تحصِّلها الحكومة، وكيفية تحديد الدَّولة لمجال إنفاق الأموال.

تحسين مصداقية الحكومة على المستوى الدُّولي، مِن خلال التزامها بالشَّفافية ومكافحة الفساد، ويساعدها على الحصول على قروض أو إعفاءات مِن ديون متراكمة عليها.

زيادة الشَّفافية والفحص الدَّقيق للمدفوعات يسهِّل اكتشاف الفساد.

تعزيز وبناء الثِّقة في المؤسَّسات الحكومية لدى المواطنين.

إيجاد نطاق أوسع لمكافحة الفساد والحكم الرَّشيد يجعل مِن إخفاء الممارسات الفاسدة أمرًا أكثر صعوبة عن طريق تحسين الشَّفافية في مجال تكون السِّرِّية أمرًا معتادًا فيه.

العمل على تقليل الخصومات والنِّزاعات بين الحكومات والشَّركات والمواطنين والمجتمعات المحلية، حيث تميل بعض الشَّركات لأن تكون قوى هدَّامة للمجتمعات التي تعمل فيها.

تمكين المواطنين مِن مساءلة حكومتهم، ومِن المشاركة في العملية السِّياسية مِن خلال زيادة المعلومات لدى العامَّة حول عائدات

الصِّناعات الاستخراجية، ممَّا يجعل الحكومة أكثر عرضه للمساءلة عن كيفية استخدام تلك الإيرادات.

تحسين مناخ الاستثمار حيث يشعر المستثمرون الأجانب والمحلِّيُّون بأنَّ الحكومة ملتزمة بتقوية الشَّفافية والمساءلة. ويجعل مِن الدَّولة أكثر جاذبية للاستثمار، وهو ما يمكن أن يحفِّز النُّمو الاقتصادي في قطاعات أخرى، ويمكن أن يزيد الوصول إلى رأس مال أقلَّ تكلفة على المدى الطَّويل، مع تحسن تصنيفات المخاطر الخاصَّة بالدَّولة.

يترتَّب على غياب الشَّفافية العديد مِن الآثار السَّلبية، وفيما يلي بعضًا مِنها:

غياب الشَّفافية وإخفاء المعلومات يساهمان في تعذُّر قياس حجم الفساد وتقييم انعكاساته السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء الآنية مِنها أو المستقبلية.

حجب المعلومات يتسبَّب في التَّستُّر على الفساد ومرتكبيه، في وقت يفترض فضحهم بمختلف الأشكال والأساليب والوسائل.

ضعف مصداقية الحكومة أمام الأطراف الإقليميَّة والدُّولية.

فقدان ثقَّة المواطنين بحكومتهم.

تولُّد النِّزاعات داخل المجتمع، وبالتَّالي تنتشر جماعات الضَّغط والمصالح الخاصَّة والنَّاهبة للثَّروات، وينتج في المحصِّلة النِّهائيَّة الوصول إلى لعنة الموارد.

وفي هذا الجانب يشكل الفساد في اليمن واستشرائه، ليصبح قيمة اجتماعية، وممارسة مقبولة في المجتمع، أحد التَّحدِّيات الرَّئيسة التي تواجه التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وتتزايد أهمية الانعكاسات السَّلبية للفساد، وضعف منظومة الحكم الجيِّد في اليمن، جرَّاء تنامي الفساد المالي والإداري، واتِّساع مظاهره خلال العقدين الماضيين، والتي تبرزه التَّقارير الدُّولية، وفي مقدِّمتها مؤشِّر مدركات الفساد لمنظَّمة الشَّفافية العالمية، ومؤشِّرات الحكم الجيِّد للبنك الدُّولي. وتظهر المؤشِّرات إخفاق اليمن في مكافحة الفساد، مع وقوعها آخر قائمة الدُّول في مدركات الفساد، بعد تراجعها مِن المرتبة ١١٩ عام ٢٠٠٦م إلى المرتبة ١٥٤ عام ٢٠٠٩م. ورغم التَّحسُّن الظَّاهر في المرتبة، عام ٢٠٢٠م إذ تراجعت إلى المرتبة ١٤٦، إلَّا أنَّ مؤشِّر الفساد ظلَّ متدنيًّا جدًّا عند ٢,٢ درجة، والذي يعكس استشرائه بشكل واسع.

ويمثل الفساد في قطاع الغاز الأكثر حداثة، حيث قدِّرت خسائر اليمن بحوالي (٢,٨) مليار دولار سنويًّا، بسبب انخفاض أسعار بيع الغاز اليمني المصدَّر وفقًا للاتِّفاقية التي وقَّعت عليها الحكومة اليمنية، في عام ٢٠٠٦م. وكانت حكومة الوفاق الوطني قد أعلنت، في عام ٢٠١٢م، أنَّها قد حصلت على موافقة شركة «توتال» الفرنسية، والتي تعتبر الشريك الأكبر في مشروع الغاز بنسبة ٣٩,٦٪، للتَّفاوض ورفع السِّعر إلى مستوى الأسعار العالمية. ورغم تواضع احتياطي اليمن مِن

الغاز الطَّبيعي، والمقدَّر بحوالي (١٨) تريليون قدم مكعَّب. وقد تعاقدت الحكومة اليمنية على بيع الغاز الطَّبيعي للخارج، دون مراعاة احتياج الاقتصاد اليمني مِن هذه الطَّاقة النَّظيفة مستقبلًا.

جدول رقم (٢٩): وضع اليمن في مؤشِّر مدركات الفساد، خلال الفترة ٢٠٠٦م- ٢٠١٠م[١٠٦]:

وضع اليمن في مؤشِّر مدركات الفساد ٢٠٠٦م- ٢٠١٠م					
	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
ترتيب اليمن على المستوى العالمي	١١٩	١٣١	١٤١	١٥٤	١٤٦
مؤشِّر/ درجة الفساد	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,٢
Transparency International Corruption perceptions Indices 2006-2010					
تتراوح قيمة مؤشِّر مدركات الفساد ما بين (٠- ١٠) نقاط، وتعدُّ الدَّولة أكثر نزاهة كلَّما اقتربت مِن (١٠). وتعتمد تقارير منظَّمة الشَّفافية العالمية في تقييمها للفساد على تصوُّرات قطاع الأعمال والخبراء والمحلِّيين مِن موظَّفين حكوميين وسياسيين، بالإضافة إلى رؤية المواطنين لجهود حكوماتهم في مكافحة الفساد.					

ويمكن القول بصورة عامَّة إنَّ موقع مؤشِّر الفساد في اليمن ارتفع في مدركات الفساد لعام ٢٠١٣م بـ١١ رتبة إلى ١٦٧ من بين ١٧٧ دولة؛ أي

(١٠٦) المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ٢٠١١-٢٠١٥م، ٢٠١٦م: ص ٦٩.

أنَّ حجم الفساد زاد بنسبة ٥٪. ورغم التَّحسُّن الظَّاهر في عام ٢٠١٤م (١٦١ مِن بين ١٧٥ دولة)، إلَّا أنَّ درجة اليمن لم تتغيَّر كثيرًا وظلت عند ١٩، ممَّا يعكس استمرار الفساد واتساع نطاقه.

جدول رقم (٣٠): وضع اليمن في مؤشر مدركات الفساد، خلال الفترة ٢٠١٠م- ٢٠١٤م[١٠٧]:

وضع اليمن في مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٠م- ٢٠١٤م					
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م
ترتيب اليمن على المستوى العالمي	١٤٦	١٦٤	١٥٦	١٦٧	١٦١
مؤشِّر/ درجة الفساد	٢,٢	٢,١	*٢٣	١٨	١٩
Transparency International. Corruption perceptions Indices 2011-2014 * مِن تقرير عام ٢٠١٢م أصبحت درجة الفساد تتراوح بين (٠، عالي الفساد) و(١٠٠، نظيف مِن الفساد)					

(١٠٧) المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، المرجع السابق: ص٨٧- ٨٨.

المبحث السَّابع

واقع الوضع العام لقطاع النَّفط في اليمن خلال الفترة ٢٠١٥م- ٢٠٢٠م:

يتناول المبحث واقع الوضع العام لقطاع النَّفط في اليمن، خلال الفترة ٢٠١٥م- ٢٠٢٠م، والذي يتضمَّن المؤشِّرات الاقتصادية له، ومظاهر وأسباب تراجع أنشطته، والوضع العام للقطاعات النَّفطية الانتاجية والاستكشافية، وتقديرات الخسائر والأضرار لكافَّة وحدات قطاع النَّفط -خلال نفس الفترة، ومتطلَّبات تنمية الثَّروة النَّفطية مِن وجهة نظر القيادات الإدارية في وزارة النَّفط والمعادن ووحداتها التَّابعة.

إنَّ قطاع النَّفط والغاز في اليمن يمثِّل أحد القطاعات المهمَّة في تحريك نمو الاقتصاد اليمني، حيث ساهم بحوالي ١٢,٨٪ مِن إجمالي النَّاتج المحلِّي الحقيقي عام ٢٠١٤م. ومع تراجع نشاط قطاع النَّفط والغاز متأثِّرًا بالظُّروف العامَّة الصَّعبة التي يمرُّ بها اليمن، ونتيجة لمغادرة شركات النَّفط والغاز الأجنبيَّة البلاد، انكمش النَّاتج المحلِّي لقطاع النَّفط والغاز بحوالي ٧٤,٥٪ عام ٢٠١٥م. ويقدَّر الانكماش التَّراكمي للنَّاتج المحلِّي لقطاع النَّفط والغاز عام ٢٠١٩م بنسبة ٨٠,١٪، مقارنةً بما كان عليه في عام ٢٠١٤م. ويكتسب دعم إنعاش وتعافي

القطاع النَّفطي أهميَّة بالغة، إذ يمثِّل النَّفط والغاز أكثر مِن ٨٠٪ مِن عائدات الصَّادرات، وأكثر مِن ٥٠٪ مِن إيرادات الموازنة العامَّة، ويعتبر مِن أهمِّ مصادر النَّقد الأجنبي، ممَّا يعني أنَّ إنعاش وتعافي القطاع النَّفطي سوف يسهم في عودة أهمِّ مصادر النَّقد الأجنبي، وهذا سيساهم بقوَّة في تحسين المؤشِّرات والموازين الاقتصادية الكلِّية بما في ذلك الاحتياطيَّات الخارجية مِن النَّقد الأجنبي، وتوفير سيولة في الموازنة العامة والجهاز المصرفي، والحدِّ مِن تصاعد أزمة سعر الصَّرف[١٠٨].

مع اندلاع الحرب في اليمن، وما تبعها مِن انقسام سياسي واقتصادي لمؤسَّسات الدَّولة، خضع نشاط قطاع النَّفط (القطاعات الإنتاجيَّة) لحكومة «الشَّرعية»، المعترف بها دوليًّا؛ حيث استأنفت بعض القطاعات النَّفطية الإنتاجية نشاطها، وبالأخصِّ تلك الواقعة في محافظات: مأرب، وحضرموت، وشبوة. ويجري التَّصدير عبر ميناء الضَّبة- الشَّحر، في محافظة حضرموت، وميناء النُّشيمة في محافظة شبوة، بينما لم يستأنف العمل في الإنتاج والتَّصدير لمشروع الغاز الطَّبيعي المسال (G.N.L)، مِن المنبع في صافر بمحافظة مأرب إلى المصبِّ في منطقة بلحاف بمحافظة شبوة، وذلك لأسباب لم تفصح عنها حكومة «الشَّرعية» بشكل رسمي، في ظلِّ إخضاع منطقة بلحاف لسيطرة القوَّات الإماراتية، وقد حُرم اليمن بسبب توقُّف هذا المشروع مئات الملايين مِن الدُّولارات سنويًّا، ناهيك عن حصَّة الشُّركاء الآخرين في المشروع (شركة توتال وشركائها).

(١٠٨) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، نشرة التوقعات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (٥١)، أغسطس ٢٠٢٠م: ص ١٢..

وعدم التَّشغيل الكامل لكافَّة القطاعات النَّفطية الإنتاجية أدَّى إلى خسائر بمليارات الدُّولارات، كان بالإمكان أن تساعد في دعم الإيرادات العامة، وزيادة الاحتياطيات النَّقدية، والحدِّ مِن التَّدهور المستمرِّ للعملة الوطنية، وما سبَّبته مِن ارتفاع في معدَّل التَّضخُّم السَّنوي الذي انعكس سلبًا على مجمل الحياة العامة في اليمن.

ويمكن إبراز أهم مظاهر تراجع أنشطة قطاع النَّفط في اليمن، خلال الفترة ٢٠١٥م- ٢٠٢٠م، على النَّحو التالي:

توقُّف عمليَّات الاستكشاف في القطاعات الاستكشافية تمامًا.

توقُّف الشَّركات المشغِّلة للقطاعات الإنتاجية عن العمل، ومغادرتها اليمن، وإعلانها حالة القوَّة القاهرة (بغض النَّظر عن عودة بعض القطاعات النَّفطية مرحلة الإنتاج والتَّصدير).

توقُّف مشروع الغاز الطَّبيعي المسال (G.N.L) مأرب- بلحاف، وبالتَّالي توقُّف الصَّادرات والإيرادات للدَّولة والشُّركاء.

إغلاق الشَّركات النَّفطية مكاتبها ومقرَّاتها في اليمن نتيجة الحرب.

توقُّف أعمال التَّطوير للآبار والصِّيانة.

تراجع الإنتاج مِن النَّفط بشكل مخيف، حيث كانت اليمن تنتج في اليوم ما يعادل (٤٥٠) ألف برميل، خلال عام ٢٠٠٢م، ووصل إلى (١٤٧) ألف برميل، في بداية عام ٢٠١٥م، ولا زال في تدهور مستمر.

تدمير بعض البنى التَّحتية التَّابعة للقطاع النَّفطي في مختلف المناطق.

تشظِّي القطاع النَّفطي، وإخضاعه لسيطرة سلطتين سياسيَّتين متنازعتين.

تعرُّض منشآت إنتاج واستكشاف النَّفط والغاز لعوامل التَّعرية والطَّقس وإصابتها بالتَّقادم والأعطال.

فقدان العديد مِن الموظَّفين في القطاع النَّفطي لوظائفهم ومرتَّباتهم ومستحقَّاتهم المالية، نتيجة توقُّف الأنشطة والأعمال.

بروز القوى المتنفِّذة، وسيطرتها على القطاع النَّفطي في البلد، واستخدام بنية القطاع التَّحتيَّة ومنشآتها لتحقيق أهدافها الخاصة.

انسحاب الاستثمارات الأجنبية مِن القطاع، والتَّخوُّف المستقبلي نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية والعسكرية المتردِّية.

توقُّف أعمال الصِّيانة في منشآت الشَّركات المحلِّية والخدمات في مجال البترول، والخسائر المتوالية جرَّاء توقُّف الأعمال.

عمليات تفجير وتخريب المنشآت النَّفطية وأنابيب نقل النَّفط الخام والغاز مِن قبل أفراد وجماعات خارجة عن النِّظام والقانون.

توقُّف أعمال وأنشطة إنتاج واستكشاف النَّفط والغاز كبَّدت اليمن خسائر كبيرة تقدَّر بمليارات الدُّولارات.

انهيار العملة الوطنية نتيجة للحرب والحصار، وندرة الصَّادرات اليمنية، وما نتج عن ذلك مِن ارتفاع قيمة السِّلع الأساسية وغير الأساسية، وتدهور الوضع المعيشي للمواطن اليمني.

وعليه يمكن إبراز أهمّ المؤشِّرات النَّفطية العامة حتَّى نهاية العام ٢٠١٥م مِن خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣١): أهمَّ المؤشِّرات النَّفطية حتَّى نهاية العام ٢٠١٥م[١٠٩]:

قطاعات الامتياز في اليمن:	**١٠٥ قطاعات**
القطاعات النفطية الاستكشافية:	**١٩ قطاعًا**
القطاعات النفطية المنتجة:	**١٣ قطاعًا**
القطاعات النفطية المفتوحة:	**٧٣ قطاعًا**
الشركات النفطية الاستكشافية:	**١٣ شركة**
الشركات النفطية الإنتاجية:	**١٠ شركات**
متوسِّط معدَّل الإنتاج اليومي حتى عام ٢٠١٥م:	**١٤٦,٩٦٣ برميل/ يوم**
المخزون النفطي (3p):	**١١,٩٥٠ مليار برميل**
النفط القابل للاستخراج بالطرق الأولية والحالية (3p):	**٤,٧٨٨ مليار برميل**
إجمالي النفط الخام المنتج حتى مارس ٢٠١٥م:	**٢,٩٧٢,٠٠٠,٠٠٠ برميل**
الاحتياطي النفطي (3p) حتى مارس ٢٠١٥م:	**١,٨١٦ مليار برميل**
إجمالي المخزون الغازي	**١٨,٢٨٣ تريليون قدم مكعب**

أمَّا بخصوص الوضع العام للقطاعات الاستكشافية والإنتاجية، وتقديرات الخسائر والإضرار في قطاع النَّفط، خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٠م، فيمكن سرد تفاصيله على النَّحو التَّالي:

(١٠٩) هيئة استكشاف وإنتاج النفط، التقرير السنوي للهيئة للعام ٢٠١٥م: ص٣.

أوَّلًا: الوضع العام للقطاعات الإنتاجية:

حتى نهاية عام ٢٠٢٠م، بلغ عدد القطاعات الإنتاجية (١٢) قطاعًا إنتاجيًّا. وخلال العامين (٢٠١٥م، ٢٠١٦م) انسحبت (٣) شركات أجنبية مشغِّلة، مِن (٤) قطاعات إنتاجية. ويعود السَّبب الرَّئيس لانسحاب الشَّركات الإنتاجية إلى التَّدهور المستمر في أسعار النَّفط الخام في الأسواق العالمية؛ وبالتَّالي لم يعد الاستثمار في القطاعات النَّفطية المشغِّلة لها مجديًا مِن النَّاحية الاقتصادية، مِن وجهة نظر هذه الشَّركات. وترافق ذلك مع الأوضاع السِّياسية والعسكرية، والحصار البرّي والبحري والجوي المفروض على اليمن، والظُّروف العامة التي يمرُّ بها، وعدم إجراء أيِّ أعمال صيانة للآبار والمنشآت الإنتاجية.

جدول رقم (٣٢): القطاعات النَّفطية الإنتاجية والشَّركات المشغِّلة لها ووضعها الرَّاهن[١١٠]:

الشركة المنسحبة	القطاع الإنتاجي المنسحب مِنه	ملاحظات
شركة «دي.إن.أو» «DNO" النرويجية	+ قطاع (٤٣) جنوب حواريم + قطاع (٣٢) حواريم	طلبت الشَّركة المشغِّلة الانسحاب مِن القطاعين؛ والقضيَّة رفعت مِن قبل الشَّركة للتَّحكيم الدولي.
شركة «نكسن» «NEXEN» الكندية (المشغِّل السَّابق) وشركة بترومسيلة الوطنية "PETRO MASILA" (المشغِّل الحالي)	+ قطاع (٥١) شرق الحجر	انسحبت الشَّركة (المشغِّل السَّابق) مِن القطاع قبل انتهاء اتِّفاقية المشاركة في الإنتاج، وعُمِلت تسوية بين الشَّركة المشغِّلة ووزارة النَّفط والمعادن.
شركة «دوف» «DOVE» البريطانية (المشغِّل السَّابق) وشركة بترومسيلة الوطنية "PETRO MASILA" (المشغِّل الحالي)	+ قطاع (٥٣) شرق سار	انسحبت الشَّركة (المشغِّل السَّابق) قبل انتهاء اتِّفاقية المشاركة في الإنتاج، وصدر الحكم مِن قبل محكمة التَّحكيم الدُّولية (ICC) في باريس لصالح الحكومة اليمنية.

(١١٠) فهد راوح، صادرات النفط والغاز وأثرها على الإيرادات العامة للدولة ٢٠١٥م- ٢٠٢٠م، ورقة عمل (غير منشورة)، مايو ٢٠٢١م: ص٩- ١٠.

بينما لا زالت هناك (٣) شركات وطنية، و(٣) شركات أجنبية، مشغِّلة لـ(٨) قطاعات إنتاجية أخرى، مبيَّنة كما يلي:

تابع جدول رقم (٣٢): القطاعات النَّفطية الإنتاجية والشَّركات المشغِّلة لها ووضعها الرَّاهن:

الشركة المشغلة	القطاع الإنتاجي	ملاحظات
المشغِّل السَّابق شركة «هنت» HUNT"»، والمشغِّل الحالي شركة SAFER"" (صافر لعمليَّات الاستكشاف والإنتاج) الوطنية.	قطاع مأرب-الجوف رقم (١٨)	يتم الإنتاج والتَّصدير مِن القطاع.
المشغِّل السَّابق شركة «نكسن» «NEXEN» الكندية، والمشغِّل الحالي شركة (بترومسيلة) الوطنية "PETRO MASILA".	قطاع المسيلة رقم (١٤)	يتم الإنتاج والتَّصدير مِن القطاع.
المشغِّل السَّابق شركة «توتال» «TOTAL» الفرنسية، والمشغِّل الحالي شركة (بترومسيلة) الوطنية "PETRO MASILA".	قطاع شرق شبوة رقم (١٠)	يتم الإنتاج والتَّصدير مِن القطاع.
المشغِّل السَّابق شركة «هنت» HUNT"» الأمريكية، والمشغِّل الحالي (الشركة اليمنية للاستثمارات النَّفطية والمعدنية) «YICOM" الوطنية.	قطاع جنَّة رقم (٥)	متوقِّف الإنتاج والتَّصدير مِن القطاع (ومتوقَّع البدء بالإنتاج والتَّصدير خلال العام ٢٠٢٢م).

المشغِّل السَّابق شركة «كي. إن. أو. سي.» «KNOC» الكورية، والمشغِّل الحالي (الشَّركة اليمنية للاستثمارات النَّفطية والمعدنية) «YICOM" الوطنية.	قطاع غرب عياد رقم (٤)	يتم الإنتاج والتَّصدير مِن القطاع.
شركة «أو. إم. في.» «OMV" النَّمساوية	قطاع العقلة (S٢))	يتم الإنتاج والتَّصدير مِن القطاع.
شركة «كالفالي» «CALVALLY" القبرصية	قطاع مالك رقم (٩)	يتم الإنتاج والتَّصدير مِن القطاع.
شركة «اوكسي» «OXY" الأمريكية	قطاع داميس (S١)	الشَّركة باعت حصَّتها في القطاع لشركة (بيتسك) دون الرُّجوع للجهات المعنيَّة- متوقِّف الإنتاج في القطاع وما زال في حالة القوَّة القاهرة.

مع الإشارة إلى أنَّ شركة «أو. أم. في.- V.M.O.»، المشغِّلة لقطاع العقلة رقم (S٢)، استأنفت نشاطها في الإنتاج والتَّصدير، منذ أبريل ٢٠١٨م، ولازالت عمليَّات الإنتاج مستمرَّة حتَّى الآن، ولا توجد معلومات

عن الكميَّات المنتجة بسبب عدم إفصاح الجهات المعنيَّة عنها. كما استأنفت شركة «كالفالي- CALVALLY»، المشغِّلة لقطاع مالك رقم (٩)، نشاطها، مع بداية عام ٢٠١٩م، وبدأ الإنتاج في القطاع في شهر مارس ٢٠١٩م، بمعدَّل (١,٥٠٠) برميل يوميًّا، ومِن ثمَّ ارتفع معدَّل الإنتاج إلى (٥,٠٠٠) برميل يوميًّا، في نهاية عام ٢٠١٩م. في حين لا يزال قطاع داميس رقم (S1)، والمشغِّلة له شركة «أوكسي- OXY»، في حالة القوَّة القاهرة، ولم ترفع حتَّى الآن. أمَّا القطاعات النَّفطية الإنتاجية الأخرى التي تقوم بتشغيلها الشَّركات النَّفطية الوطنية فلا تتوفَّر أيُّ بيانات بشأنها حول الإنتاج والصَّادرات مِن النَّفط الخام، نظرًا لعدم الإفصاح عنها مِن قبل الجهات المعنيَّة.

ثانيًا: الوضع العام للقطاعات الاستكشافية:

كان عدد القطاعات الاستكشافية (٢٨) قطاعًا عام ٢٠٠٧م، وفي عام ٢٠١٥م أنخفض عدد القطاعات إلى (١٨) قطاعًا، وخلال عام ٢٠١٦م انسحبت شركتي «C.C.C.» و«V.M.O.»، اللَّتان كانتا تشغِّلان أربع قطاعات استكشافيَّة هي: (٢، ٢٩، ٣٣، ٤٥). وبذلك يصبح عدد القطاعات الاستكشافية المتبقيَّة (١٤) قطاعًا. كما أحيل موضوع شركة «ريلانس» الهندية، المشغِّلة لقطاعي (٣٤، ٣٧)، إلى محكمة التَّحكيم الدُّولية في باريس «C.C.I.»، وصدر الحكم لصالح الشَّركة.

وانسحبت شركة «ميدكو- Medco» الأندونيسية مِن قطاع (٨٢)، وبذلك أصبح عدد القطاعات الاستكشافية النِّهائيَّة حتَّى نهاية عام ٢٠٢٠م (١١) قطاعًا.

جدول رقم (٣٣): الشَّركات النَّفطية المنسحبة مِن القطاعات النَّفطية الاستكشافية[١١١]:

رقم القطاع	أسم القطاع	موقع القطاع	الشركة العاملة
٢	المعبر	شبوة	أو. إم. في. النمساوية
٢٩	جنوب سناو	المهرة- حضرموت	أو. إم. في. النمساوية
٣٣	الفرت	المهرة- حضرموت	سي. سي. سي. اللبنانية
٨٢	وادي عمد	حضرموت	ميتكو الإندونيسية
٤٥	جنوب الفرت	المهرة- حضرموت	سي. سي. سي. اللُّبنانية
٣٧	مرعيت	المهرة	ريلانس الهندية
٣٤	جيزع	المهرة	ريلانس الهندية (الشَّركة رفعت قضيَّة أمام المحكمة التِّجارية الدُّولية ضدَّ وزارة النَّفط وصدر الحكم لصالحها)

(١١١) مجلس الشورى، اللجنة المالية، تقرير بشأن الوضع الراهن لقطاع النفط، ٢٠٢٠م: ص٦.

جدول رقم (٣٤): الشَّركات الأجنبيَّة والوطنية التي أوقفت أنشطتها الاستكشافية[١١٢]:

رقم القطاع	أسم القطاع	موقع القطاع	الشركة العاملة	ملاحظات
٢	المعبر	شبوة	أو. أم. في. النمساوية	توقُّف كامل
٣	جردان	شبوة	توتال الفرنسية	توقُّف كامل
٧٠	عتق	شبوة	توتال الفرنسية	توقُّف كامل
٧٢	العين	حضرموت	توتال الفرنسية	توقُّف كامل
٧	برقة	شبوة	أويل سيرش الأسترالية	توقُّف كامل
١٣	عرمة	المهرة-حضرموت	جالة أويل الأندونيسية	توقُّف كامل
٤٩	جنوب شرق المعبر	حضرموت	كويت إينرجي الكويتية	توقُّف كامل

(١١٢) مجلس الشورى، اللجنة المالية، المرجع السابق: ص٥.

٦٨	جنوب غيل بن يمين	حضرموت	ميداس الإماراتية	توقُّف كامل
٧١	القرن	حضرموت	سينوبيك الصِّينية	توقُّف كامل
٨٦	جنوب العقلة	شبوة	أو. أم. في. النمساوية	توقُّف كامل
٢٠	السبعتين	مأرب- شبوة	صافر الوطنية	توقُّف كامل
٢٩	جنوب سناو	المهرة- حضرموت	أو. أم. في. النمساوية	استأنفت جزءًا من نشاطها
٣٣	الفرت	المهرة- حضرموت	سي. سي. سي. اللبنانية	توقُّف كامل
٤٥	جنوب الفرت	المهرة- حضرموت	سي. سي. سي. اللبنانية	توقُّف كامل
٨٢	وادي عمد	حضرموت	ميتكو الإندونيسية	توقُّف كامل
آر. ٢	شرق المعبر	حضرموت	جالة أويل الإندونيسية	توقُّف كامل

ثالثًا: تقديرات الخسائر والأضرار في قطاع النَّفط خلال الفترة ٢٠١٥م- ٢٠٢٠م:

يعيش قطاع النَّفط اليمني في ظلِّ أوضاع سياسية وأمنية معقَّدة وغير مستقرَّة، كان أخرها الحرب التي اندلعت في مارس ٢٠١٥م وما زالت، وما تبعها مِن حصار جوّي وبحري وبرّي على اليمن، ما عطَّل القطاع وأوقف أنشطته في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتَّصدير. وقد بلغت خسائر القطاع عشرات المليارات مِن الدُّولارات مِن حصَّة الدَّولة (تكلفة الفرصة الضَّائعة)، بالإضافة إلى فقدان القطاع لإسهاماته في رفد خزينة الدَّولة والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني ما انعكس سلبًا على الإيرادات العامَّة للدَّولة، وأدَّى إلى عدم قدرتها على تسديد الأجور الشَّهرية والمرتَّبات للموظَّفين، وتردِّي الأوضاع المعيشية للمواطن، وارتفاع أسعار المشتقَّات البترولية والغاز المنزلي، وغير ذلك مِن نتائج وآثار سلبيَّة.

ويقدَّر إجمالي حجم الخسائر والأضرار في قطاع النَّفط بسبب الحرب، خلال الفترة ٢٠١٥م- ٢٠٢٠م، بكلِّ أصوله ومنشآته، وتوقُّف أنشطته الرَّئيسة، بـ٥٧,٢٧٦,٦١٣,٠٠٠ دولار، موزَّعة على وزارة النَّفط والمعادن ووحداتها التَّابعة على النَّحو الآتي:

جدول رقم (٣٥): تقديرات الأضرار والخسائر التي تعرَّض لها قطاع النَّفط بسبب الحرب على مستوى وحدات قطاع النَّفط الحكوميَّة

وأصولها ومنشآتها وتوقُّف أنشطتها الرَّئيسة خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٠م[١١٣]:

م	اسم المنشأة المتضرِّرة (خدميَّة، اقتصاديَّة)	تكلفة الخسائر والأضرار (تقديرية، دولار)	طبيعة الخسائر والأضرار
١	ديوان عام وزارة النَّفط والمعادن والمكاتب بالمحافظات	٣١٩,٥٤٠,٠٠٠	خسائر ناجمة عن توقُّف العمل في المنشآت وتكاليف مستمرَّة (المنح المالية السَّنوية المعتمدة بقانون خاصٍّ في اتِّفاقيَّات المشاركة في الإنتاج، وتوقُّف معظم القطاعات النَّفطية عن العمل، وكذلك الموازنات السَّنوية).
٢	هيئة استكشاف وإنتاج النفط	١٩,٩١٤,٧٦٨,٠٠٠	أضرار ناتجة عن توقف إنتاج ومبيعات النَّفط الخام، وتوقُّف استكشاف النَّفط، وانسحاب الشَّركات النَّفطية الاستكشافية، بما فيها أضرار العمالة في هذا الجانب، ونفقات التَّشغيل لهيئة استكشاف وإنتاج النَّفط.

(١١٣) المصدر: وزارة النَّفط والمعادن، الإدارة العامة للتَّخطيط والإحصاء والمتابعة، تقرير بشأن الخسائر والأضرار لوزارة النَّفط ووحداتها التَّابعة للفترة ٢٠١٥م- ٢٠٢٠م، أكتوبر ٢٠٢١م.

٣	هيئة المساحة الجيولوجية والثَّروات المعدنية	٣١,٢٤٥,٠٠٠	خسائر وأضرار مباشرة وغير مباشرة لقطاع التَّعدين انعكست على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يصعب تقييمها ماليًّا ولكن أدَّت إلى ركود شبة تام للقطاع والقطاعات الأخرى المرتبطة به، نتيجة توقُّف أعمال المشاريع الاستكشافية والمستثمرين وشركات التَّعدين وارتفاع قيمة الخدمات والوقود.
٤	الشَّركة اليمنية للغاز الطَّبيعي المسال	١٤,٥٩٠,٧٣٥,٠٠٠	خسائر ناتجة عن توقُّف العمل في مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطَّبيعي المسال في منشآت مأرب-بلحاف.
٥	المؤسَّسة اليمنية العامة للنَّفط والغاز	٦٦,١٦٥,٠٠٠	فقدان المؤسَّسة حصَّتها مِن النَّفط الخام في القطاعات النَّفطية الإنتاجية التي تساهم فيها.

٦	الشَّركة اليمنية لتوزيع المنتجات النَّفطية والمنشآت التابعة لها	٣,٠٠٩,٦٩٨,٠٠٠	خسائر في المباني المتضررة والمنشآت والمحطات البترولية والهناجر جراء تعرض بعضها للقصف وتوقف البعض الأخر. غرامات مالية نتيجة الحصار على سفن المشتقات النفطية وحجزها في البحر (الديمرج).
٧	الشَّركة اليمنية لتكرير النَّفط (مصافي مأرب)	٦١١,٢٩١,٠٠٠	خسائر وأضرار ناتجة عن إنتاج ومبيعات المصفاة مِن المشتقَّات النَّفطية. عدم اعتماد موازنة تشغيلية سنوية للشركة.
٨	الشَّركة اليمنية للاستثمارات النَّفطية	٢,٦٦٣,٩٧١,٠٠٠	- خسائر نتيجة توقف الإنتاج النَّفطي في قطاع جنَّة (٥). - أضرار بسبب توقُّف الشَّركات الخدمية التَّابعة للشَّركة. - توقُّف المشروعات التي كان متوقع تنفيذها خلال السنوات الماضية.

٩	الشَّركة اليمنية للغاز والمنشآت التَّابعة لها	٤,٤٢٣,٢٣٠,٠٠٠	- تضرر عدد (٧) منشآت تابعة للشَّركة في المحافظات. - عدم تحصيل موارد الغاز البترولي المسال. - الغرامات الخاصَّة بحجز سفن الغاز المنزلي المستوردة (الديمرج).
١٠	مشروع خزَّانات رأس عيسى البرّي والبديل للباخرة العائمة صافر	١٧٨,٠٠٠,٠٠٠	خسائر تعاقديَّة وشروط جزائيَّة شاملة غرامة التَّوقُّف حتى فبراير ٢٠١٧م، والخاصَّة بتوقيف العمل في مشروع إنشاء خزَّانات رأس عيسى النَّفطية البديل للباخرة صافر المتهالكة.
١١	مركز الرَّصد الزِّلزالي والبراكين- ذمار	٥,٧٩١,٠٠٠	خسائر وأضرار نتيجة قصف جوي لمكوِّنات المركز (المبنى + الآلات والمعدَّات الخاصَّة بالمركز).
١٢	مركز التَّدريب البترولي والمعدني	٢,٥٥٦,٠٠٠	تضرُّر مبنى المركز، والتزاماته المستحقَّة مِن إيجارات متأخِّرة للمالك، تنفيذًا لحكم قضائي في هذا الخصوص.

١٣	الأضرار والخسائر الأخرى غير المباشرة	١١,٤٥٩,٦٢٣,٠٠٠	أضرار وخسائر مختلفة غير مباشرة.
الإجمالي العام للخسائر والأضرار		٥٧,٢٧٦,٦١٣,٠٠٠	

رابعًا: متطلَّبات تنمية الثَّروة النَّفطية مِن وجهة نظر القيادات الإدارية في وزارة النَّفط ووحداتها التَّابعة-صنعاء:

أظهرت دراسة قام بها الباحث، في عام ٢٠١٨م، بشأن دور القيادة الإدارية في تنمية الثَّروة النَّفطية، بالتَّطبيق على وزارة النَّفط اليمنيَّة-صنعاء[١١٤]، ومِن وجهة نظر أفراد مجتمع الدِّراسة فإنَّ مستوى الدَّور القيادي للقيادة الإدارية بوزارة النَّفط اليمنية كان بدرجة متوسِّطة، حيث بلغ المتوسِّط العام لمحور الدَّور القيادي للقيادة الإدارية (٢,٩٦)؛

(١١٤) فهد راوح طراد حسن، مجلة جامعة اليمن، مجلة علمية محكمة، العدد (٧)، يوليو ٢٠٢١م: ص١٥٩- ١٦٥. تناولت الدراسة موضوع دور القيادة الإدارية في تنمية الثروة النفطية، بالتطبيق على وزارة النفط اليمنية ووحداتها التابعة- صنعاء؛ واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات مِن عيِّنة الدِّراسة.

كما أظهرت أنَّ توافر المهارات اللَّازمة للقيادة الإدارية للتَّعامل مع البيئة التَّنظيمية لقطاع النَّفط كان بدرجة متوسِّطة، حيث بلغ المتوسِّط العام لمحور توفُّر المهارات اللَّازمة للقيادة الإدارية (٣,١٢)؛ وأنَّ محور تنمية الثَّروة النَّفطية كان بدرجة متوسِّطة، حيث بلغ المتوسِّط العام لمحور تنمية الثَّروة النَّفطية (٣,١٣).

المحور الأوَّل: القيادة الإدارية:

تم عمل المتوسِّطات والانحراف المعياري والنِّسب المئوية لأبعاد القيادة الإدارية، وكانت النَّتائج على النَّحو التَّالي:

جدول رقم (٣٦): المتوسِّطات والانحرافات المعياريَّة لأبعاد القيادة الإدارية[١١٥]:

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النِّسبة	التَّقدير اللَّفظي	الترتيب
١	الدَّور القيادي للقيادة الإدارية	٢,٩٦	٠,٩٠٧	٥٩,٢٪	متوسِّطة	٢
٢	توفُّر المهارات اللَّازمة للقيادة الإدارية للتَّعامل مع البيئة التَّنظيمية لقطاع النفط	٣,١٢	٠,٧٦٦	٦٢,٤٪	متوسِّطة	١

(١١٥) المصدر: إعداد الباحث مِن بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

متوسِّط القيادة الإدارية		٣,٠٤	٠,٨١٥	٦٠,٨٪	متوسَّطة	

يتبيَّن مِن الجدول أعلاه الآتي:

أنَّ المتوسِّط الحسابي العام لمحور القيادة الإدارية بلغ (٣,٠٤)، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٨١٥)، وبدرجة موافقة (٦٠,٨٪)، وهذا يدلُّ على أنَّ أفراد العيِّنة -وبدرجة متوسِّطة- يرون أنَّ القيادة الإدارية جيِّدة في وزارة النَّفط.

حلَّ البعد الثَّاني في المرتبة الأولى بمتوسِّط حسابي (٣,١٢)، وبدرجة موافقة (٦٢,٤٪)، وهذا يعني أنَّ أفراد العيِّنة -وبدرجة متوسِّطة- يرون أنَّ هناك توفُّرًا للمهارات اللَّازمة للقيادة الإدارية بوزارة النَّفط للتَّعامل مع البيئة التَّنظيمية لقطاع النَّفط.

جاء البعد الأوَّل في المرتبة الثَّانية بمتوسِّط حسابي (٢,٩٦)، وبدرجة موافقة (٥٩,٢٪)، وهذا يعني أنَّ أفراد العيِّنة -وبدرجة متوسِّطة- يرون أنَّ هناك دورًا قياديًّا للقيادة الإدارية بوزارة النَّفط اليمنية.

البعد الأوَّل: الدَّور القيادي للقيادة الإدارية:

وجرى فيه عمل المتوسِّطات والانحراف المعياري، والتَّوزيع التِّكراري، والإحصاء الوصفي، لإجابات المبحوثين، والذي عكس عبارات البعد الأوَّل للدِّراسة، ويحتوي على عدد (٧) عبارات.

جدول رقم (٣٧): المتوسِّطات والانحرافات المعيارية لمعرفة مستوى الدَّور القيادي للقيادة الإدارية[١١٦]:

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الترتيب
١	لدى القيادات الإدارية القدرات الكافية على تحقيق أهداف الوزارة	٣,٣١	١,٠٩١	٦٦,٢٪	متوسطة	١
٢	تعتبر القيادات الإدارية تفويض الصَّلاحيات في عملها مبدأ أساسي في إدارتها للأعمال	٣,٢٢	١,٠٢١	٦٤,٤٪	متوسطة	٢
٧	تخدم سياسة التدريب المتَّبعة احتياجات ومتطلَّبات القيادات الإدارية في مجالات عملها	٣,١٤	١,١٥٥	٦٢,٨٪	متوسطة	٣
٥	تتمتَّع القيادات الإدارية بالقدرة على تكوين فرق العمل وقيادتها	٣,٠٠	١,٠٦٤	٦٠,٠٪	متوسطة	٤
٦	تستخدم القيادات الإدارية الترقية والتحفيز المادي كحوافز عند تقييم إنجازات المرؤوسين	٢,٨٦	١,٢٠٠	٥٧,٢٪	متوسطة	٥

(١١٦) المصدر: إعداد الباحث مِن بيانات الدِّراسة الميدانية ٢٠١٨م.

٣	تتصرَّف القيادات الإدارية فيما بينها كما لو كانت بنفس المستوى مِن الذَّكاء والكفاءة	٢,٨١	٠,٩٣٢	٥٦,٢٪	متوسطة	٦
٤	يتم اختيار وتعيين القيادات الإدارية في وزارة النَّفط على أساس الخبرة والكفاءة	٢,٣٥	١,١٣٣	٤٧,٠٪	منخفضة	٧
متوسِّط الدَّور القيادي للقيادة الإدارية		٢,٩٦	٠,٩٠٧	٥٩,٢٪	متوسطة	

يتبيَّن مِن الجدول أعلاه الآتي:

أنَّ المتوسِّط الحسابي العام لبعد الدَّور القيادي للقيادة الإدارية بلغ (٢,٩٦)، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٩٠٧)، وبدرجة موافقة (٥٩,٢٪)، وهذا يدلُّ على أنَّ أفراد العيِّنة -وبدرجة متوسِّطة- يرون أنَّ هناك دورًا قياديًّا للقيادة الإدارية بوزارة النَّفط اليمنية.

حلَّت الفقرة رقم (١) في المرتبة الأولى، بمتوسِّط حسابي (٣,٣١)، وبدرجة موافقة (٦٦,٢٪)، وهذا يعني أنَّ أفراد العيِّنة -وبدرجة متوسِّطة- يرون أنَّ القيادات الإدارية لديها القدرات الكافية على تحقيق أهداف الوزارة.

الفقرة رقم (٤) جاءت في المرتبة الأخيرة، بمتوسِّط حسابي (٢,٣٥)، وبدرجة موافقة (٤٧٪)، وهذا يعني أنَّ أفراد العيِّنة -وبدرجة منخفضة- يرون أنَّ اختيار وتعيين القيادات الإدارية في وزارة النَّفط يتمُّ على أساس الخبرة والكفاءة.

البعد الثَّاني: المهارات اللَّازمة للقيادة الإدارية للتَّعامل مع البيئة التَّنظيمية لقطاع النَّفط:

جرى استخدام المتوسِّطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتَّوزيعات التِّكرارية، والإحصاء الوصفي، لإجابات المبحوثين والذي يعكس عبارات البعد الثَّاني للدِّراسة، ويحتوي على عدد (٧) عبارات.

جدول رقم (٣٨): المتوسِّطات والانحرافات المعيارية لمعرفة مدى توافر المهارات اللَّازمة للقيادة الإدارية للتَّعامل مع البيئة التَّنظيمية لقطاع النَّفط[١١٧]:

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الترتيب
٨	تستوعب القيادات الإدارية وضع قطاع النَّفط مِن الفرص والتَّهديدات	٣,٣٠	٠,٨٥٩	٦٦,٠٪	متوسطة	١
١٢	لدى القيادات الإدارية القدرة على إعداد الخطط الإستراتيجية لقطاع النَّفط	٣,٢٣	٠,٩٥٨	٦٤,٦٪	متوسطة	٢

(١١٧) المصدر: إعداد الباحث مِن بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

١١	تتوفَّر لدى القيادات الإدارية مهارة التَّفكير والتحليل الإستراتيجي	٣,٢٢	٠,٩١٢	٦٤,٤٪	متوسطة	٣
٩	تستوعب القيادات الإدارية وضع قطاع النَّفط مِن نقاط القوَّة ونقاط الضَّعف	٣,١٨	٠,٧٧٣	٦٣,٦٪	متوسطة	٤
١٤	تستثمر القيادات الإدارية المعلومات والبيانات المتاحة عن قطاع النَّفط وتوظيفها في دعم القرارات الإستراتيجية لوزارة النفط	٣,٠٠	١,١٠٠	٦٠,٠٪	متوسطة	٥
١٠	لدى القيادات الإدارية المهارات المناسبة للتَّعامل مع ظروف ومتغيِّرات البيئة الدَّاخلية والخارجية لقطاع النَّفط	٢,٩٦	٠,٩٧٩	٥٩,٢٪	متوسطة	٦
١٣	تضع القيادات الإدارية بدائل (حلول) إستراتيجية لكلِّ الظُّروف البيئية لقطاع النَّفط	٢,٩١	٠,٩٢٠	٥٨,٢٪	متوسطة	٧
	متوسِّط توفر المهارات اللَّازمة للقيادة الإدارية للتَّعامل مع البيئة التَّنظيمية لقطاع النَّفط	٣,١٢	٠,٧٦٦	٦٢,٤٪	متوسطة	

يتبيَّن مِن الجدول أعلاه الآتي:

أنَّ المتوسِّط الحسابي العام لبعد توفُّر المهارات اللَّازمة للقيادة الإدارية للتَّعامل مع البيئة التَّنظيمية لقطاع النَّفط بلغ (٣,١٢)، وبلغ

الانحراف المعياري (٠,٧٦٦)، وبدرجة موافقة (٦٢,٤٪)، وهذا يدلُّ على أنَّ أفراد العيِّنة وبدرجة متوسِّطة يرون بأنَّ هناك توفُّر للمهارات اللَّازمة للقيادة الإدارية بوزارة النَّفط للتَّعامل مع البيئة التَّنظيمية لقطاع النَّفط.

حلَّت الفقرة رقم (٨) في المرتبة الأولى، بمتوسِّط حسابي (٣,٣)، وبدرجة موافقة (٦٦٪)، وهذا يعني أنَّ العيِّنة وبدرجة متوسِّطة ترى بأنَّ القيادات الإدارية تستوعب وضع قطاع النَّفط مِن الفرص والتَّهديدات.

جاءت الفقرة رقم (١٣) في المرتبة الأخيرة، بمتوسِّط حسابي (٢,٩١)، وبدرجة موافقة (٥٨,٢٪)، وهذا يعني أنَّ العيِّنة -وبدرجة متوسِّطة- ترى أنَّ القيادات الإدارية تضع بدائل (حلول) إستراتيجية لكلِّ الظُّروف البيئية لقطاع النَّفط.

المحور الثَّاني: تنمية الثَّروة النَّفطية:

جرى استخدام المتوسِّطات والانحرافات المعيارية، والتَّوزيع التِّكراري، والإحصاء الوصفي، لإجابات المبحوثين، والذي يعكس عبارات المحور الثَّاني للدِّراسة، ويحتوي على عدد (١١) عبارة.

جدول رقم (٣٩): المتوسِّطات والانحرافات المعيارية لمحور تنمية الثَّروة النَّفطية[١١٨]:

(١١٨) المصدر: إعداد الباحث مِن بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	التقدير اللفظي	الترتيب
١٧	لدى الوزارة توجُّه نحو تأسيس مؤسَّسة وطنية للنَّفط تعني بإدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية	٣,٤٧	١,٠٤٦	٦٩,٤٪	عالية	١
٢٥	هناك تأثيرات سلبية على تنمية الثَّروة النَّفطية جرَّاء المشاركة القسرية لمراكز القوى والنُّفوذ في المجتمع اليمني	٣,٣٨	١,١٢٤	٦٧,٦٪	متوسطة	٢
١٥	توفِّر الوزارة فرص الاطلاع على العقود والاتِّفاقيات الخاصَّة بتنمية الثَّروة النَّفطية	٣,٢١	١,٠٦٨	٦٤,٢٪	متوسطة	٣
١٦	تسعى الوزارة لتشريع قانون للنَّفط ينظِّم إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية	٣,٢١	١,١٧٤	٦٤,٢٪	متوسطة	٤
٢٢	تشارك القيادات الإدارية في رسم السِّياسات الخاصَّة بإدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية	٣,٢١	٠,٨٩٤	٦٤,٢٪	متوسطة	٥

٢٣	تلتزم الشَّركات النَّفطية بالمعايير الدُّولية في الحفاظ على البيئة وسلامة السُّكان فيها	٣,١٠	١,١٥٤	٦٢,٠٪	متوسطة	٦
٢٤	تتعامل الوزارة بالشَّفافية في إجراءات التَّأهيل للشَّركات المتقدِّمة وتسعير النَّفط الخام اليمني المباع للسُّوق الدُّولية	٣,١٠	١,٠٨٣	٦٢,٠٪	متوسطة	٧
١٨ تتعامل الوزارة بالشَّفافية في إجراءات الإعلان والتَّحليل والتَّأهيل للشَّركات النَّفطية المستثمرة للثَّروة النَّفطية		٣,٠٨	٠,٩٩٧	٦١,٦٪	متوسطة ٨	
٢٠	توجد خطَّة إستراتيجية وطنية لاستغلال وتنمية الثَّروة النَّفطية	٣,٠٨	١,٠٣٦	٦١,٦٪	متوسطة	٩
٢١	هناك توجه للوزارة نحو التَّغيير كأداة لمواجهة التَّحدِّيات والمعوِّقات التي تحدُّ مِن تنمية الثَّروة النَّفطية	٢,٩٤	١,٠٥٦	٥٨,٨٪	متوسطة	١٠

١٩	هناك ترشيد ومحافظة على حقوق الأجيال القادمة مِن الثَّروة النَّفطية	٢,٦٥	١,٢٣٣	٥٣,٠٪	متوسطة	١١
متوسط تنمية الثَّروة النَّفطية		٣,١٣	٠,٩١٩	٦٢,٦٪	متوسطة	

يتبيَّن مِن الجدول أعلاه:

أنَّ المتوسِّط الحسابي العام لمحور تنمية الثَّروة النَّفطية بلغ (٣,١٣)، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٩١٩)، وبدرجة موافقة (٦٢,٦٪)، وهذا يدلُّ على أنَّ أفراد العيِّنة -وبدرجة متوسِّطة- يرون أنَّ هناك تنمية للثَّروة النَّفطية بوزارة النَّفط ووحداتها التَّابعة.

حلَّت الفقرة رقم (١٧) في المرتبة الأولى، بمتوسِّط حسابي (٣,٤٧)، وبدرجة موافقة (٦٩,٤٪)، وهذا يعني أنَّ العيِّنة -وبدرجة عالية- ترى أنَّ لدى الوزارة توجُّه نحو تأسيس مؤسَّسة وطنية للنَّفط، تعنى بإدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية. وهذا يتوافق مع التَّجارب والممارسات الدُّولية للدُّول المنتجة للنَّفط، وتوجُّهها في تأسيس مؤسَّسة وطنية لإدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية في بلدانها. ويتوافق كذلك مع مشروع سابق أعدَّ في وزارة النَّفط اليمنية -عام ٢٠١٣م- بشأن تأسيس مؤسَّسة وطنية للنَّفط، لكن لم يجر استكماله.

الفقرة رقم (١٩) جاءت في المرتبة الأخيرة، بمتوسِّط حسابي (٢,٦٥)، وبدرجة موافقة (٥٣٪)، وهذا يعني أنَّ العيِّنة -وبدرجة متوسِّطة- ترى أنَّه ليس هناك ترشيدًا ومحافظة على حقوق الأجيال القادمة مِن الثَّروة النَّفطية.

وعليه يمكن تلخيص نتائج دراسة دور القيادة الإدارية في تنمية الثَّروة النَّفطية بالتَّطبيق على وزارة النَّفط اليمنية (صنعاء)، مِن خلال الآتي:

تمتلك القيادة الإدارية لقطاع النَّفط القدرات الكافية لتنمية الثَّروة النَّفطية، وكانت عالية نسبيًّا، وهو عامل مساعد في تنمية الثَّروة النَّفطية.

تعتبر القيادة الإدارية تفويض الصَّلاحيات في عملها مبدأ أساسيًّا في إدارتها للأعمال، وهذا يساعد على الرَّقابة الفعَّالة ومحاسبة مَن يتجاوز ذلك.

انخفاض مستوى الرِّضا لدى القيادة الإدارية عن الأسلوب المتَّبع في إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية، وهذا عامل سلبي قد يؤثِّر على إعاقة الدَّفع بعجلة تنمية الثَّروة النَّفطية مستقبلًا.

عدم اختيار وتعيين القيادات الإدارية في وزارة النَّفط على أساس الخبرة والكفاءة قد يؤدِّي إلى عدم الرِّضا وتسرُّب الكادر النَّفطي الوطني للعمل في الشَّركات النَّفطية الأجنبية سواء في اليمن أو في الدُّول المجاورة.

تدرك القيادة الإدارية وضع قطاع الثَّروة النَّفطية مِن الفرص والتَّهديدات، وتقدُّم بها مقترحات لقيادة وزارة النَّفط، حتى تنتهز الفرص المتاحة لتنمية الثَّروة النَّفطية، وهو ما يعني كذلك قدرة قطاع النَّفط على التلاؤم مع أيِّ متغيِّرات للبيئة مستقبلًا.

تدرك القيادة الإدارية وضع قطاع الثَّروة النَّفطية مِن نقاط القوَّة ونقاط الضَّعف، وتقدِّم بها مقترحات لقيادة وزارة النَّفط، حتَّى لا تؤثِّر على أنشطة وزارة النَّفط في المستقبل كأحد أهم الوزارات السِّيادية في الدَّولة.

هناك ضعف في امتلاك القيادة الإدارية المهارات المناسبة للتَّعامل مع ظروف ومتغيِّرات البيئة الدَّاخلية والخارجية لقطاع الثَّروة النَّفطية، وهذا يشكِّل تهديدًا لوزارة النَّفط.

تتوفَّر لدى القيادة الإدارية مهارة التَّفكير والتَّحليل الإستراتيجي، ويعني ذلك قدرتها وإمكانية التَّعامل مع ظروف ومتغيِّرات البيئة الدَّاخلية والخارجية.

هناك ضعف لدى القيادات الإدارية في وزارة النَّفط في القدرة على إعداد الخطط الإستراتيجية لقطاع الثَّروة النَّفطية.

لا تضع القيادة الإدارية بدائل (حلول) إستراتيجية لكلِّ الظُّروف البيئية لقطاع الثَّروة النَّفطية.

تستثمر القيادة الإدارية المعلومات والبيانات المتاحة عن الثَّروة النَّفطية، وتوظِّفها في دعم القرارات الإستراتيجية لوزارة النَّفط، وهذا يزيد مِن ثقة الشَّركات النَّفطية في الاستثمار النَّفطي في اليمن اعتمادًا على تلك المعلومات والبيانات بحكم أنَّها صادرة عن جهة رسميَّة.

تطَّلع القيادة الإدارية على العقود والاتِّفاقيات النَّفطية الخاصَّة بتنمية الثَّروة النَّفطية، وهذا يتوافق مع مبدأ الشَّفافية العالمية في الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالصِّناعة الاستخراجية.

تدرك القيادة الإدارية أهميَّة تشريع قانون للنَّفط ينظِّم إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية، وهذا مؤشِّر إيجابي يتوافق مع بعض الممارسات الدُّولية النَّاجحة التي لديها مثل هذا القانون في تنمية الثَّروة النَّفطية.

تدرك القيادة الإدارية أهميَّة تأسيس مؤسَّسة وطنيَّة للنَّفط تعنى بإدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية، وهذا مؤشِّر إيجابي يتوافق مع بعض الممارسات الدُّولية النَّاجحة، ويعتبر أحد أهمِّ أساسيَّات ومتطلَّبات البنية التَّحتية لتنمية الثَّروة النَّفطية.

تدرك القيادة الإدارية أهمية شفافية إجراءات الإعلان والتحليل والتأهيل للشركات النفطية المستثمرة للثروة النفطية، وهذا يتوافق مع شروط ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما في ذلك الاستثمارات النفطية.

لا تدرك القيادة الإدارية بوزارة النَّفط أهميَّة التَّرشيد والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة مِن الثَّروة النَّفطية، بسبب عدم وجود إستراتيجية وطنية للنَّفط؛ وأنَّ الاستمرار في هدر الثَّروة النَّفطية قد يؤدِّي إلى حرمان حقٍّ مِن حقوق الأجيال القادمة مِن هذه الثَّروة.

هناك توجُّه لدى القيادة الإدارية نحو التَّغيير كأداة لمواجهة التَّحدِّيات والمعوِّقات التي تحدُّ مِن تنمية الثَّروة النَّفطية، وهذا عامل مساعد نحو إدارة جديدة بتوجُّهات جديدة تتوافق مع الممارسات الدُّولية النَّاجحة في ذلك.

تدرك القيادة الإدارية أهميَّة التزام الشَّركات النَّفطية بالمعايير الدُّولية في الحفاظ على البيئة وسلامة السُّكَّان فيها، وهذا يتوافق مع مبادئ الحفاظ على البيئة ويقلِّل مِن ظهور مشكلات بين السُّكَّان والشَّركات النَّفطية العاملة في مناطقهم.

تدرك القيادة الإدارية بوزارة النَّفط أهمية شفافية إجراءات التَّأهيل للشَّركات المتقدِّمة، وتسعير النَّفط الخام اليمني المباع للسُّوق الدُّولية.

تدرك القيادة الإدارية التَّأثيرات السَّلبية على تنمية الثَّروة النَّفطية جرَّاء المشاركة القسرية لمراكز القوى والنُّفوذ في المجتمع اليمني، ويعتبر هذا مِن أسباب عزوف الشَّركات النَّفطية مِن الاستثمار النَّفطي في اليمن، في ظلِّ انسحاب الكثير مِنها وشكواها مِن وجود تدخُّلات في أعمالها مِن قبل مراكز القوى والنُّفوذ هذه.

الخاتمة:

حاولت هذه الدِّراسة التركيز على الجوانب والمشكلات -المباشرة وغير المباشرة- ذات العلاقة بموضوعها، وتوصَّلت إلى عدد مِن الاستنتاجات والتَّوصيات، والمطروحة بين يدي صنَّاع القرار والفاعلين والمهتمِّين بشأن القطاع النَّفطي في اليمن.

أوَّلًا: الاستنتاجات:

النَّفط يمثِّل ٢٤٪ مِن النَّاتج المحلِّي الإجمالي، وما يقارب ٧٥٪ مِن إجمالي الإيرادات العامة للدَّولة، و ٩٠٪ مِن حصيلة الصادرات السِّلعية الخارجية.

الإمكانات والاحتياطيَّات النَّفطيَّة في اليمن واعدة، إذ يوجد (١٣) حوضًا رسوبيًّا؛ وما ينتج مِن النَّفط الخام هو مِن حوضين رسوبيِّين فقط، بنسبة لا تتعدَّى (٢٠٪) مِن إجمالي الخارطة النَّفطية اليمنية.

خارطة الامتيازات النَّفطية تشمل (١٠٥) قطاعًا.

المخزون النَّفطي (3P) يقدَّر بحوالي (١١,٩٥٠) مليار برميل؛ وإجمالي النَّفط الخام المنتج -حتَّى مارس ٢٠١٥م- (٢,٩٧٢) مليار برميل؛ أمَّا الاحتياطي النَّفطي (3P) -حتَّى مارس ٢٠١٥م- فهو (١,٨١٦) مليار برميل.

المخزون الغازي المثبت يقدَّر بحوالي (١٨,٢٨٣) تريليون قدم مكعَّب.

يمثِّل النَّفط المصدر الأوَّل والأساسي للطَّاقة في اليمن؛ وأهمَّ موارد الدَّولة اليمنيَّة مِن النَّقد الأجنبي؛ والمحرِّك الأساسي لكافَّة عمليَّات التَّنميَّة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في اليمن.

٨٠٪ مِن المساحات الجيولوجية المؤهَّلة للتَّنقيب عن النَّفط لا يزال جزء كبير مِنها مجهولًا.

هناك إمكانيَّة لإنشاء موانئ جديدة على امتداد السَّاحل اليمني؛ بالإضافة إلى الموانئ القائمة حاليًّا.

استخدام مادَّتي المازوت والدِّيزل، المستوردتان مِن الخارج، في تشغيل محطَّات الكهرباء ومصانع الأسمنت، يكلِّف الدَّولة مئات الملايين مِن الدُّولارات سنويًّا.

هناك (٤) خطوط أنابيب رئيسة لنقل النَّفط الخام والغاز الطَّبيعي المسال لموانئ التَّصدير.

تناقص الإنتاج النَّفطي منذ عام ٢٠٠٣م، بسبب تقادم الحقول النَّفطيَّة القديمة: قطاع مأرب- ١٨، وقطاع المسيلة- ١٤، وبعدهما قطاع شرق شبوة- ١٠.

توقُّف الإيرادات -والَّتي تقدَّر بمليارات الدُّولارات، حصَّة الدَّولة والشُّركاء- نتيجة توقُّف الإنتاج والتَّصدير مِن مشروع الغاز الطَّبيعي المسال (G.N.L)، منذ عام ٢٠١٥م.

انسحاب عدد مِن الشَّركات النَّفطية الأجنبية المشغِّلة لبعض القطاعات الإنتاجية، في مخالفة لاتِّفاقيات المشاركة في الإنتاج (A.S.P)، بينها وبين الحكومة اليمنية.

تسبَّبت الحرب الدَّائرة -منذ عام ٢٠١٥م- في توقُّف الأنشطة والعمليَّات النَّفطية في كلِّ القطاعات الاستكشافية، وبعض القطاعات الإنتاجيَّة؛ وفي تعرُّض بعض منشآت قطاع النَّفط للقصف والتَّدمير.

عدم تحديث احتياطيَّات النَّفط وفق معدَّل الإنتاج الحالي في القطاعات الَّتي استؤنِف فيها العمل والإنتاج.

وجود قضايا تحكيم دولية لبعض القطاعات النَّفطية بين وزارة النَّفط اليمنية، نيابة عن الحكومة والشَّركات النَّفطية الأجنبية المشغِّلة.

صعوبة الوصول للمعلومات والبيانات الخاصَّة بالإنتاج النَّفطي والصَّادرات النَّفطية وإيراداتها، خلال الفترة ٢٠١٥م- ٢٠٢٠م، وعدم الإفصاح عنها مِن قبل الجهات المعنيَّة.

توقُّف عمليَّة الترويج للقطاعات النَّفطية منذ عام ٢٠١٣م.

تقادم اللَّوائح والنُّظم والسِّياسات التي تحكم أنشطة وإدارة وحدات قطاع النَّفط المختلفة.

تعرُّض أنابيب نقل النَّفط الرَّئيسة والفرعيَّة لعمليَّات تفجير وتخريب ونهب، وما يمثِّله ذلك مِن خسائر مادية كبيرة تقدَّر بحوالي (١٥) مليون

دولار يوميًّا، نتيجة تسرُّب النَّفط الخام واحتراقه، وتلوُّث البيئة، أو بسبب وقف العمل عبرها.

توقُّف العمل في ميناء رأس عيسى (الباخرة صافر) بسبب توقُّف ضخ النَّفط الخام مِن قطاعات مزيج نفط مأرب.

ثانيًا: التَّوصيات:

تحييد الاقتصاد الوطني عن الصِّراعات والتَّأثيرات والضُّغوط السِّياسية، واستعادة الأمن والاستقرار السِّياسي والاجتماعي للبلاد.

وضع مسار اقتصادي سريع يهدف إلى خفض التَّصعيد في القضايا الاقتصادية.

إعادة الإنتاج النَّفطي في كلّ القطاعات النَّفطية دون استثناء، واستئناف صادرات النَّفط والغاز، لدعم الاقتصاد الوطني والعملة الوطنية، وتسليم مرتَّبات موظَّفي الدَّولة.

تحييد المنشآت النَّفطيَّة والغازية الحيويَّة عن أعمال الحرب والصِّراع والقصف والاستهداف.

التَّوسُّع في الاستكشافات النَّفطيَّة، ودراسة الاحتياطيَّات النَّفطية، مِن قبل شركة عالمية متخصِّصة في هذا الجانب.

التَّوجُّه نحو استخدام الغاز الطَّبيعي المسال في تشغيل محطَّات الكهرباء الرَّئيسة، ومصانع الأسمنت، عوضًا عن مادَّتي المازوت والدِّيزل المستوردتان مِن الخارج، والمكلِّفتان لميزانية الدَّولة.

دعم هيئة استكشاف وإنتاج النَّفط، لتمكينها مِن قيامها بعملها الرَّقابي والإشرافي على أعمال الشَّركات النَّفطية الأجنبيَّة، وعلى الشَّركات الوطنية فيما يخصُّ متابعة الإنتاج النَّفطي.

إعادة تقييم السِّياسات العامَّة الَّتي تحكم وحدات قطاع النَّفط، بما يضمن رفع الكفاءة الإنتاجيَّة ومعالجة الاختلالات وجوانب القصور فيها.

العمل على التَّقليل مِن كميَّات الغاز الَّتي تُحرق في الحقول النَّفطية، والاستفادة مِنها، إمَّا بإعادة حقنها في المكامن في طبقات الأرض، أو الاستفادة مِنها في توليد الكهرباء.

التَّوسع في أعمال الاستكشافات النَّفطية في المناطق الواعدة، وتقديم تسهيلات لها، خاصَّةً الاستكشافات في المناطق المغمورة (البحر الأحمر وخليج عدن).

الاهتمام بالموارد والقطاعات الاقتصاديَّة الواعدة والبديلة كالمعادن، والثَّروة السَّمكيَّة، والزِّراعة، والسِّياحة، وتنويع قاعدة اليمن الإنتاجيَّة والتَّصديريَّة بما في ذلك التِّجاريَّة والصِّناعيَّة.

العمل على زيادة الاحتياطيَّات النَّفطيَّة، وتحقيق أكبر عائد مالي وأكبر ربحيَّة ممكنة.

التَّعامل المباشر مع الشركات النَّفطيَّة الاستكشافيَّة والإنتاجيَّة، والشَّركات التي تشتري النَّفط الخام اليمني، دون وسطاء يمنيِّين محلِّيِّين مهما كان ثقلها أو نفوذها السِّياسي أو القبلي أو الاجتماعي.

بناء هياكل الصِّناعة النَّفطية الوطنية، وتطوير الصِّناعات المرافقة لها والخدمات.

تأسيس مؤسَّسة أو شركة وطنيَّة للنَّفط بقانون خاصٍّ، لإدارة وتنمية الثَّروة النَّفطيَّة، مع الاستفادة مِن التَّجارب والممارسات الإقليميَّة والعالميَّة النَّاجحة في هذا الجانب.

استكمال إجراءات استلام القطاعات النَّفطيَّة التي ستؤول ملكيَّتها للدَّولة، وفقًا لنصوص الاتِّفاقيَّات النَّفطيَّة، وبما يكفل استمرار العمليَّات النَّفطية بشكل سلس، والحفاظ على حقوق الدَّولة بعد الاستلام.

تحسين وتطوير نصوص وشروط الاتِّفاقيَّات النَّفطية، بما يحفظ حقَّ السِّيادة الوطنيَّة والمصلحة العليا للدَّولة مِن هذه الثَّروة.

تشريع قانون للنَّفط والغاز يعطي الثِّقة، ويشجِّع الاستثمار الأجنبي، ويضمن حقوق الأجيال القادمة مِن هذه الثروة.

الأخذ بمبادئ المشاركة في إدارة وتقاسم الموارد الطَّبيعية، بما في ذلك الثَّروة النَّفطية والغازية مركزيًّا ومحليًّا، بهدف خفض النِّزاعات والحروب الدَّاخلية، والاستفادة في هذا الجانب مِن التَّجارب والخبرات الدُّولية النَّاجحة.

إعادة بناء وتشييد البنى التَّحتية الَّتي دمَّرتها الحرب، ووضع حدٍّ للفساد والتَّهريب.

إعداد إستراتيجيَّة وطنيَّة لتنمية واستغلال الثَّروة النَّفطية، وترشيد استخراج النَّفط وعدم استنزافه.

بيع كميَّة النَّفط الخام المخزون في الباخرة «صافر»، والَّذي يمكن أن يؤدِّي إلى كارثة اقتصادية وبيئية عالمية محتملة، بالتَّعاون والتَّنسيق مع الأمم المتَّحدة والمنظَّمات الدُّوليَّة المعنيَّة في هذا الشَّأن.

إعادة بناء وتأهيل الحقول والمنشآت النَّفطيَّة، وتشجيع القطاع الخاص الوطني وتوسيع دوره في الصِّناعة النَّفطيَّة.

العمل على استكمال مشروع خزَّانات رأس عيسى النَّفطي البري على ساحل البحر الأحمر، وهو المشروع البديل للباخرة «صافر» نظرًا لتهالكها وانتهاء عمرها الافتراضي.

البحث والتَّنقيب عن النَّفط في القطاعات الاستكشافيَّة والإنتاجيَّة، لزيادة فرص دخول حقول جديدة في مرحلة الإنتاج للحدِّ مِن التراجع في الإنتاج النَّفطي الحالي.

الترويج المستمر للفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات الصِّناعة النَّفطيَّة.

استكمال الدِّراسات الخاصَّة بتحديد المخزونات والاحتياطيَّات النَّفطيَّة والغازيَّة.

إعداد المعايير الوطنيَّة الخاصَّة باستخدام وتطوير الموارد الطَّبيعيَّة، بما يكفل الاستغلال الأمثل للثَّروة، وعدم استنزافها.

تطبيق مبادئ ومعايير الشَّفافيَّة في إجراءات الإعلان، والتَّحليل، والإرساء، للقطاعات النَّفطيَّة، أمام الشَّركات النَّفطية الأجنبية المستثمرة.

اختيار وتعيين القيادات الإدارية بوزارة النَّفط ووحداتها التَّابعة لها، على أساس الخبرة والكفاءة والتَّخصُّص وتكافؤ الفرص، بعيدًا عن المحسوبية والمجاملات.

وقف كافَّة التَّدخُّلات مِن قبل مراكز القوى والنُّفوذ في المجتمع اليمني في إدارة شئون قطاع الثَّروة النَّفطية.

وضع شرط الإلمام باتِّفاقيَّات المشاركة، والتَّشريعات الخاصَّة بتنمية الثَّروة النَّفطية، كشرط أساسي ومهمٍّ عند تعيين القيادات الإداريَّة العليا في وزارة النَّفط ووحداتها التابعة.

فهرس العناوين

مقدِّمة ٣

النفط والغاز.. مجال واعد وفُرص مهدرة: ١١

مشكلة الدِّراسة: ١٧

أهميَّة الدِّراسة: ١٨

أهداف الدِّراسة: ١٩

منهج الدِّراسة: ٢٠

حدود الدِّراسة: ٢٠

مصادر جمع البيانات والمعلومات: ٢١

المصطلحات والتَّعريفات الإجرائيَّة للدِّراسة: ٢١

المقاييس المستخدمة في الدِّراسة: ٢٦

المبحث الأوَّل

البناء التشريعي والتنظيمي لوزارة النَّفط والمعادن ٢٧

أوَّلًا: البناء التشريعي: ٢٧

ثانيًا: البناء التَّنظيمي:..... ٣٥

المبحث الثاني

الإمكانات والاحتياطيَّات النَّفطية والغازية في الجمهورية اليمنية ٤٣

أوَّلًا: الأحواض الرُّسوبية:..... ٤٦

حوض السَّبعتين (مأرب- شبوة) (حوض مشترك):..... ٤٦

حوض سيئون- المسيلة (حوض مشترك):..... ٤٦

حوض جيزع- القمر (حوض مشترك):..... ٤٧

حوض بلحاف القريب مِن شبوة:..... ٤٧

حوض المُكلَّا- سيحوت البحري (حوض مشترك):..... ٤٧

حوض عدن- أبين (اليابسة، البحر) (حوض مشترك):..... ٤٨

حوض تهامة:..... ٤٨

ثانيًا: تطوُّر الاحتياطيات النفطية والغازية:..... ٤٩

الاحتياطيات النَّفطية:..... ٤٩

الاحتياطيات الغازية:..... ٥٣

ثالثاً: الإمكانات البترولية لمنطقتي البحر الأحمر ومحافظة الجوف:..... ٥٧

منطقة البحر الأحمر:..... ٥٧

الإمكانات البترولية المتوقَّعة والمخاطر الاستكشافية:..... ٥٩

منطقة الجوف:..... ٦٠

الإمكانات البترولية المتوقَّعة والمخاطر الاستكشافية:..... ٦٢

المبحث الثَّالث

تطوُّر الإنتاج النَّفطي ٦٥

أوَّلًا: خلفية تاريخية عن تطوُّر استكشاف وإنتاج النَّفط في اليمن:..... ٦٦

ثانيًا: القطاعات النَّفطية والشركات الأجنبية المساهمة فيها حتَّى نهاية العام ٢٠١٤م..... ٧٢

ثالثًا: إجراءات وتنظيم المناقصات الدُّولية للقطاعات الاستكشافية المفتوحة:..... ٩٣

رابعاً: واقع إنتاج النفط الخام خلال الفترة (١٩٨٦م- ٢٠٢٠م):..... ٩٦

خامسًا: حصَّة الدَّولة وحصَّة الشُّركاء مِن صافي إنتاج النَّفط الخام القابل للتَّقاسم خلال الفترة ١٩٨٦م- ٢٠١٣م:..... ١١٣

المبحث الرَّابع

خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي وموانئ التَّصدير وإجراءات تسعيرة النَّفط الخام اليمني ١٢٥

أوَّلًا: خطوط أنابيب النَّفط وموانئ التَّصدير للنَّفط الخام اليمني:..... ١٢٥

خطوط نقل النَّفط في اليمن:..... ١٢٥

موانئ تصدير النَّفط الخام اليمني:..... ١٢٧

ثانيًا: إجراءات تسعيرة النَّفط الخام اليمني:..... ١٣٤

ثالثًا: كميَّة وقيمة الصَّادرات الخارجية مِن النَّفط الخام والغاز الطَّبيعي المسال لحصَّة الدَّولة خلال الفترة ١٩٨٨م- ٢٠٢٠م:..... ١٣٩

رابعًا: نتائج مراجعة اتِّفاقيات البيع والشِّراء للغاز الطَّبيعي المسال، ومبلغ الضَّرر المترتَّب عليها:..... ١٤٨

المبحث الخامس

أبرز تأثيرات البيئة الدَّاخليَّة والخارجية على نشاط قطاع النَّفط في اليمن:..... ١٥٥

أوَّلًا: أبرز تأثيرات البيئة الخارجية على الإيرادات النَّفطية وتسويق حصَّة الدَّولة مِن النَّفط الخام:..... ١٥٦

ثانيًا: أبرز تأثيرات البيئة الدَّاخلية على الإيرادات النَّفطية وتسويق حصَّة الدولة مِن النَّفط الخام:..... ١٥٨

ثالثًا: أبرز الفرص والتَّحدِّيات في إدارة وتنمية الثَّروة النَّفطية:..... ١٦٤

المبحث السَّادس

أهم معوِّقات تنمية الثَّروة النَّفطية في الجمهورية اليمنية ١٨١

أوَّلًا: معوِّقات تواجه صناعة النَّفط: ١٨١

ثانيًا: معوِّقات سياسية وأمنية:..... ١٨٣

ثالثًا: معوِّقات فنية واقتصادية: ١٨٥

رابعًا: معوِّقات إدارية وقضائية:..... ١٨٦
خامسًا: الصِّراعات وعلاقتها بملكيَّة وإدارة وتقاسم الموارد الطَّبيعية:.. ١٨٨
سادسًا: فوائد وأثار الشَّفافية في الصِّناعات الاستخراجية: ١٩٥

المبحث السَّابع

واقع الوضع العام لقطاع النَّفط في اليمن خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٠م:..... ٢٠١
أوَّلًا: الوضع العام للقطاعات الإنتاجية:..... ٢٠٦
ثانيًا: الوضع العام للقطاعات الاستكشافية:..... ٢١٠
ثالثًا: تقديرات الخسائر والأضرار في قطاع النَّفط خلال الفترة ٢٠١٥م-٢٠٢٠م:..... ٢١٤
رابعًا: متطلَّبات تنمية الثَّروة النَّفطية مِن وجهة نظر القيادات الإدارية في وزارة النَّفط ووحداتها التَّابعة-صنعاء:..... ٢١٩
المحور الأوَّل: القيادة الإدارية:..... ٢٢٠
المحور الثَّاني: تنمية الثَّروة النَّفطية: ٢٢٦
الخاتمة:..... ٢٣٥
أوَّلًا: الاستنتاجات:..... ٢٣٥
ثانيًا: التَّوصيات:..... ٢٣٨